هل يمكن قطع رؤوس الهيدرا؟
معركة إضعاف حزب الله

دانى بركوفيتش

تقديم ومراجعة

د. إبراهيم البيومى غانم

مكتبة الشروق الدولية

الطبعـــة الأولـــى

١٤٣٠ هـ - يناير ٢٠٠٩ م

مكتبة الشروق الدولية

٩ شارع السعادة - أبراج عثمان - روكسى - القاهرة

تليفون وفاكس: ٢٤٥٠١٢٢٨ - ٢٤٥٠١٢٢٩ - ٢٢٥٦٥٩٣٩

المكتبة: ٢ شارع البورصة الجديدة - قصر النيل - القاهرة

تليفون وفاكس: ٢٣٩٣٨٠٧١ - ٢٣٩١٣٠٧٢

Email: < shoroukintl @ hotmail. com >

< shoroukintl @ yahoo.com >

البرنامج الوطنى لدار الكتب المصرية
الفهرسة أثناء النشر
(بطاقة فهرسة)
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية (إدارة الشئون الفنية)

برکوفيتش، دانی.
هل يمكن قطع رؤوس الهيدرا؟ : المعركة على إضعاف حزب الله.
دانی برکوفيتش؛ مراجعة وتقديم : إبراهيم البيومى غانم
ط١ ـ القاهرة : مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٩م.
١٤٨ص؛ ١٧ × ٢٤سم.
تدمك 8- 57 - 6278 - 977 - 978
١ ـ لبنان ـ تاريخ ـ العصر الحديث.
أ ـ غانم، إبراهيم البيومى (مراجع ومقدم).
ب ـ العنوان. ٩٥٦,٦

رقم الإيداع ٣٥٩٥ / ٢٠٠٩م
الترقيم الدولى I.S.B.N. - 978- 977- 6278 - 57 - 8

الفهـــرس

الموضـــــــوع	الصفحة
توطئـة	٧
تقديم : .د. إبراهيم البيومى غانم	٩
باختصار	٢٣
المقـدمـة	٢٩
مدخل : مكونات التحدى الذى يشكله حزب الله فى وجه إسرائيل	٣١
* ما هو حزب الله	٣٢
* أهداف حزب الله بين الرؤية الأيديولوچية وبين الأهداف الواقعية	٣٤
الفصل الأول: مصادر قوة حزب الله	٣٧
* الدعم الخارجى من جانب إيران وسوريا ـ العمق الإستراتيچى لحزب الله	٣٨
* دعم الطائفة الشيعية	٤٠
* زعامة نصر الله	٤٥
* الظروف الخاصة بلبنان	٤٩
الفصل الثانى: مقاييس قوة حزب الله	٥٣
* القوة العسكرية	٥٣
* القوة الاقتصادية ـ الاجتماعية	٥٨

* قـوة الوعى ٦٢
* القوة السياسية فى الحلبة اللبنانية ٦٧

الفصل الثالث: تداعيات الدوائر الخارجية على الوضع الإستراتيجى لحزب الله ٧٥
* الدائرة الشيعية ـ مسألة استقرار التأييد الطائفى ٧٥
* الدائرة اللبنانية ـ علاقات مركبة بين الدولة وحزب الله ٨٠
* الدائرة الإقليمية ـ الصراع على صياغة الشرق الأوسط ٨٤
* الدائرة الدولية ـ وولادة التحولات ٩٣

الفصل الرابع : هل يمكن التأثير على الوضع الإستراتيجى لحزب الله؟
المحاولة الإستراتيجية ١٠١
* استخدام القوة كسياسة رائدة ١٠١
* البحث عن الحل بـ «مشكلة» حزب الله فى دمشق ١٠٧

خلاصة : هل يمكن قطع رؤوس الهيدرا؟ ١١٥
* فرضيات أساسية ١١٥
* شروط إضعـاف حزب الله ١١٨
* وزن إسرائيل ١٢٩
* **الملحق : التطورات المحتملة داخل حزب الله ـ خمسة سيناريوهات** . ١٣٣
* السيناريو الأول : تعزز قوة حزب الله ١٣٣
* السيناريو الثانى : ضعف قوة حزب الله ١٣٦
* السيناريو الثالث : تدهور الوضع الداخلى إلى حد الحرب الأهلية ... ١٤٠
* السيناريو الرابع : كسر قواعد اللعبة السياسية من قبل حزب الله ١٤٣
* السيناريو الخامس : انقلاب عسكرى من قبل حزب الله ١٤٥

توطئـــة

لمركز أبحاث الأمن القومى، الذى أقيم فى العام ٢٠٠٦ ، هدفان :

● الأول: يتعلق بتنفيذ بحوث ممنهجة قادرة على تجاوز اختبار حقيقة الأسلوب الأكاديمى العالى جداً، فى مجالات الأمن القومى لإسرائيل، والشرق الأوسط والنظام الدولى.

● الثانى : هو الإسهام فى النقاش الجماهيرى والبحث الحكومى، فى المواضيع المطروحة أو الموجودة على رأس أولويات جدول العمل الأمنى اليومى لإسرائيل.

إن الجمهور المستهدف من المركز هو : الطبقة الأكاديمية التى تعمل فى مجالات الأمن فى إسرائيل والعالم، وأصحاب القرار وصناع الرأى العام فى إسرائيل والجمهور المهتم أينما كان.

[الهيدرا : كائن أسطورى بسبعة رؤوس، كلما قطع منه رأس فُرِّخَ له رأسان مكانه].

تقديـم

د. إبراهيم البيومى غانم

صُنِعَ هذا الكتاب الذى بين أيدينا فى إسرائيل للإجابة على سؤال مركزى واحد يؤرق الكيان الصهيونى وهو: كيف يمكن إضعاف المقاومة التى تتصدى له فى لبنان؟. ويقدم مؤلف الكتاب «وصفة إستراتيچية» يمكن أن تساعد فى تحقيق هذا الهدف من وجهة النظر الصهيونية. صحيح أن حزب الله هو المستهدف الأول من هذه الوصفة؛ غير أنها تكشف بوضوح عن منهجية التفكير الصهيونى الإسرائيلى التى يطورها لمواجهة «المقاومة» فى فلسطين، وفى العراق، وفى أفغانستان، وحتى فى الصومال، وليس فقط لمواجهة حزب الله فى لبنان. هذا ما لم يعلنه مؤلف الكتاب صراحة، ولكنه ألمح إليه فى مقدمته بقوله «الهدف الإستراتيچى: تقليص التهديد الذى يشكله حزب الله على أمن إسرائيل والاستقرار فى المنطقة...»، وقوله «.. آمل أن يستخدم هذا البحث الذى أجرى برعاية مركز أبحاث الأمن القومى، كمدماك إضافى فى التفكير الإستراتيچى القائم فى إسرائيل حول كيفية مواجهة حزب الله، والتحديات الإقليمية».

نعم، سيجد القارئ الكريم أن فصول الكتاب وتفاصيله تركز بشكل أساسى على «حزب الله» اللبنانى، ولكن علينا ألا نظن لحظة أن ما فى هذا الكتاب من أفكار وتصورات وسيناريوهات تخص فقط حزب الله، أو أنها «صنعت خصيصًا له»؛ فالصحيح أن ما يقدمه الكتاب عبارة عن نموذج لكيفية التعامل مع كل «المقاومات» التى يقودها التيار الإسلامى فى مواجهة الموجة الاستعمارية الثالثة التى تشنها على العالم الإسلامى، دول الغرب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، ودول الاستعمار القديم فى أوروبا العجوز، وربيبتها إسرائيل.

أفكار وتصورات وسيناريوهات مواجهة مقاومة حزب الله التى يتضمنها الكتاب، تصلح للتطبيق - مع بعض التعديلات - على المقاومة الأفغانية، والمقاومة العراقية، والمقاومة الفلسطينية، والمقاومة الصومالية؛ لسبب جوهرى هو أن ما يجمع هذه المقاومات هو انتماؤها إلى المرجعية الإسلامية وإيمانها بها، وانطلاقها منها، واستبسالها فى التمسك بمبادئها. وإذا استخلصنا النموذج النظرى الأساسى الذى يقف خلف كل أفكار وتصورات وسيناريوهات هذا الكتاب سنجد الدليل القاطع، والبرهان الساطع على قولنا بأنه نموذج للتفكير فى كيفية إضعاف المقاومات الإسلامية فى كل مكان، وليس فقط فى لبنان.

البنية النظرية لهذا «النموذج» الذى يقدمه الكتاب تتكون من ثلاثة أركان، يشير كلٌّ منها إلى مصدر أساسى من مصادر قوة المقاومة الإسلامية: الركن الأول هو قوة العقيدة والإيمان وخاصة على المستويات القيادية للمقاومة، والركن الثانى هو قوة التجذر الشعبى والقدرة على التوسع الاجتماعى، والركن الثالث هو قوة الروابط الإقليمية لجماعات المقاومة. ولإضعاف هذه الأركان الثلاثة للمقاومة - أى مقاومة إسلامية - ينبه الكتاب إلى أن إضعاف قوة العقيدة والإيمان يتطلب إثارة الشبهات حول العقيدة، وتشجيع الأفكار التى تشوشها وتشوهها، ودعم النزعات الطائفية والمذهبية وخاصة بين السنة والشيعة. ويتطلب إضعاف قوة التجذر الشعبى للمقاومة وقدرتها على التوسع الاجتماعى ضرورة الوصول إلى أن يكره المجتمع المقاومة التى تدافع عنه وذلك عبر فرض الحصار الاقتصادى والتجويع، والتهجير، وتوجيه الضربات العسكرية للجسد المدنى بحجة وجود المقاومة، وتكثيف التغطية الإعلامية التى تبرر الضرب

والحصار بوجود المقاومة، مع دمغها دائمًا بوصف الإرهاب؛ حتى يمكن عزلها عن محيطها الاجتماعى، وحرمانها من حاضنتها الطبيعية. أما إضعاف قوة الروابط الإقليمية للمقاومة، فيكون عن طريق تقديم إغراءات للأطراف الإقليمية الداعمة للمقاومة، وزيادة محتويات سلة الحوافز التى تجعل القوى الإقليمية الداعمة للمقاومة تفضل هذه السلة وتتخلى عن المقاومة.

اقرأ هذا الكتاب مرة، أو مرتين، أو ثلاث مرات، أو حتى ثلاثمائة مرة، وستجد أن محتويات النموذج الأساسى لوصفته الإستراتيجية لإضعاف المقاومة هو ما ذكرناه؛ مصحوبًا بكثير من الأدلة والحجج العقلية، والتصورات المستقبلية، والكثير من التفاصيل المستمدة من الواقع المتخم بالأحداث.

هذا الكتاب - الذى نرفق نصه العربى الكامل فى هذه الطبعة الأولى من مكتبة الشروق الدولية بالقاهرة - كان قد صدر أول مرة فى ديسمبر سنة ٢٠٠٧؛ أى قبل عام كامل من العدوان الوحشى الذى شنته الدولة العبرية على قطاع غزة، وبعد عام ونصف العام من العدوان الذى شنته على لبنان فى صيف ٢٠٠٦، وسيجد القارئ الكريم فيه كيف أسرعت مؤسسات البحث الإستراتيجى والأمن القومى فى الكيان الصهيونى إلى استخلاص الدروس من فشل العدوان على لبنان، وكيف يمكن التعامل مع هكذا نموذج مقاوم فى حالات مماثلة. وجاء أول تطبيق لأفكار هذا الكتاب على المقاومة الفلسطينية التى تقودها حركة حماس، وتجلت جوانب كثيرة منه فى منهجية العدوان الغادر الذى بدأه جيش العدوان الإسرائيلى على غزة فى صباح يوم السبت ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨.

من المهم أن نشير إلى الإطار المؤسسى البحثى الذى صدر هذا الكتاب فى ضمن المشروعات والبرامج البحثية التى يرعاها ويسهر على تنفيذها وفق رؤية إستراتجية بعيدة المدى. لقد صدر الكتاب برعاية أحد مراكز أبحاث الأمن القومى والدراسات الإستراتيجية فى الدولة العبرية اسمه «مركز أبحاث الأمن القومى - جافى سابقًا» - جامعة تل أبيب - واختار له مؤلفه عنوانًا موحيًا ودالاً على شدة التحدى الذى يمثله نموذج المقامة الإسلامية، وعمق المأزق الذى تعانى منه الدولة العبرية. يقول عنوان الكتاب: «هل يمكن قطع رؤوس الهيدرا: المعركة على إضعاف حزب الله». وكلمة «الهيدرا» تشير

إلى كائن أسطورى، له سبعة رؤوس ، كلما قطعت منها واحدة، نبتت رأسان مكانها . وهذه الاستعارة تلخص بكثافة مأزق الدولة العبرية، وأى دولة استعمارية فى مواجهة المقاومة الإسلامية التى يستحيل القضاء عليها، بل تزداد قوة وانتشاراً كلما زاد معدل العنف فى مواجهتها. ولعل هذا هو السبب الذى دفع المؤلف، ومؤسسات البحث الإستراتيجى والأمن القومى من ورائه إلى التفكير بواقعية وبراجماتية مفرطة فى وسائل «إضعاف» المقاومة فقط؛ لأن قطع رؤوس الهيدرا مستحيل!

إن من المؤسف والمؤلم معًا أن منهجية التفكير الإستراتيجى تطورت فى الدولة العبرية حتى أضحت واحدة من الدول التى تنتشر فيها مراكز الدراسات الإستراتيجية وأبحاث الأمن القومى على المستوى العالمى والمستوى الإقليمى؛ بينما لا تزال الدول العربية جميعها خالية من مثل هذه المراكز، اللهم إلا باستثناءات أعداد قليلة، ووجودها شكلى، ولا يكاد يكون لها من اسمها نصيب؛ رغم أنها تحمل العناوين نفسها مثل: «مركز (كذا) للدراسات الإستراتجية، أو لأبحاث الأمن القومى»!.

قصة ظهور مراكز الدراسات الإستراتيجية وأبحاث الأمن القومى فى العالم المعاصر بدأت منذ ما يقرب من قرن مضى. وتطورت بفعل الانتظام المؤسسى، والتراكم المعرفى، والمناخ الحر الذى تعمل فيه، والتفاعل الجاد من مختلف مستويات صنع واتخاذ القرار مع ما تنتجه من بحوث ودراسات. لقد نشأت هذه المراكز أولاً فى الدول التى توصف بأنها «كبرى» على مستوى النظام الدولى(دول الصف الأول)، ثم قلدتها دول أخرى، وخاصة تلك التى توصف أيضًا بأنها «كبرى» على مستوى النظم الإقليمية الفرعية أيضًا (دول الصف الثانى)، ثم قلدتها دول ودويلات الهوامش والأطراف لأغراض الزينة والديكور الردىء لا أكثر ولا أقل. فى دول الصفين الأول والثانى يحرص صناع القرار ومتخذوه - قدر المستطاع - على أن تظل هذه المراكز مستقلة فى جميع أعمالها استقلالاً تامًا عن المنافسات السياسية الداخلية، وبعيدة عن الانحيازات الحزبية، وأن تكون عقلاً يفكر باسم المصلحة القومية العليا ومدافعًا عنها، وناصحًا أمينًا بما يجب فعله من أجل صونها والتنبيه المبكر بالأخطار التى تتهددها؛ لا أن تكون - هذه المراكز - مجرد صوت ينطق بإرادة الحاكم، أو الحكومة، أو الجماعة الممسكة بمقاليد السلطة هنا أو هناك، كما يحدث عادة فى دول ودويلات الهوامش والأطراف.

يحرص صناع القرار ومتخذوه، فى دول الصف الأول، على تنظيم قنوات اتصال دائمة وسريعة مع «مراكز الدراسات الإستراتيچية وأبحاث الأمن القومى» الوطنية، ويرحبون بإنتاجها العلمى، ويجيدون الإنصات إلى ما توصى به. وأسعد يوم يمر بصناع القرار ومتخذيه فى تلك الدول هو اليوم الذى يتلقون فيه تقريرًا، أو كتابًا، أو دراسة، أو مقالة رصينة من إعداد هذا المركز أو ذاك. ويغمرهم الشعور بالامتنان عندما يشاركهم خبراء تلك المراكز مناقشاتهم وحواراتهم قبل اتخاذ قرارات تتعلق بالمصالح القومية: الإستراتيچية والأمنية التى تهم بلدهم. أما فى دول ودويلات الهوامش والأطراف، فإن مراكزها المسماة «إستراتيچية»، أو الخاصة «بالأمن القومى» تكون هى المغمورة بالسعادة إن سألها يومًا سائل، أو استمع إليها مستمع؛ من أشباه صناع القرار ومتخذيه. ونادرًا ما يمن هؤلاء بغمر أولئك بمثل هذه السعادة المعكوسة!.

أكبر عدد من مراكز الدراسات الإستراتيچية وأبحاث الأمن القومى موجود - كما قلنا - فى الدول الكبرى عالميًا والكبرى إقليميًا أيضًا. وتحظى بأكبر عدد من هذه المراكز حاليًا دول الصف الأول مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، تليها كلٌّ من روسيا، وبريطانيا، وفرنسا، والصين، والهند، واليابان. وتلى هذه الدول دول الصف الثانى (الكبرى إقليميًا) مثل: إيران، وتركيا، وپاكستان، وإندونيسيا، وماليزيا، وكوريا الجنوبية، وإسرائيل، وجنوب أفريقيا، والبرازيل.

هناك ما يجمع - ولا يوحد بطبيعة الحال - بين دول الصفين الأول والثانى عالميًا وإقليميًا، وهناك ما يفرق بينها ويفسر - فى الوقت نفسه - لماذا تنتشر فيها مراكز الدراسات الإستراتيچية وأبحاث الأمن القومى الجادة وذات الفاعلية، ولا تنتشر بنفس الكثافة والكفاءة فى غيرها من الدول. يجمعها أن أغلبها - وليس كلها طبعًا - ديمقراطى سياسيًا، ورأسمالى اقتصاديًا. ويجمعها كذلك أن كلاً منها له - وخاصة من دول الصف الأول - إرث استعمارى - قديم أو حديث أو معاصر، وأن لديها نزعات توسعية خارج حدودها الوطنية، فضلاً عن أن كلاً منها يتمتع بقدر كبير من القوة العسكرية، والنووية تحديدًا، أو لديها رغبة على الأقل لامتلاك هذه القوة، إلى جانب القوة الاقتصادية، وكفاءة مواردها البشرية. ولكن تفرقها المصالح المتعارضة، والصراعات على مناطق النفوذ، ومحاولات بسط الهيمنة خارج حدودها، والسعى لتأمين أكبر

قدر ممكن من القوة التى تؤثر فى مسارات السياسات العالمية أو الإقليمية على نحو يخدم المصالح القومية لكل دولة كبرى من دول الصفين : الأول والثانى .

إذن ؛ فالذى يفسر انتشار تلك المراكز فى الدول المشار إليها هو امتلاكها للقوة الصلبة (العسكرية، والنووية فى أغلبها بشكل واضح)، إلى جانب إرثها التوسعى وتطلعاتها لممارسة دور يكافئ مكانتها على مسرح السياسة العالمية أو الإقليمية . كما يفسره أيضًا وجود قدر محترم - فى أغلبية تلك الدول - من القوة الناعمة المتمثلة فى الديمقراطية والضمانات القانونية والمؤسسية لحرية التفكير والتعبير عن الرأى، إلى جانب القدرات والمهارات البحثية والعلمية، والعمق الحضارى، والتنوع الثقافى . وغياب هذه العوامل هو ما يفسر غياب مراكز الدراسات الإستراتيچية وأبحاث الأمن القومى عن الدول الأخرى بما فيها جميع الدول العربية، باستثناءات قليلة تشير إلى وجود بعض المراكز تحت أسماء تشير إلى أنها مراكز للدراسات الإستراتيچية وأبحاث الأمن القومى ؛ وهى فى أغلبها ليست سوى هياكل مترهلة ؛ لها وجود شكلى بعناوين كبيرة، ولكنها فارغة من المضمون أو تكاد، وعديمة الفاعلية فى صلتها بدوائر صنع واتخاذ القرار، أو تكاد .

آفة العدد القليل الموجود من مراكز الدراسات الإستراتيچية وأبحاث الأمن القومى فى مصر - وفى بعض الدول والدويلات العربية الأخرى - هى أنها مؤسسات فاقدة لاستقلاليتها العلمية، وملحقة بالسلطات الحاكمة، ومستوعبة تمامًا - أو تكاد - داخل الرؤى التى تتبناها الجماعات أو الأسر أو الأحزاب التى تمسك بزمام السلطة وتحتكرها لنفسها ؛ فى هذه الدولة، أو فى تلك الدويلة . هى مراكز تحت الطلب، أكثر منها صاحبة مبادرات ذاتية فى البحث والتفكير وابتكار الأفكار الجديدة، التى يمكن أن ترفد بها دوائر صنع واتخاذ القرار فى مستوياتها المختلفة . هذه المراكز فى ظل هذه الوضعية يغلب عليها طابع «الشخصنة» ؛ حيث يرتبط المركز وجودًا وعدمًا بشخص واحد بعينه يقوم بدور المتعهد، أو «الملتزم» على الطريقة المملوكية القديمة . ويغلب على بعض هذه المراكز أيضًا طابع «الشللية» ؛ شلة فى كل مركز، يجمع أعضاءها رابط أو أكثر من الروابط الأولية ما قبل حداثية : مثل علاقات النسب والمصاهرة العائلية، أو الانتماء لجهة أو قبيلة أوطائفة واحدة، أو مذهب (سياسى أو دينى)، أو مجرد صداقة

أو زمالة دراسية، أو تعاون مع أحد الأجهزة الأمنية، إلى جانب الاختيار بالواسطة، وجبر الخاطر، وتبادل المواقع، وتوريثها فى هذه المراكز الحساسة، بغض النظر عن الكفاءة البحثية، أو المقدرة العلمية، أو الخبرة الميدانية والتجربة المكتسبة من الحياة العملية فى تخصصات مختلفة؛ الأمر الذى أنتج خلال العقود الماضية «مركب شللى» هزيلاً؛ تتجلى قوته فقط فى أنه يستعصى على الاختراق أو التفكيك. والنتيجة هى التضحية بالوظائف الأساسية المفترض أن تقوم بها هذه المراكز، وتحويلها إلى مقرات يلتقى فيه خبراؤها وباحثوها بزوارهم، لمجرد تمضية بعض الوقت بعيداً عن منازلهم وأسرهم، وقد يستخدمونها فى إدارة بعض أعمالهم ومشروعاتهم الخاصة - كتأليف كتاب، أو نشر دراسة هنا أو هناك - أو تنفيذ بعض البرامج والمشروعات البحثية الممولة من جهات أجنبية، تصب نتائجها فى دوائر خارجية، وتقرأ وتسمع هناك، بينما لا يلقى لها أحد فى الداخل بالاً، إلا فى حالات استثنائية نادرة، وغالبًا ما يكون الانتباه إليها بعد فوات الأوان، بعكس ما تفترضه الطبيعة الخاصة للدراسات الإستراتيجية وأبحاث الأمن القومى على نحو ما هو معروف فى بلدان الصف الأول والصف الثانى.

هذه الصورة المحزنة لأغلب مراكز الدراسات الإستراتيجية وأبحاث الأمن القومى فى بلادنا، تقابلها صورة أخرى مناقضة لها تمامًا فى دول الصف الأول، وأغلب دول الصف الثانى. ففى مقابل الاختيار العشوائى للكوادر البحثية والخبراء والمستشارين للعمل فى مراكز دول ودويلات الهوامش والأطراف، نجد أن هذا الاختيار يتم وفق معايير صارمة لا هزل فيها؛ لضمان الكفاءة، والخبرة الناضجة، والعمق فى الرؤية بعيدة المدى، والقدرة على الابتكار والخيال الإستراتيجى.

خذ «مركز الأمن الأمريكى الجديد» مثالاً على ما نقول؛ فقد تأسس هذا المركز حديثًا فى سنة ٢٠٠٧، وهو يضم نخبة مختارة من الخبراء والمتخصصين لديهم مؤهلات وسابقات أعمال وتجارب متنوعة ومتميزة. فأغلبهم من الأكاديميين الذين عملوا سابقًا فى إدارة الرئيس بيل كلينتون، مثل: ميشال فلورنى التى أسست المركز بمعية كورت كامبال، كما أن عدداً منهم لا يزال ينشط فى إطار معهد بروكينجز ذائع الصيت فى الدراسات الإستراتيجية والأمنية.

وخذ مثالاً آخر هو «المركز من أجل التقدم الأمريكى»؛ فرئيسه يدعى «جون بوديستا» وهو أحد أبرز المشرفين بشكل عام على الفريق الانتقالى لإدارة الرئيس أوباما - قبل تسلمه السلطة رسميًا فى يناير ٢٠٠٩ - ومعه جوزيف سيرينسيونى وهو المستشار الرئيسى لأوباما بالنسبة لملف الأسلحة النووية، وهو فى نفس الوقت أحد كبار الباحثين فى المركز. ويهتم هذا المركز بقضايا السياسة الخارجية الأمريكية، وبخاصة قضية الملف النووى الإيرانى، والترسانة النووية الإسرائيلية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الداعم المالى للمركز هو البليونير اليهودى جورج سورس.

ومثال ثالث، هو «مجلس من أجل عالم يمكن العيش فيه» Council for a Livable World، والاسم الأبرز بين خبرائه هو اسم سارة سيوال، التى عملت كمشرفة على ملف الأمن القومى فى الإدارة الانتقالية للرئيس أوباما بالنسبة لفرق مراجعة الوكالات المتخصصة فى هذا المجال.

وهناك عشرات الأمثلة الأخرى من مراكز ومعاهد بحوث ودراسات الإستراتيجية والأمن القومى قديمة وحديثة النشأة فى الولايات المتحدة. وقد أشرنا إلى المراكز الثلاثة السابقة كنماذج على نوعية المراكز ومستوى الخبراء الذين يعملون فيها، وثلاثتها - بالمناسبة - تتبنى رؤى إستراتيجية تضع قضية الصراع العربى الإسرائيلى فى أولوية متأخرة على أجندة الاهتمامات التى يجب - من وجهة نظر خبرائها - أن تنشغل بها إدارة الرئيس أوباما، وتشاركها مراكز أمريكية أخرى فى هذه الرؤية؛ كما تشاركها الرأى فى ضرورة أن تتبع الولايات المتحدة سياسة خارجية انكماشية، أو أقل تدخلاً فى القضايا الدولية مقارنة بما كانت عليه فى عهد المحافظين الجدد وإدارة بوش؛ الأمر الذى يعنى أن قضية الصراع العربى الإسرائيلى هذه لن تكون من بين الأولويات المتقدمة فى اهتمامات الإدارة الأمريكية الجديدة، وبالتالى فإن من الخطأ المراهنة كثيرًا على هذه الإدارة فى إحراز تقدم إيجابى على طريق التوصل إلى حل للقضية إلى نهاية مدة رئاسة أوباما على الأقل. وحجم الدراسات الإستراتيجية والأمنية التى أعدتها مراكز الأبحاث الأمريكية لإدارة أوباما كبير جدًا، ويغطى مختلف مجالات الاهتمام الأمريكى استعدادًا للمرحلة المقبلة. وقد انتهت أغلبية هذه المراكز من إعداد دراساتها

تلك قبل أن يتسلم أوباما منصبه رسميًا فى يناير ٢٠٠٩ ، هذا إلى جانب البرامج البحثية ، التى تتناول القضايا الإستراتيچية والأمنية الدائمة .

«معهد أبحاث الأمن القومى» التابع لجامعة تل أبيب ، والذى صدر عنه هذا الكتاب الذى بين أيدينا ، تأسس سنة ٢٠٠٦ ، وتتلخص أهدافه فى إعداد أبحاث أساسية تقوم بها نخبة رفيعة المستوى من الأكاديميين ، ومن العاملين فى مجال الأمن القومى للدولة العبرية ، ولديهم خبرات طويلة ومعارف رصينة بأحوال الأمن وقضاياه فى الشرق الأوسط ، ومناطق أخرى من العالم . ومن أبرز خبراء المعهد : الجنرال المتقاعد غيورا أيلاند ـ رئيس مجلس الأمن القوى الإسرائيلى السابق ـ و د . شموئيل إيفن ـ صاحب مشروع «قانون للجيش الإسرائيلى : تنظيم المسؤوليات والصلاحيات بين المستويين السياسى والعسكرى فى أعقاب دروس حرب لبنان الثانية» ، والمحامية تسابيا غروس ـ المستشارة القانونية السابقة لجهاز الأمن القومى ، وهى شريكة لشموئيل فى وضع المشروع المذكور مع عدد من الساسة والجنرالات الإسرائيليين المتقاعدين .

فى أكتوبر ٢٠٠٨ صدر «التقرير الإستراتيچى الإسرائيلى» عن معهد أبحاث الأمن القومى الإسرائيلى ـ الذى أصدر الكتاب الذى بين أيدينا ـ وهذا التقرير يغطى موضوعات مهمة ، محلية وإقليمية ودولية ، ومن أهمها عجز إسرائيل عن شطب حزب الله من معادلة المواجهة . ويستعرض التقرير بهذا الخصوص عددًا من السيناريوهات المتوقعة فى المستقبل المنظور ، وفق رؤية تختلف عن الرؤية التى نجدها بشكل مكثف لدى بركوفتس فى ملحق هذا الكتاب الذى بين أيدينا . ويتناول التقرير أبعادًا أخرى من الصراع الفلسطينى الإسرائيلى ، مؤكدًا فى هذا المحور على تلاشى فكرة الدولتين : الفلسطينية والإسرائيلية كنهاية متوقعة لمسار المفاوضات ، لماذا؟ يجيب التقرير : لأن إسرائيل ليس بمقدورها أن تحقق نصرًا ساحقًا على حزب الله ، لكونه منظمة تخوض حرب عصابات ميدانية ، إضافة إلى الحماية والحصانة التى تمنحها إياه الدولة اللبنانية التى ما زالت دولة معادية فى نظر تل أبيب .

ويلقى التقرير بنظرة مستقبلية متوقعًا حربًا أخرى على لبنان ، مشيرًا بصورة «صادمة» لإسرائيل إلى أن حربا قادمة بين الجيش الإسرائيلى وحزب الله لن تكون بالضرورة نتائجها أفضل من سابقتها التى حصلت فى صيف ٢٠٠٦ ، ومنيت بها تل

أبيب بهزيمة ساحقة . ويستند التقرير فى ترجح هذه الفرضية على أن ميزان القوى بين إسرائيل ومقاومة حزب الله لم يتغير، بل بقى على حاله منذ انتهاء الحرب الثانية، كما أن التحسينات التى طرأت على الجيش الإسرائيلى قابلها تطوير ملحوظ لدى قدرات حزب الله العسكرية .

طرح التقرير الإستراتيجى الإسرائيلى - أيضًا - سيناريوهين مؤكدًا على أنهما مرشحان للاستمرار على الساحة الفلسطينية، أولهما: هو استمرار ضعف السلطة الفلسطينية بقيادة عباس، رغم ما أسماه التقرير الدعم المادى والمعنوى الكبير الذى تحظى به سلطة عباس من قبل إسرائيل والمجتمع الدولى . أما السيناريو الثانى فيحدده التقرير فى إطار تنامى القوى الإسلامية الراديكالية على الساحة الفلسطينية، وزيادة قوة حماس رغم قسوة الحصار المفروض عليها وعلى قطاع غزة بأكمله .

لكَ أن تعرف - أيها القارئ الكريم - أن من بين المشاركين فى إعداد التقرير الإستراتيجى الإسرائيلى كلاًّ من: رئيس مجلس الأمن القومى الإسرائيلى السابق الجنرال غيورا آيلند، ورئيس شعبة الأبحاث فى جهاز الاستخبارات العسكرية سابقًا الجنرال يوسى كوبرفاسر، ورئيس معهد موشيه دايان البروفيسور أيال زيسر المتخصص فى تاريخ الشرق الأوسط، وكبير المحللين السياسيين فى صحيفة هآرتس الإسرائيلية ألوف بن، والحائز على شهادات علمية عليا فى القانون الدولى إيريز زيونيتس، والباحث فى معهد أبحاث الأمن القومى ومركز دراسات بن غوريون زكاى شالوم، والدكتور أفراييم كام مساعد رئيس معهد أبحاث الأمن القومى، ومدير معهد شتاينميتس لأبحاث السلام أفراييم ليفيا، ومدير معهد أبحاث الإرهاب يورام شفايتسر . ولك أيها القارئ الكريم أن تقارن ذلك مع أسماء الخبراء والباحثين الذين يعملون فى مراكزنا الإستراتيجية وتظهر أسماؤهم على التقارير والأبحاث التى تصدر عنها؛ لتستنتج بعد ذلك - بمعرفتك - ما تشاء من نتائج .

تلك الأمثلة من مراكز الدراسات الإستراتيجية وأبحاث الأمن القومى - التى أشرنا إليها بإيجاز - تدلنا بوضوح على أننا فى البلدان العربية لا زلنا نعيش تحت وطأة نموذج «الدولة السلطانية» بعد أن تجاوزها التاريخ، وتجاوز قدرات الحاكم الفرد، والأسرة

المالكة، والعشيرة المتسلطة، والزعيم الملهم، والقائد التاريخى إلى آخر هذه المعزوفة المملة.

فى ظل أنظمة الاستبداد والإقصاء السياسى والاجتماعى التى تهيمن على مجتمعاتنا العربية؛ لن يكون هناك مكان للفكر الإستراتيجى، ولا أبحاث الأمن القومى حتى ولو كانت جادة ومستوفية لشروط الجدية والكفاءة. إذ ما عساها تفعل مثل هذه الأنظمة بفكر إستراتيجى جوهره هو ابتكار أفكار جديدة يصعب على خصوم الدولة أو منافسيها تقليدها، بينما هى معنية فقط بالمحافظة على استبدادها وتمكين احتكارها للسلطة وتأمين توراثها فى أبنائهم وذراريهم وأتباعهم؟. ما حاجة أنظمة إلى مراكز بحث إستراتيجى هكذا يقوم على تحدى المسلمات والأنماط السائدة فى السلوك السياسى ويهدف إلى إحداث نقلات نوعية للأمام فى حياة الشعب بمختلف قطاعاته؛ بينما هى معنية فقط بدعم استحواذها مع قلة قليلة على مصادر الثروة والسلطة وحماية الفساد؟. مثل هذه الأنظمة لا تدرك أهمية الفكر الإستراتيجى ولا حاجة لها به لأنها غير معنية بالمستقبل ولا تتأهب لمفاجآته، بينما الفكر الإستراتيجى هو فكر مستقبلى يأخذ فى حسابه المفاجآت، ويوصى بأنجع الوسائل للتعامل معها.

أنظمة الاستبداد والإقصاء والضعف وانعدام الحس الوطنى، والجمود على الأوضاع القائمة فى أغلب البلدان العربية، لا حاجة لها إلى مراكز دراسات إستراتيجية وأبحاث عن الأمن القومى من هذا النوع الفعال الذى ضربنا أمثلة له، لسبب بسيط هو أنها لا تشعر بالافتقار إلى مزايا التفكير الإستراتيجى؛ لأن هذا الفكر يتناقض مع طبيعة هذه ولا ينسجم مع أهدافها؛ فالفكر الإستراتيجى فكر افتراقى أو تباعدى Divergent لكونه يعتمد الإبداع والابتكار فى البحث عن أفكار جديدة، أو يكتشف تطبيقات مستحدثة لمعرفة سابقة، وهو لذلك يحتاج إلى قدرات فوق العادية للتخيُّل والتصوُّر وإدراك معانى الأشياء والمفاهيم وعلاقاتها، وأنظمتنا الاستبدادية لا صلة لها بمثل هذا النمط من الفكر، ولا يسهم هذا الفكر فى تحقيق أهدافها. ثم هو فكر تركيبى وبنائى يعتمد الإدراك والقدرة على الابتسار - جلب المستقبل المحتمل إلى الواقع الحاضر - ورسم ملامح المستقبل قبل وقوعه. ، وأنظمة الفساد لا تفكر إلا فى يومها، ولا تنظر إلا تحت أقدامها. وهو أيضًا تفكير إنسانى؛ يؤمن بقدرات الإنسان وطاقاته العقلية

على اختراق عالم المجهول، ويحثّ على وجوب توظيف المعرفة المتاحة وتوفير الأجواء المشجعة على المشاركة فى صناعة المستقبل. وهو تفكير ثورى استباقى يرنو لإحداث طفرات نحو المستقبل، أكثر منه تفكير واقعى ضيق الأفق، وأنظمة الاستبداد والفساد بحكم التعريف «واقعية» ضيقة الأفق، تعمل وفق المثل العامى الذى يقول«أحينى النهاردة وموتنى بكره».

فى ظل أنظمة الاستبداد والإقصاء لا يتوافر المناخ الملائم لتربية الكوادر والخبراء الإستراتيچيين، ولا تتاح لهم فرصة تنمية مهاراتهم، ولا تطوير خبراتهم، ولا حرية التعبير عن آرائهم المخالفة لهوى المستبد الجاثم فوق صدورهم، ولا يكونون - فى حالة وجودهم - على استعداد للاستماع إلى غيرهم، ولا ممارسة النقد فيما يقولونه أو يكتبونه، ولا يتقبلون من أحد نقداً ولا رأيًا مغايراً. ويعانون أيضًا من نضوب الطموح، وضمور النزعة المثالية، وعدم القدرة على تجديد الذات، وكلها من أبجديات العمل فى المجال الإستراتيچى والتفكير المستقبلى.

لا حاجة أيضًا لأنظمة الاستبداد والإقصاء والاحتكار إلى مراكز للدراسات الإستراتيچية وأبحاث للأمن القومى؛ لأن من المهمات الأساسية لهذه المراكز تزويد إدارات الدولة ومؤسساتها بالخبراء والمستشارين الأكفاء، والمحللين القادرين على تقديم التنبؤات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الدقيقة، وتدريب جيل جديد من القيادات وإعداده لتسلم المناصب القيادية فى الدولة، والتأثير فى الرأى العام، وإحسان الإصغاء للمواطنين باعتبارهم مصدر السلطة وأساس الشرعية؛ لا حاجة لأنظمة الاستبداد لشىء من ذلك لأنها توزع المناصب على الأبناء والأصهار والأقارب والأزلام التابعين، والمنافقين المتزلفين؛ الذين تأنس بهم، وتطرب لسماع أصواتهم.

فى بلدان الصف الأول، والصف الثانى، تتجدد - باستمرار - مراكز الدراسات الإستراتيچية وأبحاث الأمن القومى، ويزيد عددها، وترتفع كفاءتها، وتتنوع تخصصاتها؛ وتترسخ شرعيتها حتى لو كان البعض يتخذها سلمًا للحصول على منصب سياسى رفيع. أما فى دول ودويلات الأطراف والهوامش فيحدث العكس؛ إذ لا تشب عن نشأتها، وإن حدث وشب بعضها وتطور قليلاً، فسرعان ما يتم إغلاقه بحجة «الترويج للكراهية الدينية والعرقية» مثلاً، وبعضها الآخر تتدهور كفاءتها، أو

يقع فى قبضة التمويل الأجنبى - وتظل تحمل اسم «مركز أو معهد كذا للدراسات الإستراتيچية، أو للأمن القومى» !! رغم أن مثل هذه المراكز والمعاهد هى والتمويل الأجنبى نقيضان لا يجتمعان، وضدان لا يصطلحان. وإذا اجتمعا - وخاصة فى دولة أو دويلة طرفية - فمعنى ذلك أن المركز أو المعهد صار جامع معلومات، لجهات غير وطنية تحددها جهات التمويل، ثم يغطى ذلك بإصدار تقرير أو دراسة فى الموضوع لا تجد من يقرؤها، أو يستفيد مما فيها فى صنع قرار، أو تقويم سياسة، أو وضع خطة للمستقبل.

قراءة كتاب بركوفيتش الذى بين أيدينا «هل يمكن قطع رؤوس الهيدرا» تثير تلك الملاحظات - وستثير لدى القارئ الكريم أكثر منها - حول أحوال مراكز ومعاهد الدراسات الإستراتيچية وأبحاث الأمن القومى، ونحن نود أن تتطور هذه المراكز، وخاصة فى مصر، ونعرف أن تطورها مرهون بالانتقال إلى نظم ديمقراطية حرة، تستمد شرعيتها من إرادة الشعب وحده، دون غيره، عبر انتخابات نزيهة وشفافة، وعلى أساس تعددى، تتنافس فيه تيارات وقوى مختلفة؛ دونما إقصاء أو احتكار تحت أى حجة من الحجج؛ لأن إسكات رأى واحد بحجة تصحيحه يعنى ادعاء العصمة، ويعنى تكريس الاستبداد والظلم.

لن نستطرد فى تقديم مضمون الكتاب، فهو يتسم بالوضوح. وهو بين يديك بفصوله الأربعة وخاتمته وملحقه الذى يطرح سيناريوهات مستقبلية لكيفية التعامل الإسرائيلى مع المقاومة اللبنانية تحديداً - والإسلامية فى مختلف البلدان عموماً كما قدمنا - فقط نقترح أن تكون قراءته قراءة مقارنة ونقدية أيضاً. قراءة مقارنة بين طريقة تفكير البعض منا، وطريقة تفكير إسرائيل وتدبيرها للمكائد ضد «حزب الله» اللبنانى وحركة المقاومة الإسلامية فى فلسطين«حماس». وقراءة نقدية تنتبه إلى تركيز البعض منا فقط على البعد الطائفى/ المذهبى فى النظر إلى حزب الله، وتركيز البعض الآخر فقط على البعد الأمنى/ السياسى وامتداده الداخلى عند النظر إلى مقاومة حماس. وقس على هذا بقية الحالات المقاومة المشابهة فى عالمنا العربى والإسلامى.

إن مراكز البحث والتفكير الإستراتيچى الصهيونية لم تكف منذ أكثر من نصف قرن عن بذل أقصى طاقتها بحثًا عن وسائل مقاومة المقاومة التى تصدت لها فى مختلف

الجبهات العربية عامة، وفى فلسطين ولبنان خاصة. وزاد اهتمام هذه المراكز بهذا الموضوع بعد أن أضحت التيارات السياسية التى تتبنى المرجعية الإسلامية هى التى تقود المقاومة ضد الاحتلال وقوى الاستعمار والاستبداد على طول العالم الإسلامى وعرضه، وهى التى تعيد إحياء التراث النضالى لحركات التحرر الوطنى من هذه القوى الاستعمارية والاستبدادية. ومن هنا يسهل علينا أن نفهم لماذا ودون مقدمات طويلة تصاعدت نغمات التحذير من «حماس» و«حزب الله»، و«المقاومة العراقية»، ومقاومة«طالبان» فى أفغانستان، والمقاومة الإسلامية فى الصومال، وكلها توصف فى دوائر القرار الغربى والأمريكى والصهيونى تحديداً بالإرهاب؛ رغم أنها مقاومات شرعية تكفلها القوانين والشرائع الدولية كأداة للشعوب كى تتحرر وتنال استقلالها وتقرر مصيرها.

إليك - أيها القارئ الكريم - نص الترجمة العربية لكتاب بركوفيتش« هل يمكن قطع رؤوس الهيدرا؟». وقد قمنا بكتابة هذه المقدمة لوضعه فى سياقه العام، إضافة إلى مراجعته، وتدقيق بعض عباراته من الناحية اللغوية العربية فى بعض المواضع، وميزناها بوضعها بين هاتين العلامتين [ ] كما قمنا بالتعليق على بعض الأفكار والتصورات والمصطلحات الواردة فى الكتاب، وذلك فى هامش مستقل أسفل الصفحة، تشير إليه علامة (*) فى المتن.

د. إبراهيم البيومى غانم

يناير - ٢٠٠٩

باختصـــار

تراوحت السياسة التى تبنتها إسرائيل والمجتمع الدولى لمواجهة حزب الله، بين تشجيع دمجه فى السياسة اللبنانية وبين ممارسة القوة إزاءه، إلا أنها لم تؤد حتى الآن إلى إضعافه. وعلى ذلك، يفترض تبنى سياسة مغايرة فى مواجهة حزب الله، تأخذ بالحسبان قواه الأخرى غير العسكرية، والمسارات والتوجهات فى محيطه القريب والبعيد، التى تؤثر على أدائه، [ومن بين هذه المسارات] احتمال تحول إيران ضمن فترة زمنية قصيرة إلى دولة نووية، أو حصول تحول فى العلاقات بين إسرائيل وسوريا، باتجاه مواجهة عسكرية أو اتفاق سلام.

الغاية الإستراتيجية من مواجهة حزب الله: تقليص الخطر الذى يشكله حزب الله على أمن إسرائيل وعلى استقرار المنطقة، من خلال إضعاف قوته وتحويله إلى لاعب هامشى غير ذى صلة تجاه المعادلات الإقليمية. بناءً على هذه الرؤية، يجب أن تتركز المعركة الفعالة لإضعاف حزب الله، فى فصله عن مصادر قوته، ومن بينها المساعدة التى يتلقاها من إيران وسوريا، ودعم الطائفة الشيعية فى لبنان، كما يتوجب فصله عن زعامة حسن نصر الله(*) وعن الظروف الخاصة بلبنان. وهناك عدة شروط أساسية يتوجب القيام بها للتمكن من إضعاف حزب الله، وهى:

(*) يشير المؤلف إلى قوة العقيدة التى يرمز إليها حسن نصر الله، وقوة تجذر المقاومة اجتماعيًا فى المجتمع اللبنانى، وتحليله كله يركز على ضرورة حرمان حزب الله من هذين المصدرين من مصادر قوته بأى ثمن ويرى أن حرمانه منهما له أسبقية على أى إجراء آخر. (المراجع).

* **ضرب العلاقة بين إيران وحزب الله:** وهذا أهم شرط لضرب القوة الشاملة لحزب الله. إن فصل هذا التنظيم عن إيران، سكيون بمثابة الضربة القاسية له ولقدرته العسكرية، ولقطع موارده ولبعده العقائدى؛ ويتحقق ذلك بشكل خاص وفعال فى الوضع الذى يسقط فيه النظام الإسلامى فى إيران؛ ذلك أن العقوبات الاقتصادية والضغوط المختلفة على طهران، يمكن أن تؤثر بشكل محدود ومؤقت على سياستها تجاه حزب الله.

* **تغيير السياسة السورية تجاه حزب الله:** يمكن ضرب العلاقة بين حزب الله وسوريا فى الظروف التالية: إسقاط النظام [السورى] الحالى بما سيؤدى إلى تغيير الاتجاه السياسى والعقائدى والتحول السياسى لديه. أو تغيير سياسة النظام القائم فى أعقاب اتفاق سلام مع إسرائيل كجزء من رزمة تسوية إقليمية. أو تكثيف الرقابة والضغوط الدولية على سوريا. أو فجوة أو أزمة فى العلاقات بين سوريا وإيران.

* **تعزيز وضع النظام اللبنانى:** كلما كان لبنان أكثر قوة [كنظام] كلما استطاع أن يفرض تدريجيًا قيودًا أكثر على حزب الله فيما يتعلق بمتابعة أنشطته وتقليص هامش مناورته، وهى قيود غير موجودة حاليًا، رغم أن ذلك لا يصل إلى تحييده بشكل كلى عن قوته. ولتحقيق ذلك، يجب أن نعمل على عدة خطوات: مواصلة تعميق التدخل الدولى والتدخل الإقليمى، الذى غايته دعم الدولة اللبنانية وأجهزتها، وتغيير الثقافة السياسية للبنان، وربما أيضًا تغيير الطريقة الديمقراطية الطائفية، التى تواصل المحافظة على الوضع القائم والتسويات الداخلية انطلاقًا من مبدأ الحفاظ على التوازن الطائفى، إضافة إلى كبح التدخل الأجنبى(*) بما يعنى تدخل سوريا.

* **إضعاف العلاقة بين حزب الله والطائفة الشيعية:** أيضًا حتى لو لم يكن بالإمكان وقف المتغيرات الديمقراطية فى لبنان، فإن إضعاف علاقة الطائفة الشيعية بحزب الله، سيجعل من احتمال أن يتحول لبنان إلى كيان شيعى أقل خطرًا على إسرائيل، والظروف التى تساهم فى إضعاف هذه العلاقة هى: إضعاف القوة الاقتصادية لحزب

(*) التدخل الدولى والإقليمى يراه المؤلف لازمًا وطبيعيًا، أما تدخل سوريا فيصفه بأنه تدخل أجنبى يجب كبحه (المراجع).

الله، ونتيجة لذلك ضرب قدرته على دعم منظومته الاجتماعية فى الوسط الشيعى، وإيجاد بديل سياسى لحزب الله، وتكثيف تدخل الدولة اللبنانية فى وسط هذه الشريحة السكانية.

*** ضرب القيادة، والمؤسسات والقدرات والموارد عبر معركة سرية:**

يسيطر حزب الله كمنظمة ذات مهام سياسية، على ثروات وأجهزة كثيرة، وضربها يمكن أن يشوش عمله ويضعف من قدرته، ويشوش القدرة لديه على تقدير خطوات الخصم، ويتحقق ذلك من خلال معركة اقتصادية ونفسية وإعلامية موجهة، وعمليات خاصة بوتيرة منخفضة. إضافة إلى احتمال آخر يتعلق بالتصفيات المركزة لقادة حزب الله، وتحديداً أمينه العام(*). إذ أن الفرضية تقول إن التخلص من نصر الله سيمس بشكل هام بالحزب، وسيمنح إسرائيل انجازاً معنوياً من الطراز الأول، وسيسرع من عملية إضعافه، حتى وإن كان ذلك بثمن «ظواهر عرضية» على شكل عمليات انتقامية، من جانب حزب الله، ضد إسرائيل.

يتبين من تحليل هذه المسائل، أنه فى ظل الظروف الحالية، فإن تنفيذ هذه الشروط معقد جداً، أو أنه مرتبط بخطوات تحتاج إلى وقت طويل وهكذا. مثلاً، إن احتمالية حصول تغيير فى النظام الإيرانى أو السورى متدنية. وهكذا أيضاً احتمالية حصول تغيير استراتيجى فى الفترة القريبة القادمة فى قوة الدولة اللبنانية، وأيضاً فى العلاقة بين حزب الله والطائفة الشيعية. كما أن تأثير إسرائيل أيضاً. على هذه المجالات، تأثير محدود.

مقابل ذلك، الأمل بحصول تغيير فى سياسة سوريا تجاه حزب الله عال جداً، وتملك إسرائيل تأثيراً معيناً على هذه العملية. ويمكن لهذا التغيير أن يبدأ نتيجة ممارسة ضغوط على سوريا من خلال المجتمع الدولى (تشديد الرقابة على المعابر الحدودية مع لبنان، وفرض عقوبات اقتصادية)، أو من خلال استخدام القوة من جانب إسرائيل بهدف منع سوريا من مواصلة مساعدتها لحزب الله. لكن من شأن عملية هكذا أن

(*) تصفية قيادات المقاومة ورموزها سياسة إسرائيلية دائمة. وتثبت فشلها فى ثنى مسار المقاومة، وإن كانت قد ألحقت أضراراً كبيرة بها. ولكن المؤلف لا يدرك عمق معنى «الشهادة» وأثرها فى تقوية عزيمة الحركات المقاومة لا إضعافها على المدى المتوسط والمدى الطويل (المراجع).

تؤدى إلى تصعيد عسكرى بين إسرائيل وسوريا، وخصوصا فى ظل الحساسية الأمنية العالية المتبادلة بين الطرفين.

فى المقابل، إن استئناف المفاوضات السياسية بين إسرائيل وسوريا (إعادة الجولان) وربطه بمنظومة من الترتيبات الإقليمية من أجل كبح التطرف(*) برعاية دولية دقيقة، يمكن أن يؤدى إلى حلول إبداعية فى الاتفاق النهائى - بعدة أمور، من بينها الرقابة على الحدود بين لبنان وسوريا، وموضوع العلاقة بين إعادة الجولان وبين المساعدة التى تقدمها سوريا لحزب الله. مع ذلك، يوجد أمل ضعيف فى أن يغير النظام السورى جلده ويقطع علاقاته نهائيًا بحزب الله وإيران، فى ظل غياب أى بدائل ملائمة له بشأن هذه العلاقات. ورغم ذلك، هناك إمكانية لسوريا - خلافًا لإيران وحزب الله - فى الخيار بين المقاومة وبين السلام، من دون أن يفرض عليها إجراء تغييرات جوهرية بخصائص نظامها. لذلك، تعتبر سوريا فى نظر أعداء «محور المقاومة»، أن بإمكانها أن تفكك هذا المحور الاستراتيچى، ودق إسفين فى «الهلال الشيعى» فى منطقة الشرق الأوسط.

يساهم فى تطبيق بعض هذه الشروط، أو على الأقل فى خلق الأسباب المريحة أكثر لتطبيقها، الإجماع الدولى(**) حول ضرورة إضعاف حزب الله، والتخلص من الخطر الذى يشكله على استقرار المنطقة. من هنا تكمن أهمية التوافق والتنسيق، على الأقل بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبى والمعسكر العربى المعتدل، فى إطار ما يشبه التحالف الدولى.

إن فرصة تشكيل هكذا تحالف فى الظروف القائمة ليست كبيرة، لأسباب كثيرة؛ خصوصًا فى ظل الفوارق فى السياسة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبى والمعسكر العربى المعتدل. فى ظل ظروف هكذا، فإن سياسة إسرائيل يجب أن ترتكز على أربعة مداميك فى إطار معركة إضعاف حزب الله.

(*) يعبر المؤلف عن المقاومة المشروعة بالتطرف، وأحيانًا بالإرهاب، وفق المنطق الذى تتبناه إسرائيل والولايات المتحدة (المراجع).

(**) الإجماع الدولى الذى يتحدث عنه المؤلف هو إرادة الولايات المتحدة وأوروبا الموحدة - بدرجات متفاوتة بين دولها - ولا يعنى توافق كل الأطراف والقوى الدولية على إضعاف حزب الله كما يقول (المراجع).

* **تشجيع تشكيل تحالف دولى فعال:** ستجد إسرائيل صعوبة فى أن تنفذ وحدها غالبية شروط إضعاف حزب الله، لذا لديها مصلحة واضحة فى تشجيع قيام مثل هذا التحالف. ولكن يجب عليها أن تحرص على المحافظة على ظهور منخفض؛ لأن جزءاً من الشركاء المحتملين لإسرائيل فى هذا التحالف المناهض لحزب الله، فى الجانب العربى، يمكن أن يتعاملوا معها كعبء لا كذخر(*).

* **استعداد مشروط لتنازلات ولمرونة بالشأن السورى واللبنانى:** يمكن أن تقف إسرائيل أمام رجاء، وربما طلب، من جانب المجتمع الدولى والمجتمع الإقليمى، بأن تقدم تنازلات مهمة من أجل تسوية وضع المنطقة عمومًا، ومن أجل فرض تسوية جديدة فى لبنان؛ خصوصًا تنازلات وبادرات حسن النية باتجاه المسألة اللبنانية (إعادة مزارع شبعا). واستئناف المفاوضات مع سوريا، انطلاقًا من فرضية أن ذلك سيحرك مساراً يمكّن سوريا من لعب دور بناء فى النظام الإقليمى، وتقديم تنازلات فى القضية الفلسطينية. فى كل الأحوال، إن تقديم بادرات حسن نية من جانب إسرائيل تجاه سوريا أو تجاه لبنان، ولا تكون مشروطة بضمان ممارسة جهد دولى مهم هدفه إضعاف حزب الله، لن يكون لها قيمة، بل ربما ستمس بالمكانة الإستراتيجية لإسرائيل، إذا قامت بالانسحاب مرة أخرى من مناطق، من دون الحصول على ثمن سياسى ملائم.

* **سيطرة فى النزاع مع حزب الله:** يجب على إسرائيل أن تكون مستعدة لوضع تتواصل فيه التوجهات التى تسمح لحزب الله بتعزيز قوته. عليها أن تكون مستعدة خصيصًا لاحتمال أن يستأنف حزب الله عملياته ضد إسرائيل أو قيامه بأعمال استفزازية ضدها، وهذا الاحتمال يمكن أن يقوى كلما ازداد الضغط الدولى على حزب الله أو على حلفائه. المنطق السليم يفرض أن يكون لإسرائيل سيطرة فى النزاع، مع كسر للسياسة التى كانت سائدة فى كثير من الأحداث قبل حرب لبنان الثانية، والتى كان فيها حزب الله هو الذى يحدد قواعد اللعبة، وإسرائيل تقوم بالرد على خطواته.

(*) ظهرت أهمية هذه الفكرة فى وقائع الحرب الإسرائيلية على غزة ابتداءً من ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨ وما صاحبها من تضارب فى المواقف العربية (المراجع).

يجب أن يكون الجهد الأساسى لإسرائيل منصبًا على إيجاد الردع المستقر والأمين قبالة حزب الله، من خلال تقييد العنف عبر قواعد لعبة تحدد من قبل إسرائيل، ومن خلال إدارة مضبوطة للتصعيد إذا تدهور الوضع. هذا الردع يمكن أن يرتكز على طبيعة إسرائيل ـ كونها دولة تبادر إلى خطوات وتستخدم القوة بشكل نسبى، ولديها القدرة على المعاقبة. وبذات الوقت يجب على إسرائيل أن تستعد لاحتمال حصول مواجهة إضافية مع حزب الله، ولا تستطيع إسرائيل، هذه المرة، أن تسمح لنفسها فى حال حصول مواجهة، بأقل من إضعاف واضح وقاطع لقوة حزب الله، على أن لا يترافق تحقيق هذه النتيجة بانهيار للدولة اللبنانية(*).

*** إدارة معركة سرية متواصلة:** وهكذا معركة يمكن أن تحقق عدة أهداف فى آن واحد: ضرب مؤسسات حزب الله وأدائه، وإضعافه، وتحقيق إنجاز معنوى، وتعزيز الردع الفعال فى وجهه. إن الرسالة التى تظهر أن لدى محور المقاومة أيضًا نقاط ضعف، ستكون موجهة ليس فقط ضد حزب الله، بل أيضًا ضد حلفائه ومؤيديه فى العالم العربى، الذين استمدوا التشجيع من إنجازاته فى حرب لبنان الثانية.

إذًا، يجب التعامل مع هذه المعركة على أنها استراتيجية شاملة، تستمد مشروعيتها من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذى يسمح باستخدام القوة من أجل منع العنف(**). إنها عملية مركبة ومتواصلة ولا يوجد فيها اختصارات، وفيها أبعاد سياسية ودبلوماسية وعملانية. ويجب على إسرائيل والمجتمع الدولى الاختيار بين التسليم بوجود حزب الله الذى تتعاظم قوته كجزء من «محور المقاومة»، وبين اتخاذ إجراءات عملانية من أجل إضعافه ـ الأمر الذى يساعد فى مواجهة التطرف. مع الإشارة إلى أن لعملية الاستقرار فى لبنان وترتيب العلاقات مع لبنان، تأثيرًا إيجابيًا على كل المنطقة، ورغم الصعوبات الكثيرة التى تقف فى طريق تحقيق غالبية شروط إضعاف حزب الله، لكنه أمر ممكن، ومن المستحسن الإسراع فى فعل ذلك.

(*) لم يتغير الإدراك الصهيونى منذ إعلان قيام الكيان الإسرائيلى سنة ١٩٤٨ من أن «المقاومة» الشعبية هى مكمن الخطر الداهم على هذا الكيان، وليس الأنظمة الحاكمة ولا جيوشها المسلحة (المراجع).

(**) لا يجيز الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة للاحتلال أن يقوم بأى إجراءات ولا يقر له أية حقوق، بل يتحمل الاحتلال كثيراً من الالتزامات تجاه المناطق المحتلة وسكانها وفقًا لاتفاقيات جنيف وقواعد القانون الدولى الإنسانى، ولكن المؤلف يتعمد مخالفة هذه الحقائق، ليعبر عن عدم احترام دولة الكيان الإسرائيلى للقانون الدولى، وازدراء مؤسساته وعلى رأسها الأمم المتحدة (المراجع).

المقدمة

يهدف البحث إلى تحليل ميزان قوة حزب الله، والمسارات الخارجية التى تؤثر على وضعه الإستراتيجى، كأساس لمعرفة اتجاه التطورات المحتملة للمنظمة. وتقول فرضية البحث إن تشخيصًا صحيحًا لمصادر القوة، وفهم هذه المسارات، يمكن أن يساعد فى بلورة سياسات فعالة من أجل تحقيق الهدف الاستراتيجى، الذى يمكن صياغته على الشكل التالى: تقليص التهديد الذى يشكله حزب الله على أمن إسرائيل والاستقرار فى المنطقة، من خلال إضعاف قوته وتحويله إلى لاعب هامشى وغير ذى صلة فى المعادلات الإقليمية. بناءً على ذلك، يعرض هذا البحث عدة شروط ضرورية من شأنها أن تساعد فى إضعاف حزب الله، ويعرض لمدى تأثير إسرائيل على تنفيذها.

تواجه إسرائيل فى الواقع تحديات أكثر قسوة من صراعها مع حزب الله ـ النووى الإيرانى والمشكلة الفلسطينية ـ ولكن الرد على التحديات التى يشكلها حزب الله، يمكن أن يساعدها أيضًا فى مواجهة التحديات الأخرى. ولا تهدف المعركة ضد حزب الله فقط إلى إنهاء الصراع بين إسرائيل ولبنان، أو إبقاء الصراع على حاله طالما أن حزب الله محافظ على قوته فى هذه الدولة، بل مساعدة المحيط الاستراتيجى لإسرائيل، ذلك

أن عملية الاستقرار فى لبنان، وترتيب علاقاته مع إسرائيل، سيكون لها تأثير إيجابى على كل المنطقة.

سيتم تحليل وتشريح قوة حزب الله فى الفصلين الأول والثانى. فى الفصل الثالث سيتم بحث التطورات الاستراتيچية فى دوائر التأثير المختلفة على حزب الله، وأثرها على ميزان قوته. وفى الفصل الرابع سيتم عرض تجربة إسرائيل فى التأثير على سياسة حزب الله. أما الفصل الأخير، فستتم دراسة كيفية العمل على إضعاف حزب الله. وسيعرض فى الملحق خمسة سيناريوهات مختلفة يمكن أن تؤدى إلى إحداث تغيير باتجاه حزب الله، وستبحث انعكاسات هذه السيناريوهات على إسرائيل، مع الإشارة إلى الشروط الضرورية لتطبيق كل سيناريو.

آمل أن يستخدم هذا البحث الذى أجرى برعاية مركز أبحاث الأمن القومى، كمدماك إضافى فى التفكير الاستراتيچى القائم فى إسرائيل، حول كيفية مواجهة حزب الله، والتحديات الإقليمية.

* * *

مدخــل

مكونات التحـدى الـذى يشكـلـه حـزب اللـه فـى وجـه إسرائيــل

هذا هو العقد الثالث الذى تواجه إسرائيل فيه حزب الله اللبنانى، الذى يشكل تحديًا أمنيًا مركبًا فى وجهها. فحزب الله يشكل تهديدًا عسكريًا مباشرًا لأجزاء واسعة من إسرائيل، ويساعد الإرهاب الفلسطينى(*) فى إطار السعى لإحباط أى مخرج للصراع الإسرائيلى الفلسطينى، وهو مدماك (نائم حاليًا) فى منظومة الإرهاب العالمية، كما أنه مساهم وعامل تأثير فاعل وعالمى فى محور التطرف الإقليمى، لزعزعة الاستقرار فى الشرق الأوسط، ولنشر نموذج «المقاومة» وإحداث تغيير سياسى داخل الدولة التى يعمل فيها.

ويسعى حزب الله فى هذا الخصوص كى يقدم رؤيته فى العالم العربى وتحديدًا فى الساحة الفلسطينية، التى ترتكز على عدم التسليم بوجود إسرائيل، والعمل على

(*) المقصود المقاومة الفلسطينية (المراجع).

إزالتها من خلال الاستنزاف المتواصل، وحل الخلافات بواسطة العنف فقط(*). وفى ذلك، يلقى حزب الله بظله على طبيعة قدرة الردع الإسرائيلية.

ما هو حزب الله

لحزب الله أربعة أبعاد سياسية:

* **حركة أيديولوچية إسلامية ثورية:** نشأ حزب الله عام ١٩٨٢ كحركة أيديولوچية راديكالية، تعبر عن قيم الثورة الإسلامية الإيرانية والمتغيرات التى حصلت داخل الطائفة الشيعية، نحو العمل السياسى الفعال. ويمتاز حزب الله بصبغة لبنانية، لكنه يستمد مشروعية عمله من خارج لبنان، من القيادة الدينية ـ السياسية لإيران، التى يعتبر تعليماتها واجبًا دينيًا، فى ظل تمسك قيادة حزب الله بالمبدأ الأساسى «ولاية الفقية»(١). وهناك مبدأ آخر أساسى موجه هو الجهاد، المنطلق من الواجب الدينى الإسلامى بالدفاع عن الأرض والشعب والنفس، فى حال تعرض للاعتداء أو الاحتلال وبكل الوسائل التى يمتلكها، وتحديدًا من خلال المقاومة، التى هدفها إنهاك العدو عبر التضحية (الاستشهاد) التى هى بحسب نهج حزب الله السلاح النوعى الأساسى للذين يواجهون عدوًا أقوى منهم(٢). إن الظروف الخاصة بلبنان فرضت على حزب الله طوال السنوات أن يعمل على ملائمة أيديولوچيته، وكان الأبرز فى ذلك هو التنازل (مؤقتا)

(*) يتجاهل المؤلف أن إسرائيل قامت على الاغتصاب والعنف وفرض الأمر الواقع، كما يتجاهل حقيقة واضحة وهى أنها تحتل الجولان منذ سنة ١٩٦٧، وأنه لا توجد مقاومة فى الجولان، ولم تطلق منها رصاصة واحدة باتجاه الاحتلال حتى اليوم، ومع ذلك الاحتلال مستمر ولا يوجد أفق لرحيله سلميًا، ومن هنا تبطل دعوى المؤلف بأن العرب يحلون الخلافات «بواسطة العنف فقط»، والمقصود المقاومة طبعًا (المراجع).

(١) نعيم قاسم Hizbullah The Story From Within، لندن ٢٠٠٥، الصفحة ٣٩، واعترف نائب أمين عام حزب الله نعيم قاسم فى مقابلة له مع محطة التليفزيون الإيرانى الكوثر (١٦ نيسان ٢٠٠٧)، أن العمليات الانتحارية الاستشهادية التى ينفذها حزب الله، وعمليات استهداف الناس، مثل إطلاق الصواريخ على المستوطنات الإسرائيلية فى حرب لبنان، تتطلب فتوى من السلطة الدينية الإيرانية.

(٢) قاسم صفحة ٣٩ - ٤٠ - ٤٨ - ٥٠، انظر أيضًا:

MEMRI, Special Dispatch Serier

http:// www. memri. org/bin/opener - lastest. cgi?ID - SD 154907

عن فكرة إقامة الجمهورية الإسلامية فى لبنان ـ الفكرة غير القابلة للتنفيذ ـ فى ظل الظروف الحالية للدولة[١].

* **حزب سياسى لبنانى**: منذ اتفاق الطائف (تشرين الأول ١٩٨٩) الذى أدى إلى إنهاء الحرب الأهلية وتحويل الدولة اللبنانية إلى لاعب مهم فى توازن القوى فى لبنان، بدأ حزب الله مسيرة الاندماج فى النظام السياسى للدولة، بدءًا من عام ١٩٩٢ بدأ حزب الله يعمل كحزب يمثل فى البرلمان بشكل شرعى جزءًا كبيرًا من الطائفة الشيعية فى لبنان (لحزب الله ١٤ مقعدًا فى البرلمان، وفى السلطات المحلية ـ المجالس البلدية، أكثر من ٤٠٠٠ عضو)[٢]. ومنذ حزيران ٢٠٠٥، شارك فى الحكومة اللبنانية (بالمناسبة عند كتابة هذه السطور كان وزراء حزب الله مستقيلين من الحكومة) وحزب الله لا يعتبر نفسه حزبًا شيعيًا طائفيًا، بل حزب المقاومة اللبنانية الذى تتبنى عقيدته شرائح غير شيعية من الجمهور اللبنانى.[٣] ويحاول حزب الله أن يصوغ برنامجه النظرى بمصطلحات لبنانية، وأن يخلق لنفسه طابعًا على أنه خارج الخلافات الطائفية، وأن عمله أولاً وقبل كل شىء هو من أجل المصلحة الوطنية اللبنانية ـ وعلى رأسها الدفاع عن لبنان فى وجه إسرائيل.

* **منظمة عسكرية**: حزب الله، ومنذ سنوات الثمانينيات، منظمة عسكرية أخذت على عاتقها المسؤولية الأمنية عن جنوب لبنان. أيضًا بعد انتشار الجيش اللبنانى فى جنوب لبنان فى أعقاب قرار مجلس الأمن الدولى ١٧٠١، ما يزال حزب الله يطالب حتى الآن بالاعتراف بشرعيته فى الدفاع عن لبنان أمام إسرائيل. إنها منظومة متخصصة ومنظمة ومؤلفة من آلاف المقاتلين المدربين والمجهزين بالسلاح المتطور القادم من سوريا وإيران. تبنى حزب الله أساليب عمل حرب العصابات لناحية التخفى داخل المنطقة والسكان. أيضًا يمتلك ذراعًا استراتيجيًا من ناحية القوة النارية، وأيضًا يشغل

---

(١) عرض طموح لحزب الله بإقامة الجمهورية الإسلامية فى لبنان، فى الرسالة المفتوحة التى نشرها الحزب فى ١٦ شباط عام ١٩٨٥، والتى جاء فيها أن أحد أهداف حزب الله هو إقامة جمهورية إسلامية فى لبنان مع التأكيد على القول بأن حزب الله لن يفرض الإسلام بالقوة.

(٢) إيال زيسر، المعركة على لبنان، من كتاب لمئير الرن وشلومو بروم، حرب لبنان الثانية، إصدار معاريف ٢٠٠٧، صفحة ١٥٢.

(٣) قاسم صفحة ٣٢ - ٣٤.

إرهابًا سريًا. ووفقًا لأساليب عمل حزب الله، فإن قدرته العسكرية هى الوسيلة الوحيدة لتحقيق أهدافه العقائدية والسياسية، وتشكل الجوهر الحقيقى لوجوده كمنظمة جهادية. من دون سلاحه، فإن أهدافه تشكل رؤى فارغة المضمون(*)، لذا ليس فى نية حزب الله التنازل عن سلاحه.

* **منظمة اجتماعية - اقتصادية**: أنشأ حزب الله منذ الثمانينيات من القرن الماضى بمساعدة سخية من إيراد منظومة اجتماعية واسعة فى المناطق الشيعية فى لبنان، مستغلاً الفراغ السياسى الذى نشأ فى الدولة خلال الحرب الأهلية. ومما تتضمنه هذه المنظومة، مؤسسات تعليمية وصحية ومالية. وتوسعت هذه المنظومة بعد انتعاش الدولة، وعمليًا حلت مكانها، وهذه المنظومة هى أحد الأسس فى تجذر حزب الله داخل السكان الشيعة فى لبنان، وأكسبه تأييد أجزاء كبيرة منهم. إن تركيز حزب الله على مساعدة السكان الشيعة، يمنحه طابعًا أنه حزب شيعى، رغم أن حزب الله كما أسلفنا يفضل إخفاء بعده الطائفى. والربط بين هذه الأبعاد الأربعة لحزب الله، يضع أمام إسرائيل مشكلة فى تحديد مركز الثقل لديه، وفى التخلص من التهديد الذى يشكله فى وجهها، وتزداد حدة هذه الصعوبة فى تغيير مصادر قوته: فزعيم حزب الله نصر الله الكاريزماتى، يدعم خطواته بدهاء، من خلال الموارد العسكرية والمادية الوفيرة والدعم الداخلى (الطائفة الشيعية) والخارجى (إيران وسوريا)، ومن الظروف الخاصة بلبنان كدولة ضعيفة، ومن المواجهة مع إسرائيل. كل هذه العناصر سمحت بنمو حزب الله وتحوله إلى عنصر قوة أساسى فى لبنان، يشكل جزءًا متكاملاً، ومن الطائفة الشيعية فيه.

أهداف حزب الله بين الرؤية الأيديولوجية وبين الأهداف الواقعية

خلافا لحركات التحرر الوطنى، مثل منظمة التحرير الفلسطينية، لا يوجد لدى حزب الله أهداف نهائية (قصوى) مصيرية، مثل تحسين مكانة الشيعة فى لبنان وتغيير النظام السياسى فيه، وتحرير الأراضى المحتلة من قبل إسرائيل - كل هذه الأمور هى

(*) هذه وجهة نظر المؤلف الصهيونى، رغم أنه ذكر أكثر من مصدر لقوة حزب الله. ويمكن القول وفق منطق المؤلف أن إسرائيل من دون سلاحها فإن أهدافها تبقى تعبر عن رؤى فارغة المضمون (المراجع).

نتائج لاحقة لجهد المقاومة، وليست أهدافًا قائمة بحد ذاتها. هذا التميز مهم على وجه الخصوص فى ظل الآراء التى تبرز بين الحين والآخر فى العالم العربى وفى إسرائيل أيضًا، والتى تقول بأنه إذا تحققت مطالب حزب الله، فإن الاحتكاك العنيف بينه وبين إسرائيل سيقلص، لكن الأمور ليست كذلك(*).

بلور حزب الله بتوجيه من إيران رؤية أيديولوچية تتجاوز أبعاده الزمنية والمكانية اللبنانية. إنه يسعى إلى تحويل لبنان إلى دولة إسلامية مناهضة للغرب ولإسرائيل، ويرى فى ذاته جهة تخوض من داخل لبنان صراعًا على طبيعة المنطقة كلها، ضد المشروع الأمريكى، وإعادة ترتيب الشرق الأوسط من جديد. إن الطموح فى تحرير أرض فلسطين وتحرير القدس وممارسة الجهاد المتواصل ضد إسرائيل إلى حين زوالها، يشكل العمود الفقرى الأيديولوچى لحزب الله، إنه نضال يدار من خلال نظرية المقاومة التى هى غير محددة بوقت وغير ملتزمة بأساليب محددة مثل المواجهة العسكرية. لقد عرض نصر الله أكثر من مرة الإنجازات التى حققها فى المواجهة بين حزب الله وإسرائيل على أنها دليل على نجاح هذه النظرية، وخاصة فى ضوء نتائج حرب لبنان الثانية، وكجزء من الصراع الأيديولوچى ـ الثقافى، بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين شعوب المنطقة على مستقبل الشرق الأوسط وصياغة النظام العالمى.[1] وفقًا لقراءة حزب الله، فإن لهذه الحرب عدة أبعاد وعدة جبهات. يمكن أن تحصل المواجهة بين لبنان وإسرائيل، بين الفلسطينيين وإسرائيل، وبين العراق والولايات المتحدة الأمريكية. يمكن لهذه المواجهة أن تلبس شكل المواجهة العسكرية لحرب عصابات أو لحرب نفسية.

وبما أن لبنان هو المنصة للتقدم فى رؤيته الأيديولوچية، يركز حزب الله فى السنوات الأخيرة، على تحويل هذه الدولة إلى محيط أكثر راحة لتطبيق الأهداف الحزب اللهية ـ

(*) يحاول المؤلف أن يصور المقاومة كهدف بحد ذاتها أي «مقاومة فقط للمقاومة»؛ وذلك ليثبت في ذهن القارئ، وصناع القرار الذين توجه إليهم بدراسته، المساواة بين المقاومة والعنف والإرهاب. (المراجع).

(١) قال نصر الله فى تعليقه على الحرب الأخيرة: «هذا الانتصار هو أكبر من أن تتصوره عقولنا (. . .) مقاومتنا وصمودكم وجهوا ضربة قاسية لمشروع الشرق الأوسط الجديد الذى أعلنت عن ولادته كونداليزا رايس فى حرب تموز ـ احتفال الانتصار. (تليفزيون المنار ٢٢ أيلول ٢٠٠٦).

[الأهداف التي يتبناها حزب الله، ويسعى لإنجازها] للبنان ونشر نظرية المقاومة. ولتحقيق هذه الغاية وضع حزب الله لنفسه هدفا، يراه كهدف واقعى: تركيز مكانته فى لبنان كعنصر قوة مسيطر، مع استغلاله لضعف خصومه، ومع الاعتماد على قوته (من ضمنها الطائفة الشيعية) وإزالة كل التهديدات الموجودة فى الساحتين الداخلية والخارجية. ووضع حزب الله هدفًا معلنًا آخر وهو الدفاع عن لبنان، وليس بالضرورة الدفاع عن الدولة اللبنانية.

ولكن تطبيق أهدافه الواقعية، بالمقارنة مع رؤيته الاستراتيچية ليس بسيطًا، والسبب الأساسى هو أن جدول أعماله هو مصدر لاحتكاكات وتوترات مع المحيط اللبنانى. سجل فى السنوات الأخيرة تراجعًا فى مكانته، والإجماع الداخلى فى لبنان حول موضوع حزب الله كحركة مقاومة مسلحة مشروعة آخذ بالتزعزع فى أعقاب حرب لبنان الثانية.

فى موازاة ذلك، تزداد حدة الفروق والفجوات السياسية والطائفية فى لبنان. هذه الفروق لا تعبر فقط عن خلافات سياسية داخلية، بل تعبر أيضًا عن صدام أيديولوچى ثقافى إقليمى، بين نظريتين متعارضتين، ولبنان والعراق والسلطة الفلسطينية يستخدمون كقاعة ألعاب[1]. وفى ظل التوتر القائم بين كون حزب الله حركة أيديولوچية - جهادية وبين كونه حزبًا لبنانيًا، يرفض الحزب الحسم بين هاتين المسألتين، ويحاول السير بهذين المسارين بشكل متواز، حتى وإن كان من الناحية الفعلية يفرض عليه المسار اللبنانى أن يحد من حماسه الأيديولوچى.

* * *

(١) انظر:

Alex Klaushofer, "Shift in Lobanon's Secarian Politics", BBC News 30/09/2006.

http://news.bbc.co.uk/go/pr/fr/-/2/hi/middle - east/6098322.stm.

الفصــل الأول

مصادر قوة حزب اللـه

القوة هى قدرة اللاعب على تحقيق غايات وأهداف جماعية، أو أن يفرض على لاعب آخر العمل وفق الطريقة التى لا تعمل وفق إرادته الحرة. فى الكتب المتخصصة هناك تمييز بين قوة المدخلات (ثروات، اقتصادية، عسكرية، موارد أخرى) وبين قوة المخرجات (ترجمة هذه الثروات إلى قدرة تأثير). أيضًا القوة مشتقة أيضًا من قدرة المجازاة لشخص آخر، أو جهة أخرى، من خلال العقاب أو الثواب. وهى قدرة ترتكز على الدمج بين عنصرى الكمية (موارد مادية وعسكرية) والنوعية (كريزما، سيطرة على القيم[١]). إن القوة العامة هى مفهوم تضافرى يحمل فى طياته أبعادًا مختلفة: قوة سياسية، وقوة مادية، وقوة اقتصادية، وقوة نفسية، وهو يسمح للاعبين بهامش مناورة وبإمكانية الاختيار.

---

(١) إسحاق صمونيل ـ المنظمات، خصائص تنظيمية ومسارات، جامعة حيفا ١١٩٩٦، صفحة ٢١٩ - ٢٢٢.
أيضًا، يهشوفط هركتى، الاستراتيجية والحرب، معرخوت، ١٩٩٣، صفحة ٤٥٧ ـ ٤٥٨.

فى هذه الربُط هناك تمييز بين مصادر القوة ـ العناصر التى خلقت الظروف المناسبة لحزب الله من أجل بناء قوته الشاملة . وبين مكونات القوة ـ الأبعاد المختلفة التى تتكون منها قوته ، والتى سوف يتم تفصيلها فى الفصل القادم . إن فحص مكونات القوة العامة لحزب الله ومصادرها ، هى نقطة مهمة لفهم أدائه والتوجهات المحتملة لتطوره ، ولفهم طرق مواجهته .

الدعم الخارجى من جانب إيران وسوريا ـ العمق الاستراتيجى لحزب الله

إن دعم لاعبين سياسيين خارجيين على مستوى دول لمنظمات ما دون الدولة يمكن أن يستخدم كعنصر حيوى فى قدراتها على العمل لفترة طويلة وتحقيق أهدافها . هذا الدعم يتواصل طالما أن هذه المنظمات تخدم مصالح اللاعب الخارجى ، وهى ملزمة كمنظمة مدعومة ومرتبطة بالمساعدات الخارجية أن تعمل من أجل تقديم مصالح الدولة الداعمة .

حزب الله لا يشذ عن هذه القاعدة . نشأ حزب الله منذ البداية كمنظمة ترعاها إيران فى إطار فكرة تصدير الثورة الإسلامية ، وعلى أساس الروابط التاريخية بين الشيعة فى لبنان وبين الثقل الدينى الشيعى فى إيران ، وتطور حزب الله ونضج بفضل التوجيه الدائم من قبل حراس الثورة الإيرانيين فى لبنان . إن العلاقة بين قيادة حزب الله وبين إيران هى تقريبًا مطلقة ، وتستند على البعد الدينى ، المنطلق من صلاحية زعيم إيران كمصدر للصلاحيات الدينية والسياسية .

إن بصمات إيرن واضحة فى كل جانب من جوانب عمل حزب الله . إن عقيدة الحزب مستمدة من قيم الثورة الإسلامية . أما الميزانية الجارية فهى تأتى من إيران . أيضًا المنظومة الاجتماعية الضخمة لحزب الله أنشئت ودعمت منذ السنوات الأولى على يد إيران (اليوم عناصر حزب الله يديرون هذه المنظومة ، ولكن المصدر الأكبر لتمويلها ، هو الجمعيات الخيرية الإيرانية) . أيضًا إيران مسؤولة عن تشكيل الجهاز العسكرى ، بما فى ذلك القدرات الاستراتيجية لحزب الله (منظومة الصواريخ التى تهدد مناطق واسعة من إسرائيل) ، وتسليح وتدريب عناصره (رغم أن حزب الله قد وصل إلى نوع من

الاستقلالية فى بعض المنظومات). وفى النهاية يوجد لإيران تأثير على اختيار استراتيجيات حزب الله، ولديها القدرة على كبحه أو منحه الحرية المطلقة.

بخصوص العلاقات الوثيقة بين إيران وحزب الله لم يحصل أى تغيير منذ سنوات طويلة. فى مقابل ذلك، فإن دمشق عززت علاقاتها بشكل مهم مع حزب الله بعد تغيير القيادة فى سوريا. حافظ الرئيس حافظ الأسد على مسافة معينة فى العلاقة مع حزب الله، وتأثرت هذه العلاقة إلى حد كبير بعلاقاته مع إيران، بينما ابنه بشار الأسد اختار تأييد «نظرية المقاومة» ونمى حزب الله كذراع أمامى لسوريا فى لبنان.

طالما أن سوريا كانت فى لبنان الآمر الناهى، اضطر حزب الله إلى أن يحسب حساب مصالحها. فى المقابل، خلقت سوريا الظروف التى مكنت من تقوية حزب الله داخل الساحة اللبنانية. إن انسحاب سوريا من لبنان أكمل عملية بدأت منذ تولى بشار الأسد السلطة ـ حيث طور العلاقات بين سوريا وبين حزب الله إلى مستوى متواز ونوع من الشراكة الاستراتيجية، بحيث إن التأثير المباشر الذى كان لسوريا على أداء حزب الله ضعف[١]. إن لسوريا مصالح عميقة ومركبة فى لبنان، تحقيقها مرتبط إلى حد كبير بحزب الله؛ كونه عامل تأثير أساسى (لم يبق فى لبنان أى قوة أخرى موالية لسوريا لها تأثير موزون كحزب الله[٢]. وهكذا، فإن كل طرف رابح من هذه العلاقة، وهناك عمليًا نوع من الارتباط المتبادل والتقاء فى المصالح بين حزب الله ودمشق. فى ظل غياب البدائل لن تسرع دمشق للتنازل عن هذه العلاقة.

إن الدعم من جانب سوريا ومن جانب إيران يكملان بعضهما البعض. بسبب القرب المادى من لبنان كانت سوريا بمثابة محطة عبور فعالة للمساعدة العسكرية المباشرة لحزب الله قبل حرب لبنان الثانية، وهى تلعب هذا الدور بعد الحرب أيضًا،

(١) اعترف بشار الأسد فى مقابلة مع صحيفة لا ريبوبليكا الإيطالية فى ١٦ كانون الأول من العام ٢٠٠٦ أن سوريا لديها تأثير على حزب الله، ولكن ذلك لا يعنى أن الحزب سينصاع إلى سوريا إذا ما عملت الأخيرة ضد مصالحه. راجعوا.

http://www.repubblica.it/2006/11/sezioni/esteri/medio - oriente-26/parlaassad/parla-assad.html.

(2) Mona Yaciobian, Syria Role in Lebanon: USIPeace Briefing: US Institue http://www.usip.org/pubs/usipeace- briefiens/2006/1109 - syria - lebanon.html.

وهكذا حصلت إيران على حرية مطلقة فى نقل المساعدة والعتاد العسكرى المختلف عبر سوريا إلى حزب الله. أكثر من ذلك، تمنح هاتان الدولتان حزب الله الغطاء السياسى الكامل فى جهوده لتقوية تأثيره فى لبنان وإسقاط الحكومة الشرعية التى يرأسها فؤاد السنيورة، وتقدمان له المساعدة فى صد الضغوط الدولية التى تهدف إلى إضعافه (من بينها مراكمة الصعوبات أمام تنفيذ القرار الدولى ١٧٠١).

إن العلاقة الوثيقة بين حزب الله وحليفيه - سوريا وإيران - هى الأساس لمثلث إستراتيجى يشكل نوعًا من التحالف الإقليمى، يسميه الأعضاء فيه بمحور المقاومة، بينما يسميه خصومه بمحور الشر. بحسب رؤية حلفاء حزب الله، فإن الحزب هو بمثابة رأس الحربة والجبهة الفعالة فى مواجهة المحور المعادى المكون من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ومؤيديهما فى المنطقة وفى لبنان. ترى سوريا وإيران بحزب الله وقدراته جزءًا من سلة ردودهما فى حال القيام بخطوة دفاعية، مثل إمكانية قيام حزب الله برد انتقامى ضد إسرائيل فى حال تم ضرب المنشآت النووية الإيرانية، أو فى حال هاجمت إسرائيل سوريا. كلتا الدولتين مستعدتان لأن تقف خلف حزب الله ومساعدته، من دون أى تدخل مباشر من قبلهما، فى مواجهاته مع إسرائيل، حتى أيضًا فى الحالات التى لم يكن لهما أى مسؤولية فى اندلاعها، كما حصل فى حرب لبنان الثانية، لكن ضرب حزب الله يعتبر ضربة لموقعهما الاستراتيجى وإنجازًا للمحور المعادى.

دعم الطائفة الشيعية

لا يعتبر حزب الله رسميًا حركة شيعية، ومع ذلك يعتبر دعم الطائفة الشيعية له اليوم، أحد ثرواته الأساسية داخل الساحة اللبنانية. وتحولت هذه الطائفة فى السنوات الأخيرة، إلى الطائفة الأقوى فى لبنان من الناحية الديموغرفية؛ أى أنها تمثل اليوم أكثر من ثلث سكان لبنان، وفى المستقبل القريب ستشكل الأغلبية، وهى تركز مكانتها تدريجيًا كقوة سياسية أساسية.

فى ظل غياب أى إحصاء سكانى منظم، لا توجد معطيات رسمية ودقيقة بشأن عدد الشيعة فى لبنان، والمعطيات التى تنتشر بين الحين والآخر ليست نهائية. هناك تقديرات

تشير إلى أن نسبة السكان الشيعة تتراوح بين ٣٥و٤٠٪ ولكن هناك تقديرات غير رسمية تقول بأن نسبتهم هى ٢٩,٥٪ فقط، وبحسب تحليل المعطيات الديموغرافية، فإن نسبة السكان الشيعة هى فى ازدياد أكبر من بقية الطوائف. وفى هذا الخصوص تبرز مؤشرات تراجع للسكان غير المسلمين وتحديداً المسيحيين الموارنة، ولعدة أسباب، سواءً أكانت بسبب [انخفاض نسبة] الزيادة الطبيعية أو بسبب نسبة الهجرة العالية(١).

ليس عبثًا أن حزب الله حدد لنفسه هدفًا يقضى بالسيطرة على الطائفة الشيعية، وتحويلها إلى طائفة مجندة لتحقيق أهداف المقاومة؛ لأن دعم هذه الطائفة هو بمثابة بطاقة الدخول الشرعية للنظام السياسى اللبنانى، والرافعة للسعى إلى تحقيق أهدافه السياسية والأيديولوچية. ومن المعروف أنه فى ظل قواعد اللعبة السياسية فى لبنان، لا يمكن الوصول إلى الموقع المؤثر فى الساحة الداخلية من دون الغطاء الطائفى القوى. أكثر من ذلك، لدى حزب الله خلفاء سياسيون فى بقية الطوائف الأخرى، مثل زعيم التيار الوطنى الحر المسيحى ميشال عون، وهؤلاء هم أقل ولاءً له من مؤيدى الحزب، داخل الطائفة الشيعية.

لا أحد يجادل اليوم على أن حزب الله هو القوة الأساسية داخل الطائفة الشيعية فى لبنان. وهذا الهدف قد تحقق تدريجيًا فى السنوات الأخيرة، مع ازدياد قوة حزب الله وتراجع قوة الحزب المنافس له [؛ أى] حركة أمل بقيادة نبيه برى(٢). إن حركة أمل

---

(١) صحيفة النهار اللبنانية، ١٣ تشرين الثانى ٢٠٠٦، وهذا القياس مستند إلى معطيات وزارة الداخلية اللبنانية ـ سجل الناخبين وسجل الولادات ـ لكن من غير الواضح إذا كان يأخذ بعين الاعتبار مستويات الهجرة العالية، وتحديداً فى الأوساط المسيحية، وكذلك الحال أيضًا بالنسبة للكثير من اللبنانيين الذين يعيشون فى الخارج، وما يزالون يحتفظون بالجنسية اللبنانية. وبحسب استطلاع نشر فى بداية نيسان فى صحيفة الصانداى تلغراف، أن نصف المسيحيين فى لبنان يفكرون بالهجرة، وقالت الصحيفة إن حوالى ١٠٠ ألف مسيحى (حتى بداية ٢٠٠٧) تقدموا بطلبات هجرة منذ نهاية الحرب الأخيرة أمام السفارات الأجنبية المختلفة. انظر أيضًا.

Michael Hirst, "Christians Are Fleeing Lebanon Due to Rise in Radical Islam" Sunday Telegraph, April 3, 2007; Gregory Katz, "The Silent Exodus Vanishing Christians of the Mideast, Houston Chronicle 24/112006.

(2) Rodger Shanahan, "Hizballah Rising: The Political Battle for the Loyalty of the Shi's of Lebanon, MERIA. Mach 2005.

اليوم، التى كانت القوة السياسية الأساسية داخل الشيعة حتى بداية سنوات التسعينيات، تعترف بقوة حزب الله وتفضل أن تسايره بدلاً من التصادم معه. ومعنى ذلك، أن حزب الله تحول إلى الممثل الأساسى للطائفة، ومن دون بديل فعال. وعليه، فى ظل الموازين السياسية الموجودة الآن داخل لبنان، يعتبر التحالف مع حزب الله هو تحالف مع الطائفة الشيعية.

اتسع دعم الطائفة لحزب الله ولمواقفه فى السنوات الأخيرة، وبشكل مطرد، وهو يظهر فى النتائج الانتخابية، سواءً البرلمانية أو البلدية، فى السنوات الأخيرة(١)، أو من خلال استطلاعات الرأى التى أجريت داخل الطائفة الشيعية قبل حرب لبنان الثانية وبعدها(٢). إن الحرب الأخيرة والتطورات التى نشأت بعدها، هى بمثابة اختيار أساسى لقوة حزب الله، وهذه التطورات عززت من تماسك الطائفة الشيعية وراء حزب الله، رغم أنها المتضرر الأساسى جراء الحرب.

إن ولاء الطائفة لحزب الله قد تم التعبير عنه بشكل بارز فى وقوف غالبيتها خلف المعارضة التى يقودها حزب الله لإسقاط حكومة السنيورة، تحت حجة أن هذه الحكومة

---

(١) فاز حزب الله فى الانتخابات البلدية التى جرت فى آيار - حزيران عام ٢٠٠٤، بحوالى ٦١٪ من بلديات منطقة الجنوب، فى مقابل ٥٥٪ فى الانتخابات التى حصلت عام ١٩٩٨، وربما فى منطقة البقاع فاز حزب الله بأغلبية ساحقة على أمل بـ ٣٦ بلدية من أصل ٣٨ تنافس فيها هذان الحزبان. وفى المقابل، فى الانتخابات البرلمانية التى أجريت فى آيار عام ٢٠٠٥، تنافس حزب الله وأمل فى لوائح مشتركة انطلاقًا من الإدراك داخل أمل بأنه من خلال التحالف يمكن المحافظة على قوة الحركة، وتم الفوز بانتصار ساحق بـ ٢٣ مقعدًا، مقابل لوائح شيعية مستقلة.

Ahmed Nizar Hamzeb, In The Path of Hizbullah, University Press, 2004 pp. 133 - 134.

(٢) بحسب استطلاع للرأى نظم فى لبنان قبل الحرب على شريحة من الجمهور الشيعى، أظهر أن ٨٠٪ من الذين سئلوا أيدوا بشكل أو بآخر عدم تجريد حزب الله من سلاحه. و٧٠٪ وافقوا بطريقة أو بأخرى أن حزب الله سيكبر حجمه.

Simon haddad, A Survey of Lebanese Shi'ia Attitudes towards Hezbollah, Small Warms and Insurgencies 11/2005, pp 327.

وبحسب استطلاع نظم فى لبنان من خلال مركز بروكينغز فى منتصف تشرين الثانى عام ٢٠٠٦، تبين أن ٦٨٪ من الشيعة الذين سئلوا قد أبدوا بعد الحرب موقفًا إيجابيًا جدًا تجاه الحرب. وحوالى ٣٧٪ قالوا إن رأيهم لم يتغير.

فقدت شرعيتها [١]. مئات الآلاف من المتظاهرين وغالبيتهم شيعة شاركوا فى المظاهرات الاحتجاجية المختلفة منذ نهاية العام ٢٠٠٦، التى طالبوا فيها إسقاط حكومة السنيورة، وقد حرص المتظاهرون على العمل وفق توجيهات نصر الله بعدم التسبب فى أى تصعيد.

تعبير آخر على انصياع هذه الطائفة لتعليمات نصر الله، هو استقالة الوزراء الشيعة من حكومة السنيورة فى شهر تشرين الثانى عام ٢٠٠٦، بحيث إنه لم يتجرأ أى سياسى شيعى آخر للحلول مكانهم. ومع ذلك، فإن وقوف الشيعة خلف حزب الله ليس مطلقًا، وهناك إشارات على تراجع هذا التأييد، إذ تسمع فى موازاة ذلك، أصوات معزولة داخل الطائفة، تدعو إلى مواجهة حزب الله وطريقة عمله (راجع الفصل الثالث).

هناك عدة عوامل مجتمعة حولت حزب الله إلى القوة الأساسية فى الطائفة الشيعية:

الرابطة الاجتماعية ـ الاقتصادية: إن شبكة الدعم الاجتماعى الاقتصادى التى أقامها حزب الله فى المناطق الشيعية فى الجنوب والبقاع وجنوب بيروت، بتمويل من إيران، محت كليًا الخدمات التى كانت تقدمها العائلات التقليدية الحاكمة، وكذلك أيضًا المساعدات الرسمية الفاشلة التى كانت مسؤولة عنها حركة أمل. وتتناول هذه الشبكة كافة جوانب الحياة، وبالتالى فإن ارتباط عشرات الآلاف من العائلات الشيعية بحزب الله، يشكل أساسًا للتأييد(*).

الشعور بالقوة واستعادة الاحترام المفقود: إن إنجازات حزب الله طوال السنوات أمام إسرائيل، وأخيرًا فى حرب لبنان الثانية، ووقوفه فى وجه حكومة السنيورة، وتعاظم موجة الراديكالية فى المنطقة بفعل أجواء المقاومة، والأحداث فى العراق، وتعزز الهوية الشيعية فى لبنان، كلها أمور عززت من الشعور بالتضامن والقوة داخل الطائفة الشيعية، بالإضافة إلى الثقة بقدرة تحقيق أهداف سياسية طموحة بعد سنوات طويلة من

---

(١) بحسب الاستطلاع الذى نظم فى بداية كانون الأول عام ٢٠٠٦، بواسطة مركز استطلاعات فى لبنان، قال ٩٤٪ من الشيعة إن حكومة السنيورة فقدت شرعيتها، انظر:

Beirut Center for Research & Information at:

http://www.beirutcenter.info/default.asp/ContenID - 705&menuID-46.

(*) هذا العامل هو الذى يُكسب حزب الله القدرة على مزيد من التوسع الاجتماعى، ومن ثم المزيد من القوة السياسية (المراجع).

الظلم. فى أعقاب إنجازات حزب الله تولد فى الطائفة الشيعية شعور بأنه من الممكن الانتصار على ألد أعدائها، ودفعهم للاعتراف بحقوقها فى لبنان، وربما أكثر من ذلك. ويعتقد الشيعة أن الصبر والمواكبة يحققان الهدف، وأن التسوية غير واردة بالحسبان. وغالبية الشيعة مقتنعون بأن إسرائيل خسرت فى الحرب الأخيرة، وأنه فى نهاية الأمر، يمكن التغلب عليها[(١)].

الوظيفة التاريخية لحزب الله كمنظمة، هى إخراج إسرائيل من جنوب لبنان: منذ سنوات التسعينيات من القرن الماضى، كان حزب الله هو القوة التى قادت النضال العسكرى من أجل تحرير جنوب لبنان، التى تمتاز بأغلبية شيعية، من الاحتلال الإسرائيلى. إن منظمة حزب الله تعتبر داخل الطائفة الشيعية المنظمة الأكثر تأييدًا من أى منظمة أخرى للنضال من أجل تحرير جنوب لبنان، فى حين أن الحكومة اللبنانية، لم تقدم على شىء بالنسبة لهذا الموضوع.

الصورة التى يمتاز بها حزب الله كمنظمة نظيفة وفاعلة وذات أهداف سامية: إن هذه الصورة تتعارض كليًا مع الصورة التى تمتاز بها حركة أمل وبقية الأحزاب اللبنانية. وقد تم التعبير عن ذلك فى العمل الفعال للمنظومة الجماهيرية الاجتماعية التى يديرها حزب الله، والتزامه بتحقيق الأهداف التى وضعها لنفسه، بحيث أثار التقدير الكبير اتجاهه فى لبنان عمومًا، وداخل الطائفة الشيعية خصوصًا، كتحرير جنوب لبنان، والنضال من أجل استعادة مزارع شبعا، والنضال من أجل استعادة الأسرى اللبنانيين.

فى الوقت الذى تصاعدت فيه شعبية حزب الله داخل الطائفة، حصل تطرف فى المواجهة مع إسرائيل وفى القناعة وفى القدرة على هزيمتها، وبزيادة العداء اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية والتأييد لإيران[(٢)]، ويبدو فى ظل غياب أى بديل آخر،

---

(١) انظر:

Shmuel Rosner, They Know You Know They're Winning,4/11/2006. http://www.slate.com/id/2154859.

(٢) نماذج للاستطلاع من مركز بروكينغز تشرين الثانى ٢٠٠٦: حوالى ٦٠٪ من الشيعة قالوا إن إسرائيل هى أضعف بكثير مما تبدو، وإن هزيمتها مسألة وقت. حوالى ٤٨٪ قالو بأنه يجب محاربة إسرائيل حتى لو أعادت كل الأراضى المحتلة. تقريبًا حوالى ١٠٠٪ قالوا بأن إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية هما التهديد الأكبر على لبنان. وبالنسبة لإيران، أشار حوالى ٩٥٪ إلى أن لإيران الحق فى تطوير برنامج نووى.

ترى الطائفة الشيعية فى سلاح حزب الله العامل الأساسى الذى يدافع عنها، الذى يبدو أنه يعمل لصالح الطائفة أكثر مما تقوم به الدولة، لذا فإن أغلب أبناء الشيعة تعارض تجريد حزب الله من سلاحه، وترى فيه الوسيلة التى تدافع عن مصالح الطائفة، ولا يقل عن السلاح الذى يدافع عن مصالح الدولة[(1)].

زعامة نصر الله

يتولى حسن نصر الله منصب أمين عام حزب الله منذ عام ١٩٩٢ . وقد عين فى هذا المنصب وهو ابن ٣٢ عامًا فقط، بدلاً من الأمين العام السابق عباس الموسوى الذى قتلته إسرائيل. منذ ذلك التاريخ، مددت ولايته عدة مرات، ويلعب نصر الله دوراً سياسيًا فى صياغة صورة حزب الله اليوم.

الدمج بين القدرات الشخصية، من كاريزما وذكاء سياسى وإدارى، حول نصر الله من أمين عام لميليشيا، إلى زعيم كيان سياسى، يتجاوز تأثيره وطموحاته، بالتأكيد، حدود الطائفة الشيعية والدولة اللبنانية.

ومن دون شك، يعتبر نصر الله الشخصية الأبرز من بين قيادات حزب الله المعروفين من قبل الجمهور العريض. أما بقية المسؤولين المشهورين فى الحزب، [فأهمهم] عماد مغنية[(*)] (عضو مجلس الشورى المسؤول عن المنظومة العسكرية ـ الأمنية) أو السياسيين المشهورين كنائب الأمين العام الشيخ نعيم قاسم وسائر بقية أعضاء الشورى.

إن مكانة نصر الله داخل حزب الله وخارجه ليست نابعة فقط من صلاحياته السياسية الرسمية كأمين عام، بل تحديدًا من قدراته القيادية ـ القدرة على التحديد بشكل واضح

(١) فى الاستطلاع الذى أجرى فى آب ٢٠٠٦ بواسطة مركز الاستطلاعات اللبنانية قال ٧, ٧٧٪ إن حزب الله يجب أن يحتفظ بسلاحه سواءً كحق وطنى (٤٥٪) أو جزء من استراتيجية دفاعية بالتنسيق مع الحكومة.
Lebanesr Divided Behied their Leaders over Critical Matters -
العدد ٥١ أيلول ٢٠٠٦، على موقع Informatiom international
Http://www.information - International. com.

(*) هو عماد فايز مغنية، كان يلقب بـ «الحاج رضوان» من بلدة طيردبا بجنوب لبنان، شارك فى حركة فتح الفلسطينية، وحركة أمل اللبنانية، ثم حزب الله اللبنانى. اغتيل فى دمشق يوم ١٢/ ٢/ ٢٠٠٨. وفى اليوم التالى لاغتياله أعلن تليفزيون المنار التابع لحزب الله أن إسرائيل هى المسئولة عن اغتياله. ونقلت «العربية ـ نت» عن وكالة أنباء (معًا) الفلسطينية خبر ظهور أولمرت ـ رئيس وزراء إسرائيل ـ فى الكنيست ليتلقى تهانى أنصار البرلمان (المراجع).

للهدف المشترك الذى يسعى إليه والتمسك به (مثلاً طرد إسرائيل من لبنان) أو قيادة التغييرات والقدرة على اتخاذ القرارات الاستراتيچية المعقدة خلال المواجهات العنيفة مع إسرائيل، وترميم حزب الله بعد ذلك.

إن مكانة نصر الله داخل حزب الله وخارجه ليست نابعة فقط من صلاحياته السياسية الرسمية كأمين عام، بل تحديداً من قدراته القيادية. القدرة على التحديد بشكل واضح للهدف المشترك الذى يسعى إليه والتمسك به (مثلاً طرد إسرائيل من لبنان) أو قيادة التغييرات والقدرة على اتخاذ القرارات الإستراتيچية المعقدة خلال المواجهات العنيفة مع إسرائيل، وترميم حزب الله بعد ذلك.

إن زعامة نصر الله، على ما سيبدو، هى العامل الأساسى فى التماسك السياسى والأيديولوچى لحزب الله وعلى قدرته على تجنيد الجماهير ـ تحديداً من الطائفة الشيعية. وكما هو الحال فى أى مؤسسة سياسية، حتى الأكثر شمولية، أيضًا توجد فى حزب الله آراء ورؤى مختلفة بالنسبة للسياسات التى يجب انتهاجها. هناك تمسك فى نظرية المقاومة، وبأى ثمن، وهناك من يعتقد بوجوب السعى أكثر نحو الاندماج فى السياسة الداخلية[1]. أيضًا لجهة الهيكلية الاجتماعية لحزب الله، فهى ليست مركبة من معدن واحد. هناك تمايز بين عناصره فى أصولهم (أهل البقاع مقابل أهل الجنوب)، وبالميول الدينية والسياسية وبالخلفيات المهنية (رجال العمليات مقابل السياسيين)، ولكن أن نشهد معارضة لنصر الله، فإن الطريق إلى ذلك طويلة[*].

خلال سنوات ولاية نصر الله كأمين عام لحزب الله، استطاع أن يتغلب على كل المحاولات المختلفة لتحدى زعامته. وهذه المحاولات لم تصل إلى حد الخطر الفعلى

---

(١) انظر:

Emile El-Hokayem, "Hizballah and Syria Outgrowing the Proxy Relationship, Washington Quarterly. Pp 49 - 2007.

(*) لا يفرق المؤلف بين قائد مقاومة، وقائد سياسى، وينظر إلى نصر الله باعتباره «قائدًا» سياسيًا يمكن إضعافه بخلق معارضة له من داخل جماعته. ولكن هذا إن كان ممكنًا فى القادة السياسيين. فهو غير ممكن فى حالة قادة المقاومة حتى ولو فى الأجل الطويل، لأن الخروج عليهم يساوى الخيانة الوطنية، ولن يكون فقط مجرد اختلاف فى الرأى (المراجع).

على تماسك منظمته[1] . أيضًا بعد حرب لبنان الثانية ، لم تحصل أى احتجاجات مهمة داخل صفوف حزب الله على الاعتبارات التى أدت بنصر الله إلى اتخاذ قراراته بشأن خطف جنود الجيش الإسرائيلى ، وإدارة الحرب وإنهائها ، رغم الواقع الذى نشأ والذى كان غير مريح لحزب الله[2] . وذلك بخلاف الانتقادات الخارجية التى وجهت ضد نصر الله فى أوساط الطوائف الأخرى غير الشيعية ـ وأيضًا فى أوساط عدة لدى دوائر معينة ـ بسبب استدراج لبنان إلى حرب لا طائل منها .

يتمتع نصر الله باحترام شخصى وبصورة الزعيم الأمين والكفء داخل دوائر واسعة خارج منظمته ، بل وأيضًا فى أوساط خصومه (بالنسبة لنظرة الجمهور الإسرائيلى إلى شخصيته ، راجعوا الفصل القادم) .

فى لبنان

إن غياب الإجماع داخل لبنان بخصوص سياسات حزب الله وأهدافه ، لم يمس بالصورة الرسمية لنصر الله كشخص نظيف ، وصادق وصاحب أهداف واقعية ، حتى فى أوساط الجمهور غير الشيعى . وتعززت هذه الصورة من خلال بروز التضاد فى الخصائص بينه وبين خصومه السياسيين داخل الساحة اللبنانية . وهكذا فى الاستطلاعات التى أجريت فى آب/ أغسطس ٢٠٠٦ فى لبنان ، مباشرة بعد الحرب ، تبين أن ٨٢,٤ ٪ من الذين استطلعوا ـ على عينة من مجموع الطوائف ـ قد قالوا إن نصر الله هو الزعيم الأمين والمخلص لبلده ، فى مقابل ١٦,٥ ٪ قالوا إن نصر الله يعمل لصالح إيران وسوريا . بالإضافة إلى ذلك ٧٨,٧ من المستطلعين وصفوا أداءه خلال الحرب بالممتاز[3] . إن مكانة نصر الله وصلت إلى الذروة بعد عدة أشهر من انتهاء حرب

---

(١) الأبرز هى المحاولة الفاشلة لأمين عام حزب الله السابق صبحى الطفيلى عام ١٩٩٧ ، من أجل تنظيم معارضة ضد نصر الله فى إطار ثورة الجياع .

(٢) قال نصر الله بعد الحرب بوقت قصير : «لست أنا وحدى من اتخذ القرار بعملية الأسر ، بل القيادة السياسية والعسكرية التى تعد حوالى ١٥ شخصًا . لم نقدر ولو بنسبة واحد بالمئة بأن عملية الأسر ستؤدى إلى حرب شاملة كهذه ـ التليفزيون الجديد ، بيروت ، ٢٧ آب ٢٠٠٦ . وربما أراد فى أقواله أن يوحى بأن المسؤولية ليست ملقاة على عاتقه فقط .

(٣) Lwbanese Divided, 2006.

لبنان الثانية، لكن يبدو أن الأزمة السياسية المستمرة فى لبنان، أدت إلى تراجع مكانته الجماهيرية فى لبنان عمومًا، وداخل الطائفة الشيعية خصوصًا[١].

بنظر سوريا وإيران

يحظى نصر الله عند زعماء سوريا وإيران بتأييد وتقدير كبير على المستوى الشخصى. وهكذا مثلاً فإن قيادة إيران هى التى دفعت إلى انتخاب نصر الله منذ البداية كأمين عام لحزب الله وإلى تمديد ولايته. أيضًا وقفت إلى جانبه فى مواجهة محاولات التمرد داخل الحزب، ويلحظ أنها تثق بوجهات نظره وبخياراته الاستراتيجية طوال السنوات، بما فى ذلك فى حرب لبنان الثانية[٢]. أيضًا العلاقات بين بشار الأسد وبين نصر الله وثيقة وأكبر حميمية مما كانت عليه فى عهد الأسد الأب، وقد تم التعبير عن ذلك فى عقد الاجتماعات الكثيرة بينهما، وفى تعاطى الأسد الابن مع نصر الله كحليف، لا كعميل خاضع لرعايته، بل إنه يرى فيه نموذجًا يحتذى به.

فى الساحة العربية السنية

القليلون - إن وجدوا أصلاً - هم القادة الشيعة الذين يحظون بتأييد كبير كالذى يحظى به نصر الله فى الشارع العربى. بالطبع، هناك فجوة كبيرة بين القيادات وبين الجمهور العربى الواسع. قيادات الدول كمصر والسعودية والأردن تخشى من

(١) من المقارنة بين الاستطلاعين اللذين أجريا فى لبنان - بنهاية آب/ أغسطس ٢٠٠٦ وشباط/ فبراير ٢٠٠٧، تبين فى استطلاع آب/ أغسطس أن ٧٣٪ من الشيعة يرون بأن نصر الله هو الزعيم الأقوى فى لبنان مقابل ١٦,٨٪ يرون أنه زعيم حركة أمل نبيه برى، بينما فى استطلاع شباط تبين أن ٤٦,٦ ٪ فقط من الشيعة يرون أن نصر الله الزعيم الأقوى مقابل ٢٣٪ لبرى، وعلى المستوى العام فى لبنان هبطت مكانة نصر الله كزعيم أقوى فى لبنان من ٣١,١٪ فى آب ٢٠٠٦ إلى ٢٠٪ فى شباط / فبراير ٢٠٠٧.
Http:// www. information - international.com/opinionpolls.php.

(٢) لا توجد معلومات تؤيد هذا القول؛ بأن إيران لم تكن معنية بالكشف المسبق عن إمكانية وقدرات حزب الله خلال الحرب التى نقلت إليه من إيران لأهداف أخرى.

الراديكالية الشيعية التى يقودها نصر الله فى لبنان ومن تأثيرها خارجه، بينما الشارع العربى لا يخفى التأييد والاحترام الذى يكنه لنصر الله.

تبين فى استطلاعات مختلفة للرأى أجريت فى دول عربية سنية، منذ انتهاء حرب لبنان الثانية، أن زعيم حزب الله يحظى بشعبية كبيرة(١). وكانت النسبة الأعلى فى هذا التأييد داخل الجمهور الفلسطينى وداخل أوساط عرب إسرائيل (رغم أن هؤلاء قد تأذوا من صواريخ الكاتيوشا التى أطلقها حزب الله فى حرب لبنان الثانية)(٢). ومع ذلك سُجل تراجع فى العالم السنى بالنسبة لمكانته على خلفية الأزمة السياسية فى لبنان ـ فكلما أخذت الأزمة فى لبنان طابعًا دينيًا، كلما خسر نصر الله من شعبيته، ذلك أن اعتباره كقائد للمقاومة سيتقلص فى مقابل زيادة التعامل معه كزعيم سياسى لبنانى، يعبر عن الانقسام بين السنة والشيعة(٣).

الظروف الخاصة بلبنان

هناك شك كبير فى إمكانية وصول حزب الله إلى هذه المكانة، من غير وجود عدة أسباب تاريخية وإقليمية مهدت الأرضية لمراكمة قوته إلى جانب ظروف خاصة نشأت فى لبنان، هى:

---

(١) فى استطلاع للرأى العام العربى فى ٢٠٠٦ أجرى عبر مركز بروكينغر، تبين أن نصر الله هو الزعيم الأكثر احترامًا فى مصر والأردن والمغرب والإمارات العربية المتحدة، مقابل زعماء مثل جاك شيراك وهوغو تشافير وأحمدى نجاد وأسامة بن لادن، انظر:

International 2006 Annual Arab Public Opinion Survey, Saban Center for Middle East Policy at the Brookings Institution.

(٢) رونى شكيد «نصر الله سوبر ستار» يديعوت أحرونوت ٣٠ آب ٢٠٠٦. يتبين من استطلاع أجراه مركز ترومن فى الجامعة العبرية بالتعاون مع المركز الفلسطينى للأبحاث، أجرى فى ١٠ - ١٩ أيلول ٢٠٠٦ أن ٧٠٪ من مواطنى إسرائيل العرب يعتقدون بأن السيد نصر الله مهتم فعلاً بمصيرهم راجع:

http:// www. kibush.co.il/show- file.asp?num-16537.

(٣) انظر:

Ahmad Janabi, Hezbollah's Star on the Wane?", MWC News, February 2,2007.

http:// mwcnews.net/index2.?option-com-content&task-view&id-1216&pop-1&page-0

الصحوة الاجتماعية والسياسية داخل الطائفة الشيعية :

كانت بداية هذه العملية فى سنوات الخمسينيات من القرن العشرين ـ وهى فترة الظلم التى عانت منه الطائفة الشيعية فى تقسيم موارد الدولة، والتمثيل فى المؤسسات. وقد تم التعبير عن هذه العملية بالنضال من أجل تحسين مكانة الطائفة والدفاع عن مصالحها، من خلال تبنى سياسة الحزم، وفى المقابل الانفتاح على أفكار راديكالية معادية للنظام (بداية من خلال حركات اليسار وانتهاءً بالحركات الإسلامية المتطرفة). كل هذه الأمور شكلت الأرضية الخصبة للتحول الذى أحدثه حزب الله داخل الطائفة وإلباسها الطابع الإسلامى الراديكالى[(١)].

الحرب الأهلية (١٩٧٥ ـ ١٩٨٥):

ضعفت السلطة المركزية [للدولة اللبنانية] خلال هذه الحرب، وتدمرت صلاحياتها ومكانتها كدولة قابلة للحياة، وفى مقابل ذلك، قويت مكانة قوى أهلية على أساس طائفى. وفى الجهة المقابلة أيضًا، ازداد التدخل السورى والإيرانى، الذى نمى حزب الله كقوة عسكرية مهمة، وكحزب سياسى أساسى.

المواجهات مع إسرائيل منذ حرب سلامة الجليل عم ١٩٨٢ :

فى ظل هذه المواجهات، تبلورت مكانة حزب الله كمنظمة جهادية وكمنظمة لبنانية، تقود النضال من أجل إخراج إسرائيل من لبنان، إلى أن تحقق ذلك فى الانسحاب فى آيار ٢٠٠٠. أيضًا بعد ذلك، واصل حزب الله ملاءمة نفسه مع الظروف الجديدة، والتأسيس لشرعية وجوده كمنظمة عسكرية تدافع عن لبنان، فى ضوء التهديد الذى تشكله إسرائيل على أمن لبنان ومصالحه. كذلك أيضًا، ساهمت هذه المواجهة فى عسكرتارية الطائفة الشيعية.

---

(١) تحليل معمق للمتغيرات الاجتماعية والسياسية داخل الطائفة الشيعية التى سمحت بظهور حزب الله ـ راجع الإصدار ١٤ العدد ٣ (٢٠٠٣)، الصفحة ٢٧٣ ـ ٣٠٧، من : [مجلة الدراسات الإسلامية] :
Amal Saad- Ghorayeb, "Factors Conducive the Polarization of the Lebanese Shi'a and the Emergence of Hizbullah", Journal of Islamic Studies.

اتفاق الطائف فى العام ١٩٨٩ :

حدد اتفاق الطائف - برعاية سوريا إلى جانب دول أخرى - مكانة حزب الله كميليشيا محصنة من تجريد سلاحها. فسوريا ولأسبابها الخاصة بها، من بينها العلاقات الخاصة مع إيران، ساعدت فى بناء لبنان وتجريد الميليشيات من سلاحها، لكنها أبقت حزب الله على حاله، تحت حجة الحاجة لوجوده فى ظل وجود الاحتلال الإسرائيلى، من دون أن يكون للبنان حق الفيتو على هذا القرار.

كما أسلفنا، نضج حزب الله فى واقع موصوف: الفراغ السلطوى، ونضال ضد أعداء فى الداخل والخارج، وترعرع داخل طائفة رأت فيه عاملاً يستطيع أن يحدث تغييراً فى وضعها، واستخدم أداة فى يد إيران وسوريا من أجل تقديم مصالحهما الاستراتيجية قدمًا. فى ظل هذا الواقع، فإن لبنان الذى بدأ بالانتعاش من الحرب الأهلية، فقط فى سنوات التسعينيات، لم يكن قادراً على أن يشكل أى تحد مهم أمام حزب الله.

وعندما تحرر لبنان من سيطرة دمشق مع انسحاب القوات السورية فى نيسان ٢٠٠٥، كانت قوة حزب الله كبيرة ومتجذرة عميقًا فى لبنان عمومًا، وداخل الطائفة الشيعية خصوصًا. الفترة الزمنية الفاصلة بين انسحاب الجيش الإسرائيلى من لبنان وبين حرب لبنان الثانية، أتاحت لحزب الله أن يستفيد من عامل الوقت لتثبيت قوته وتحديداً فى المجالات العسكرية والسياسية. كما أن خصوصية التركيبة السياسية اللبنانية، التى ترتكز على منظومة من التوازنات والتسويات والحلول الداخلية والرعاية من قبل حلفاء خارجيين، لا تسمح بتحجيم قوة حزب الله، سواء من خلال تحالف سياسى مناهض له، أو من خلال تركيز سلطة تفرض إمرتها على أراضيها - من دون إحداث صدمة داخلية تمس باستقرار الدولة.

* * *

الفصل الثانى

مقاييس قوة حزب الله

«للمقاومة يوجد يوم، اصبروا، أكثر من عشرين ألف صاروخ»[١]

القوة العسكرية

القوة العسكرية هى قدرة لاعب على فرض رغبته أو دفع مصالحه قدمًا عبر استخدام العنف، أو عبر التهديد باستخدام العنف (الردع). هذه القدرة ترتكز على التقديرات المرتبطة بمقاييسها، مثل حجم الجيش، حجم السكان، قيمة الموازنة الأمنية، الصناعة، كميات الموارد الطبيعية، نوعية الوسائل القتالية، أو على العناصر النوعية مثل المحفزات، الإصرار، نوعية القيادة والمقاتلين[٢].

---

(١) من خطاب نصر الله فى احتفال الانتصار. المنار ٢٢ أيلول ٢٠٠٦.

(٢) يعقوب زيغدون. قراءات فى نظرية بناء القوة العسكرية، من إصدارات الجيش الإسرائيلى ٢٠٠٤ صفحة ١١٣ - ١٢٦. وفى حالة حزب الله، فإن جزءًا من التقديرات يتعلق بحليفيه: سوريا وإيران - قوة شؤولا - بمصطلحات يهوشبت هركبى صفحة ١٢١.

التطرق إلى القوة العسكرية لحزب الله ينبغى أن يأخذ بالحسبان الطابع الفريد الذى يتحلى به كمنظمة هى أقل من دولة تمتلك قدرات عسكرية لدولة، تركيبة منظمة شبه عسكرية ومنطق عمل منظمة حرب عصابات وجهاز إرهاب. لحزب الله قوة عسكرية من ثلاثة مقاييس أساسية، الاستراتيجية، حرب العصابات، والإرهاب(*).

المقياس الاستراتيجى: هذا المقياس يرتكز ـ من بين الأمور التى يرتكز عليها ـ على منظومة الصواريخ قصيرة المدى (الكاتيوشا) ومنظومة الصواريخ متوسطة المدى (٥٠ - ١١٠ كيلومتر) وطويلة المدى (أكثر من ٢٠٠ كيلومتر)، التى جرى تزويد حزب الله بها من قبل سوريا وإيران. ويمكن أن نضمن فى هذا التبويب وسائل قتالية إضافية حصل عليها حزب الله واستخدمها للمرة الأولى خلال حرب لبنان الثانية. من بينها طائرات من دون طيار من أجل الهجوم، وصواريخ بر بحر من نوع سى ٨٠٢، التى أطلقت على سفينة سلاح البحر الإسرائيلى.

لقد تضررت فى الحرب الأخيرة منظومة صواريخ بر بر متوسطة وطويلة المدى، وتضررت بشكل خاص منصات الإطلاق. مقابل ذلك، صمدت منظومة الصواريخ قصيرة المدى إلى نهاية الحرب، وإسرائيل لم تنجح بإيجاد حل فعال لها[1]. بعد الحرب، حسَّن حزب الله، بمساعدة من سوريا وإيران، البنية التحتية الهجومية التى تضررت بواسطة استئناف نقل الوسائل القتالية عبر سوريا[2]، وهناك تقدير بأنه فى حوزة حزب الله عتاد (أغلبه صواريخ) إيرانية وسورية بحجم أكبر مما كان يملكه عشية الحرب، وإن جزءاً من هذا العتاد يوجد فى مخازن طوارئ على الأراضى السورية. ويوجد فى المقياس الإستراتيجى عدة أهداف:

توازن قوة مقابل إسرائيل ـ عبر إيجاد توازن مقابل تفوقها الجوى والتكنولوچى.

الصمود ـ خوض معركة متواصلة ضد إسرائيل من خلال إلحاق ضرر واسع بالسكان المدنيين، والحفاظ على القدرة حتى انتهاء المعركة.

(*) يستخدم المؤلف كلمة «الإرهاب» من وجهة نظره لوصف أعمال المقاومة المشروعة (المراجع).

(١) غيورا روم، اختبار استراتيجيات الخصم، وارد فى كتاب الرن وبروم صفحة ٤٩.

(٢) اليكس فيشمان «سلاح حزب الله» يديعوت أحرونوت ٢١ شباط ٢٠٠٧.

الردع/ الفرضـ ردع إسرائيل من القيام بعملية عسكرية واسعة النطاق أو قاسية ضد حزب الله أو شركائه . وفى حال المواجهات مع حزب الله ، فإن الهدف هو فرض وقف القتال على إسرائيل ، أو الردع من الارتقاء درجة فيه .

جباية ثمنـ وجود منظومة متقدمة لإيران ووسيلة محتملة لعملية جباية ثمن نوعية كرد على عملية خطيرة لإسرائيل ضد إيران أو حزب الله ، وفى ظروف معينة أيضًا ، فى حال ضرب سوريا .

عنصر نوعىـ الذى يميز حزب الله عن المنظومات الأخرى (وحتى الجيش اللبنانى) وبذلك يقوى ضرورته ومركزه .

مقياس حرب العصاباتـ بعد انسحاب الجيش الإسرائيلى من الحزام الأمنى ، أنشأ حزب الله بنية عسكرية واسعة فى جنوب لبنان لتمكينه من خوض معركة متواصلة مقابل عملية برية تقوم بها إسرائيل والدفاع عن منظومة الصواريخ . هذه البنية ترتكز بشكل خاص على قتال المشاة ، ضد الدروع وضد الطائرات (بما فيها وسائل ضد الدروع والطائرات متطورة تزود بها حزب الله من سوريا) .[1] بالإضافة إلى ذلك ، كان هدفه الصمود (كما حصل بالفعل فى الحرب الأخيرة) ، والإضرار بالخصم فى نقاط مؤلمة وإنتاج ـ عبر دمج حرب دعائية محسنة ـ صورة من الإخفاق[2] ، النواة النوعية لهذه المنظومة هم حوالى ألف مقاتل نظامى مجهزين بأسلحة وعتاد متطور خضعوا لتدريبات على مستوى عال فى إيران . خلال الحرب عمل إلى جانبهم آلاف المقاتلين من «الاحتياط» . صحيح أن أهلية عناصر الاحتياط كانت منخفضة نسبيًا ، لكن كونهم سكان القرى التى دار فيها القتال كان لهم التفوق الناتج عن معرفتهم الجيدة بالأرض .

---

(١) باستثناء الصواريخ الروسية المتطورة المضادة للدروع ، التى تزود بها حزب الله من السوريين (الكورنت وماتيس أم ، التى تم استخدامها بشكل واسع فى الحرب الأخيرة) هناك تقارير تتحدث عن نقل صواريخ مضادة للطائرات من طراز أس - ١٨ من سوريا إلى حزب الله ـ وهى أيضًا من إنتاج روسيا . انظر :
Hizbullah Receives SA - 18 Missiles from Syria, Middle East News Line - 06/02/2007.

(٢) شلومو بروم «أهداف سياسية وعسكرية فى حرب محدودة ضد منظمة تخوض حرب عصابات» وارد فى كتاب الرن بروم ، صفحة ١٦ .

يبدو أنه فى أعقاب مقتل حوالى ٦٠٠ مقاتل من حزب الله خلال الحرب، لم يحسن الحزب إلى الآن بشكل كامل من منظومة القتال التخصصى والتدريب[١].

منظومة حرب العصابات التابعة لحزب الله ترتكز على أطر دوائر قتال صغيرة ومستقلة: بنية لوجستية واسعة وحديثة، مخازن من الوسائل القتالية، وقيادات بعضها بارز ويتواجد فى منازل سكنية ومؤسسات عامة، ألغام على طول الممرات الرئيسية وبنية من التحصينات تحت الأرض استخدمت للاختباء وتخزين التجهيزات والوسائل القتالية. كل تلك الأمور مكنت مقاتلى حزب الله من الصمود الفعال[٢]. ارتكزت النظرية الدفاعية لحزب الله، إلى حين اندلاع الحرب، على نشر بنية عسكرية محصنة فى القرى الشيعية عبر الاختباء بين السكان كخط حماية. مستوى كامل قام حزب الله بإنشائه، مؤلف من نقاط مخفية ومحصنة فى مناطق مفتوحة (محميات طبيعية) تهدف إلى تمكين المقاتلين من الصمود والقتال المستمر من داخلها[٣].

بعد الحرب، خضعت هذه المنظومة إلى تغييرات فى أعقاب الظروف الجديدة التى نتجت جنوب نهر الليطانى. فلم يعد حزب الله يتواجد على خط مواقع على طول الحدود، لكنه يواصل تعزيز قوات نظامية واحتياطية (الذين يسكنون فى المنطقة) إلى جانب تهريب وتجميع الوسائل القتالية جنوب نهر الليطانى، من خلال الحفاظ على ظهور مقلص[٤]. بالإضافة إلى ذلك، نقل حزب الله منظومة صواريخه إلى مناطق

(١) هآرتس ٦ تموز ٢٠٠٧، وهآرتس ١١ تموز ٢٠٠٧.

(٢) حالة تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١، بعد نصف عام على إصداره، ميزان مرحلى، مركز تراث الاستخبارات والإرهاب، ١ آذار ٢٠٠٧، انظر:

http://www. terrorism-info.org.il/HebSite/home/default.asp David Makovsky And Jeffrey White, Lessons and Implications of the Israel- Hizballah War: A Preliminary Assessment, The Washington Institute for Near East, Policy Focus#60.

(٣) لجنة فحص أحداث الحرب فى لبنان ٢٠٠٦ ـ لجنة فينوغراد. ثواب وعقاب مرحلى، نيسان ٢٠٠٧ صفحة ٤٠ - ٤١.

(٤) مقابلة أجراها نصر الله مع التليفزيون الإيرانى، العالم، فى ٧ آيار عام ٢٠٠٧، وفى ١٦ شباط ٢٠٠٧ مع تلفزيون المنار، اعترف أنه فى أعقاب احتجاز شاحنة الأسلحة التى كانت مرسلة للمنظمة على يد أجهزة الأمن اللبنانية، بأن حزب الله ينقل السلاح سرًا إلى الجبهة فى الجنوب اللبنانى، وأضاف ليس فى نيته التنازل عن السلاح.

مبنية داخل القرى الشيعية، وفى المقابل عمل بالسر لتحسين منظومته المتراكمة فى المناطق المفتوحة المتواجدة تحت إشراف اليونيفيل[١]. يوجد شمال نهر الليطانى، حضور بارز وأكثر علنى لحزب الله، وهناك تقارير بأنه يُنشئ خط تحصينات واستعدادات على طول هذه المنطقة[٢].

مقياس الإرهاب ـ هذا هو المقياس السرى، الثابت والدائم لـ «المقاومة» والجهاد. الحلبة الأساسية التى يعبر فيها عن إرهاب حزب الله بشكل جار هى الحلبة الفلسطينية[*]. أنشأ حزب الله منذ انسحاب إسرائيل من لبنان جهازاً خاصاً غايته توحيد الجهود الهجومية وتعزيز الإرهاب الذى مصدره المنظمات الفلسطينية، وذلك، عبر التشجيع والحث على نقل الأموال والمعلومات، والتدريب والتأهيل، وكذلك تهريب الوسائل القتالية. ضمن هذا الإطار وقف حزب الله بشكل غير مباشر، وبمستويات تدخل مختلفة من وراء سلسلة طويلة من النشاطات الإرهابية التى نفذتها منظمات فلسطينية، وذلك بهدف إحباط احتمال حصول اتفاق سياسى على هذه الحلبة، وضمن استمرار الضغط على إسرائيل.

مقابل ذلك، تقلص التورط المباشر من قبل حزب الله فى العمليات الإرهابية (مع أهمية المس بالمدنيين) من الأراضى اللبنانية على طول الخط الأزرق، بعد انسحاب الجيش الإسرائيلى من لبنان، وبشكل خاص بسبب فقدان الشرعية فى الساحة الداخلية اللبنانية تجاه خطوات كهذه[٣]. ومع ذلك، سجلت سلسلة من النشاطات جرى

---

(١) قال مسؤول رفيع المستوى فى الاستخبارات: حزب الله يرم قدراته جنوب الليطانى، هآرتس ٥ حزيران ٢٠٠٧، حزب الله رم منظومته رغم أنف اليونيفيل، يديعوت أحرونوت ١٠ تموز ٢٠٠٧، تقارير اليونيفيل: فككنا غالبية المحميات الطبيعية لدى حزب الله، هآرتس ٢٢ تموز ٢٠٠٧.

(٢) روتن برغمان «المعضلات» يديعوت أحرونوت ملحق السبعة أيام ٢٩ حزيران ٢٠٠٧ صفحة ٢٤؛ أيضاً: Nicholas Blanford, "Hizbullah Builds New Line of Defense, The Christian Science Monitor - 26/02/2007.

(*) لاحظ انتظام المؤلف فى وصف المقاومة بالإرهاب (المراجع).

(٣) أحد النماذج للعمليات الإرهابية التى نفذها حزب الله ضد المدنيين عبر الخط الأزرق كانت عملية إطلاق النار بواسطة جهات فلسطينية بالقرب من مستوطنة متسوفا فى ١٢ آذار ٢٠٠٢، والتى قتل فيها ستة إسرائيليين. منذ ذلك التاريخ حصلت حوادث كثيرة لرمايات مضادة للطائرات بواسطة مدافع حزب الله التى كانت توجه باتجاه المستوطنات الإسرائيلية، وفى أحد الحوادث قتل مواطن إسرائيلى فى مستوطنة شلومى فى ١٠ آب ٢٠٠٣.

توجهها إلى الداخل المدنى الإسرائيلى منذ انسحاب إسرائيل من لبنان جرى وصفها بالإرهابية، ابتداءً من إطلاق المضادات الأرضية باتجاه مستوطنات مدنية. الإرهاب مرتبط أيضًا بعنصر الردع، يوجد لحزب الله سمعة أنه منظمة لها انتشار دولى وقدرة على تنفيذ عمليات إرهابية نوعية فى أرجاء العالم. ولكن أغلب جهات التقدير توافق على أن هذه القدرات يحافظ عليها الحالات خاصة كضربة قاسية بشكل خاص ضد مصالح حزب الله أو شركائه.

ما هو مدلول القوة العسكرية من ناحية حزب الله؟، القوة العسكرية هى عنصر نوعى فى دفع الأهداف الاستراتيچية والأيديولوچية قدمًا. وحزب الله يرى بقوته عنصرًا أساسيًا فى وجوده كمنظمة «مقاومة». وهذا هو المفتاح لإنجازاته فى الصراع مقابل إسرائيل وردعها. وهذه هى العصا الكبرى التى يحتفظ بها حزب الله وراء حديثه مع الحلبة الداخلية فى لبنان؛ الأمر الذى يكسبه ردعًا وتفوقًا على أى قوة أخرى فى الدولة. وهذا هو مصدر موقعه فى نظر مؤيديه وخصومه فى لبنان، وعلى الحلبة الإقليمية والدولية. بالإضافة إلى ذلك، فإنها تشكل جبهة متقدمة نجحت إيران بإعدادها فى المنطقة. وفقًا لذلك، حزب الله غير مستعد للتنازل عن سلاحه، ويرى توجيه التهديد على سلاحه تهديداً استراتيجيًا عليه.

القوة الاقتصادية - الاجتماعية

تعمل ضمن إطار حزب الله، ومنذ إنشائه عام ١٩٨٢، شبكة من المؤسسات تقدم المساعدات الاجتماعية والمعونات للسكان الشيعة (وبشكل أقل بكثير أيضًا، للجمهور غير الشيعى). المؤسسات الأساسية هى:

مؤسسة «الجهاد والبناء» - هى من أكبر الشركات فى لبنان. هذه المؤسسة أنشئت فى العام ١٩٨٨ وهى مشاركة فى آلاف المشاريع؛ وفى إنشاء وترميم مؤسسات عامة (مدارس، مستشفيات، ومراكز تربوية)، محلات ومنازل خاصة تضررت، وبنية تحتية فى مناطق شيعية (جنوب لبنان، البقاع وجنوب بيروت)، كما أن مؤسسة الجهاد والبناء أنشأت ورممت أيضًا شبكات كهرباء، وشبكات مياه جارية وطرقات، وكذلك تمنح

مساعدات تكنولوچية ومالية للمزارعين. ومنذ حرب لبنان الثانية، تولت المؤسسة المسؤولية من قبل حزب الله لترميم البنية التحتية والمنازل المدنية المتضررة.

صنادق المساعدات (صندوق الشهيد، صندوق الجرحى، لجان المساعدات التابعة للخميني) ـ صناديق الرفاه التي أنشئت في سنوات ١٩٨٢ - ١٩٩٠ ضمن إطار الوحدة الاجتماعية التابعة لحزب الله. موازنتها تبلغ ملايين الدولارات. هدفها تقديم المساعدات الاجتماعية على كافة صعد الحياة لعشرات الآلاف من العائلات الشيعية التي قتل أبناؤها، أو أصيبوا، أو تم أسرهم، أو أصيبوا بطريقة ما في المواجهات مع إسرائيل. من بين ما تتضمن هذه المساعدات تقديم مخصصات، دعم في إطار السكن، والتعليم والصحة والمساعدة في إيجاد عمل. ويستفيد من تقديمات هذه الصناديق عشرات الآلاف من الشيعة.

الوحدة الصحية ـ منظومة مؤلفة من ستة مستشفيات وعشرات العيادات التي تقدم الخدمات الصحية في المناطق الشيعية إلى مئات الآلاف من الشيعة. في العام ٢٠٠٠ تمت معالجة أكثر من ٤٠٠ ألف شخص ضمن إطار هذه المنظومة بموازنة بلغت خمسة ملايين دولار، ومن المعقول الافتراض أن هذا العدد زاد منذ ذلك الوقت، بشكل خاص في أعقاب حرب لبنان الثانية.

وحدة التعليم ـ تقدم هذه الوحدة المساعدات المالية والمنح إلى الطلاب الذين يعدون من عائلات عناصر حزب الله. تبلغ مصاريف تعليم حزب الله اليوم حوالى ٢٠ مليون دولار في العام. هذه الوحدة مسؤولة عن شبكة مدارس ومؤسسات للتعليم العالي (دينية وتكنولوچية) يتعلم فيها عشرات آلاف التلاميذ في أجواء تعليم إسلامي(١).

منظومة التعليم هذه، التي أنشئت ومولت من قبل إيران، هي منظومات فعالة وتسعى وراء الموارد. وقد بدأت بالعمل ضمن الفراغ السلطوي الذي تكون خلال الحرب الأهلية وفي الفترة التي سيطرت فيها إسرائيل على جنوب لبنان. حتى انتهاء الحرب الأهلية عام ١٩٨٩ ـ الدولة [اللبنانية] ـ التي فقدت بالمطلق صلاحيتها في المناطق الشيعية، لم تستطع (وإلى حد ما لم ترد) منافسة هذه المنظومة، وبالتالي تأسست كبديل عن مؤسساتها.

---

(١) المصدر السابق صفحة ٤٩ ـ ٥٨.

تبرز فعالية الشبكة الاجتماعية ـ الاقتصادية التابعة لحزب الله، والتى تستند على موازنات المتبرعين مقابل الخدمات القليلة التى تقدمها الدولة. ينظر حزب الله إلى المساعدات الاجتماعية كجزء متمم من نشاطاته. وقد وسع بواسطتها طوال سنوات وجوده من تأثيره على السكان الشيعة من خلال إبعاد الدولة والمنظمة المنافسة حركة أمل. بهذا الشكل، وعمليًا، تكون ارتباط بين عشرات الآلاف من العائلات الشيعية وحزب الله، وهناك تقديرات بأن حزب الله يقدم خدمات إلى حوالى ٢٠٠ - ٣٠٠ ألف شخص (من أصل حوالى أربعة ملايين نسمة هم تعداد سكان لبنان). كما أن حزب الله هو المشغل الثانى من حيث الحجم داخل لبنان (بعد الدولة)، وحوالى ٣٥ ألف عائلة شيعية مرتبطة به، بطريقة أو بأخرى، لناحية الاسترزاق [طلب الرزق][1].

قوة حزب الله الاقتصادية الاجتماعية واجهت الاختبار بعد حرب لبنان الثانية. ترميم المناطق التى تضررت فى الحرب يعتبر فى نظر حزب الله معركة مصيرية تؤثر بشكل مهم على حجم تأييد الطائفة له. حزب الله، بمساعدة سخية من إيران، جند موارده لترميم الأضرار التى لحقت بالجمهور الشيعى، وذلك فى مقابل استثمارات الدولة التى تركزت بشكل خاص على ترميم البنية التحتية لرفاه باقى السكان فى هذه المناطق. على الرغم من التنافس مع الحكومة على شرف ترميم المناطق التى تضررت فى الحرب، فإن أعمال الترميم لا تزال بعيدة من نهايتها، عدد كبير من المناطق فى جنوب لبنان ومربع الضاحية فى بيروت لا يزال مدمراً، وطالما أن هذا المسار مستمر، فإن الانتقادات تزداد على الحكومة، بتأجيج من حزب الله، لكن أيضًا هناك انتقاد على حزب الله نفسه.

تشغيل منظومة عسكرية، اجتماعية وتنظيمية متطورة ـ كالتى لدى حزب الله ـ تستلزم موارد اقتصادية ضخمة. تقدر مصادر استخبارية في الغرب أن موازنة حزب الله، التى يصل أغلبها من إيران، هى عدة مئات من ملايين الدولارات فى العام. وهناك تقارير بأن هذه الموازنة لا تتضمن المصاريف العسكرية لحزب الله، أى بمعنى،

---

(١) تسفى برئيل، هآرتس ٢٦ تموز ٢٠٠٦ «إمبراطورية حزب الله العامة»، انظر أيضًا:
Nicholas Blanford, "In Lebanon, Hizbullah's Rise Provokes Shiite Dissent, The Christian Science Monitor 15/11/2006.

السلاح الذى يحصل عليه من إيران[١]. فى أعقاب حرب لبنان الثانية منحت إيران حزب الله مساعدات [عاجلة] بلغت ١,٢ مليار دولار لتمويل مصاريف الترميم[٢]. ولكن الموازنة التى تؤخذ من إيران غير كافية لتمويل المصاريف الكبيرة للمنظمة. وفقًا لذلك، أوجد حزب الله طوال سنوات مصادر مالية تهدف إلى التقليص من ارتباطه بإيران (فى حال تضررت المساعدات التى تأتى منها لسبب ما). من بين المصادر المالية، شركات اقتصادية يديرها حزب الله أو هو شريك فيها، وجمع الأموال فى لبنان وفى أرجاء العالم عبر الضريبة المالية (الخُمُس)، وتبرعات، ومال مصدره أعمال جنائية فى لبنان والعالم، ومبالغ يقبضها حزب الله مقابل خدمات اجتماعية (بشكل خاص من غير الشيعة)[٣].

تستخدم مداخيل حزب الله لأهداف منوعة: مصاريف عمل جارية، أجور، تمويل نشاطات عسكرية، تمويل الجهاز الاجتماعى، مساعدات للمنظمات الإرهابية[*] الفلسطينية، وأعمال بناء وترميم المناطق الشيعية التى تضررت فى المواجهات مع إسرائيل. ضمن هذا الإطار، خصص حزب الله بعد حرب لبنان الثانية مبلغ ١٢ ألف دولار لكل عائلة تضرر منزلها خلال الحرب، وكانت إيران هى المصدر الأساسى لهذه الأموال[٤].

الموارد الاقتصادية التى فى خدمة حزب الله هى مصدر قوة هام لدفع الأهداف السياسية للمنظمة قدمًا، والحفاظ على مركزه وسط السكان الشيعة. ولكن هناك نقطتى ضعف. الأولى، نفس الارتباط بإيران كمصدر أساسى لتمويل النشاطات. فإذا

---

(١) المصدر السابق صفحة ٦٣.

(٢) انظر:

"... Iran Plays Big Role In Lebanon. Evoking both Gratitude and Complaints", The Associated Press 30/02/2007.

(٣) حزب الله كونه منظمة إرهابية شيعية عالمية تعمل برعاية إيرانية وبدعم سورى. مركز تراث الاستخبارات، مركز المعلومات للاستخبارات والإرهاب آذار ٢٠٠٣. راجع:

http://www.terrorism
info.org.ilmalam - multimedia/html/final/sp/hizbullah/hezbollah-ahtm#d.

(*) المقصود المقاومة (المراجع).

(٤) المصدر نفسه "Iran Play Big Role" على موقع الإنترنت:

http://news.bbc.co.uk/go/pr/fr/-/2/hi/middle- east/6112036.stm.

أوقفت إيران لسبب ما أو قلصت المساعدات المالية، ستضر بشكل هام نشاطات حزب الله؛ لأنه سيكون من الصعب عليه تمويل مصاريف من موارده الذاتية. نقطة الضعف الثانية، إمكان تضرر المنظومة الاقتصادية الدولية التابعة لحزب الله، طالما أن نشاطاته الاقتصادية تتسع وتلف العالم، فإنه ينكشف أكثر على الضغوط والحرب الاقتصادية.

قوة الوعى

قوة الوعى هى مسار كامل هام فى سلة القوة العامة التابعة لحزب الله. ويمكن وصفها كقدرة للتأثير على نظرات وإدراك جمهور الطائفة فيما يتعلق بالوقائع، وبإقناعهم بما هو مرغوب فيه وتجنيدهم لدفع الأهداف قدمًا. مصطلح «قوة الوعى» وهو مصطلح تملصى [مراوغ]، لا يمكن إعطاؤه مقياسًا واضحًا. وهو يعكس وضع وعى ذاتى لمختلف الجمهور، يشكل مصدر قوة من الصعب الاحتفاظ به لوقت طويل، ويمكن أن يتغير بسرعة كبيرة. مع ذلك، يزداد الدور الذى يلعبه فى المواجهات التى يتورط بها حزب الله.

حزب الله [لأنه] مثل الكثير من المنظمات التى تشبه الدولة ـ والتى تسعى إلى تغيير الوضع القائم فى محيطها ـ فإنه يعطى أهمية كبيرة جدًا للمعركة على الوعى، ليس أقل (وأحيانًا أكثر) من المعارك والمصادمات العسكرية. فقدرة حزب الله على خوض معركة ناجحة على الوعى وخلق صورة للواقع الذى يرغب به أمام الجمهور الهدف؛ لاستخدامه كعنصر يُمكن الحزب، الذى يعد عدة آلاف من مقاتلى حرب العصابات، من التكافؤ مع القوة العسكرية لإسرائيل، وأن يكون عنصر قوة أساسية ليس فقط على الحلبة اللبنانية، بل أيضًا على الحلبة الإقليمية[1].

من أجل خوض معركة على الوعى استثمر حزب الله فى إمبراطورية إعلامية مليئة بالموارد التى تتضمن قناة تليفزيونية فضائية ـ المنار، ومحطة إذاعة ـ النور، ومواقع

(١) فى أحد المقابلات التى أجراها نصر الله بعد الحرب، تفاخر فى استخدامه للحرب النفسية التى هى أحد الوسائل البارزة فى الحرب على الوعى، وقال: «أنا أقوم بحرب نفسية، لكنى لا أكذب فيها، وعندما أنا أقول إن فى حوزة حزب الله أكثر من ١٢ ألف صاروخ، ليس معناه ١٣ ألف صاروخ، فأيضًا ٢٠ ألف و٥٠ ألف صاروخ هى أكثر من ١٢ ألف صاروخ، بثت مقابلته على التليفزيون الجديد فى ٢٧ آب ٢٠٠٦.

إنترنت بعدة لغات (بما فيها العبرية)، وصحفًا، وكتبًا ونشرات مختلفة[1]. المعركة على الوعى التى يخوضها حزب الله موجهة إلى جماهير مختلفة من خلال تناسب طابع الرسالة مع الجمهور الهدف. الجمهور الهدف هو، دائرة المؤيدين، وعناصر حزب الله، والجمهور الشيعى فى لبنان، والدول الداعمة له (سوريا وإيران)، ودائرة الأعداء، وبشكل خاص إسرائيل، والولايات المتحدة وجزء من الأنظمة العربية، والدائرة المحايدة التى يعتبر منها الجمهور العربى الواسع الذى يزداد تأييده لحزب الله، وجماهير فى العالم الإسلامى وجهات مختلفة على الحلبة الدولية، لا تتدخل مباشرة فى النزاع الإقليمى. مواقف المجموعات غير الشيعية على الحلبة اللبنانية فيما يتعلق بحزب الله متنوعة وغير حاسمة، ووفقًا لذلك، هذه الجماهير هى الأكثر تحديًا من جهته.

المعركة على الوعى هى جزء متمم من المواجهة بين حزب الله وإسرائيل منذ أواسط الثمانينيات من القرن الماضى، ويستطيع حزب الله ضمن إطارها أن يسجل لنفسه انجازات ليست بقليلة؛ بدءًا من الصراع لإخراج الجيش الإسرائيلى من لبنان (هناك من يعتقد أن للحرب النفسية التى خاضها حزب الله فى هذه الفترة اعتبارًا مهمًا فى قرار إسرائيل بالانسحاب[2])، ومرورًا بحرب لبنان الثانية، لقد نجح حزب الله فى الحرب الأخيرة بإدخال روايته فى وعى الجماهير المختلفة فى لبنان. وفى العالم العربى، وأيضًا

---

(١) وعن وسائل حزب الله الإعلامية راجع رؤيين أرليخ ويورام كهتى ـ الحرب على الوعى فى إطار المواجهة بين المنظمات الإرهابية وإسرائيل ـ مركز تراث الاستخبارات، ومركز المعلومات للاستخبارات والإرهاب، ١ أيار ٢٠٠٧، صفحة ٣٨ ـ ٧٥، وفى ذلك راجع العنوان التالى:

www.terrorism-info.org.il/malam-multimedia/Hebrew/heb-n/html/hezbollah-te0507.htm

وحول استخدام حزب الله لقناة المنار فى المعركة على الوعى راجع:

Avi Jorisch.Beacon of Hatred. Inside Hizbollah.s Al-Manar Television, The Washington Institut for Near East Policy, 2004.

راجع رؤيين أرليخ ويورام كهتى، الحرب على الوعى فى إطار المواجهة بين المنظمات الإرهابية وإسرائيل، مصدر سبق ذكره.

(٢) راجع المقال التالى، وهو مهم فى تفصيل الطريقة التى خاض بها حزب الله حربه النفسية إلى حين إخراج الجيش الإسرائيلى من لبنان:

Ren Schleifer, "Psychological Operations: A New Variation on an Age Old Art: Hezbollah versus Israel" Studies in Confict & Terrorism. Pp 1 - 19 issue 29, 2006.

على الحلبة الدولية. وتمثل ذلك تحديداً في الرواية القائلة إن رد إسرائيل غير تناسبي، وكونها هي الجانب المهاجم ولبنان هو الضحية، إضافة إلى أن أعمال إسرائيل غير شرعية وبالطبع ـ «الانتصار الإلهي» لحزب الله.

برز النجاح في نشر رواية حزب الله على ضوء ضعف الدعاية الإسرائيلية[١] وبالفعل، تبين من استطلاعات مختلفة جرت في لبنان بعد الحرب، أن جزءاً كبيراً من الجمهور اللبناني تبنى الرواية التي قدمها نصر الله، والتي تقول إن الحرب كانت حرباً أمريكية ضد لبنان، وإن إسرائيل كانت الجانب المهاجم، وإنها خسرت فيها[٢].

عُنصر آخر مهم في قوة حزب الله، وهو مدى قدرته على التأثير على الرأي العام الإسرائيلي، بهدف المس بثقة الجمهور الإسرائيلي لجهة قيادة الدولة لديه وردع إسرائيل عن العمل ضده. وتبين من البحث الذي أجري في إسرائيل بعد حرب لبنان الثانية، أن الجمهور الإسرائيلي يرى في نصر الله زعيماً صاحب قدرة قيادية عالية أكثر من رئيس الحكومة إيهود أولمرت في وضع الحرب. وتبين أن هذه الصورة تعززت في أعقاب الحرب الأخيرة[٣]. هذا البحث، إضافة إلى أصوات أخرى، يشير إلى أن زعيم حزب الله نجح في الترسخ داخل وعي الجمهور في إسرائيل. كزعيم كاريزماتي يعكس الاستقامة والثقة، وبأنه نموذج يثير الإلهام والحسد، بخلاف صورة الزعامة في

---

(١) فحص الصحفي مروان غالب الفقرات التي تعبر عن رواية حزب الله مقابل الفقرات الإسرائيلية في وسائل الإعلام العربية (كالجزيرة) والدولية، فتبين لديه تفوق واضح لحزب الله على إسرائيل، راجع:
Marvin Kalb, The Israeli-Hezbollah War of 2006: The Media as a Weapon in a Asymmetrical Conflict, Harvard University, John F. Kennedy School Of Govenment, 02/2007, pp 12 - 16.

(٢) في الاستطلاع الذي أجري في لبنان في العام ٢٠٠٦ وصف ٨٣,٤ بالمائة من الذين استطلعوا الحرب الأخيرة كحرب أمريكية إسرائيلية ضد لبنان، أو ضد إيران وسوريا على أرض لبنان.

(٣) انظر البحث التالي، والذي وردت تفاصيله أيضاً في هآرتس في ١٥/ ٧/ ٢٠٠٧، ملحق أكاديمياً:
Shaul Kimhi & Yohanan Eshel, "The Effects of War on the Public Image of Political Leaders Israele Prime Minister Olmert and Lwbanon Hezbollah Leader Nasrallah" Porland, Oregon.04/07/2007.

إسرائيل، لكن لا يوجد لذلك استمرارية أو اتجاه كاسح؛ إذ إن الاستطلاعات الأخرى التى جرت فى ذروة الحرب، تناقض هذه النتائج[١].

يوجد للمعركة على الوعى علاقة وطيدة بمساعى حزب الله لترسيخ موقع شرعى له فى لبنان وفى الحلبة الدولية [؛ باعتباره] منظمة لبنانية مسؤولة وموزونة وفوق الطائفية، وأن اهتمامها الأساسى هو الدفاع عن لبنان فى وجه هجمات إسرائيل والحفاظ على مصالح لبنان، فى وضع لا قدرة للدولة على القيام بذلك، كما هو الحال فى مسألة مزارع شبعا والأسرى اللبنانيين.

وصل موقع حزب الله فى لبنان إلى الذروة فى أعقاب انسحاب الجيش الإسرائيلى من لبنان، وبدأ التآكل فى شرعيته وشرعية الاحتفاظ بسلاحه «والدفاع عن لبنان» بعد ذلك. واعتبر حزب الله فى نظر الكثيرين فى لبنان ـ باستثناء الشيعة الذين بقى أغلبهم مساندين له ـ أداة تستخدم من قبل إيران وسوريا، ويشكل تهديداً على استقرار لبنان ومصدراً لجر الدولة إلى حرب غير ضرورية. المعركة المضادة على الوعى التى خاضها حزب الله من أجل صد تلك الاتهامات نجحت بشكل جزئى. كما أن إنجازاته كانت جزئية فى الحلبة الدولية. ورغم أن القلة من الجهات الدولية تنكر كونه حزباً سياسياً لبنانياً شرعياً وأساسياً، لكن توجد جهات أقل منها توافق على شرعية حفاظه على سلاحه.

---

(١) فى البحث الذى أجراه أودى لبل، بشأن أداء الإعلام الإسرائيلى فى حرب لبنان الثانية، توصل إلى استنتاج بأن مصداقية نصر الله بحسب وجهة نظر الجمهور الإسرائيلى هى أعلى بكثير من مصداقية القيادة الإسرائيلية. لجهة التفاصيل، راجع:
http://www.omedia.co.il/Show- Article-asp?Dynamic Contentls 2068 & MenuID - 733.
وفى مقابل ذلك، يتبين من استطلاع مقياس السلام لشهر تموز ٢٠٠٦، الذى أجراه مركز تامى شتاينمتس لأبحاث السلام التابع لجامعة تل أبيب، فى ٣١ آب/ أغسطس، أن ٨٢٪ من الجمهور اليهودى يقدرون بأن تقارير حزب الله غير صادقة، أو أنها غير صادقة أبداً. ومع ذلك، يوجد تقدير عال للكفاءة القتالية لحزب الله. وردت تفاصيل الاستطلاع فى هآرتس ٩ آب ٢٠٠٦. وحول استخدام حزب الله لاستراتيجية الحقيقة، التى جعلت الجمهور الإسرائيلى ينتظر الرسائل الصادقة التى مصدرها العدو، يمكن الرجوع إلى ينيف لفيتان فى «وسائل الإعلام فى خدمة نصر الله» معاريف ١٥ تموز ٢٠٠٧، وعن صورة نصر الله فى إسرائيل راجعوا أيضاً عوفر شلح ويوآف ليمور كتاب «أسرى فى لبنان» الصفحات ٩٦ ـ ٩٧.

مقابل تآكل الشرعية من الداخل يستطيع حزب الله أن يسجل لنفسه إنجازات فى المعركة على قلب الجمهور العربى خارج لبنان، وبشكل خاص وسط الفلسطينيين والعراقيين الذين يخوضون مواجهات مع العدو المشترك: إسرائيل والولايات المتحدة؛ وذلك عبر ضبابية الصبغة الشيعية لحزب الله، والتأكيد على المشترك الثقافى والأيديولوچى[١].

«تعاليم المقاومة» التى يسوقها حزب الله بشكل عدوانى، نالت الشعبية الكبيرة فى «الشارع العربى»، وبشكل خاص فى الشارع الفلسطينى، هذه الشعبية تم التعبير عنها فى الشرعية التى أعطيت لإرهاب الانتحاريين[*] وإطلاق صواريخ الكاتيوشا باتجاه المستوطنات المدنية[٢].

وكذلك فى أعقاب حرب لبنان الثانية نال رواية شرف إضعاف إسرائيل (فكرة «بيت العنكبوت»)، وإزالة الهالة من فوق الجيش الإسرائيلى كجيش لا يمكن التغلب عليه، والحصول على إنعاش «تعاليم المقاومة»، والثقة بالقدرة على إلحاق الهزيمة بإسرائيل حتى تدميرها و«تحرير القدس».

فى الخلاصة، على الرغم من الصعوبات فى الحلبة اللبنانية الداخلية، ظهر أنه فى المعركة على الوعى التى يخوضها حزب الله مقابل إسرائيل، لديه اليد العليا فيها. هذا الأمر ناتج من أن وسائل الإعلام التابعة لحزب الله والتصريحات الداخلية لقادته ـ بشكل خاص نصر الله ـ تعتبر وسيلة قتالية بكل ما للكلمة من معنى. واستثمر حزب الله موارد كبيرة فى تطويرها، فى تحسينها وفى الدفاع عنها. قصة حزب الله معللة ومنظمة فى بنية منطقية مخططة ومتينة. تبرز فيها السيطرة على حلبة الاتصالات والمعرفة المعمقة بطابع منظومة الخصم. وتعكس القصة الثقة، وتم التعبير عن هذا الأمر فى حرب لبنان الثانية، وذلك بخلاف ما حصل فى إسرائيل. لقد أدرك حزب الله فى مرحلة متقدمة أن

(١) أرليخ وكهاتى صفحة ١٨ - ١٩.

(*) المقصود أعمال المقاومة الاستشهادية (المراجع).

(٢) مثلاً فى الاستطلاع الذى أجراه مركز ترومن فى الجامعة العبرية والذى أجرى بالتعاون مع المركز الفلسطينى للأبحاث فى استطلاعات الرأى ب ١٠ - ١٩ أيلول ٢٠٠٦ يوجد ٦٣٪ من الفلسطينيين يؤيدون تبنى تكتيك حزب الله فى قصف المدن الإسرائيلية، راجع.

الانتصار فى المعركة على الوعى يمكن أن يحسم المعركة كلها، ولذلك استثمر الكثير فى هذا الإطار.

القوة السياسية فى الحلبة اللبنانية

القوة السياسية هى قدرة اللاعب على السيطرة أو التأثير على اللاعبين الآخرين فى محيطه الإستراتيجى، وكذلك على النتائج، والإجراءات والأحداث بهدف تحقيق أهدافه.

نجح حزب الله فى تحويل الطائفة الشيعية إلى قاعدة قوة مهمة لدفع أهدافه قدمًا، لكن ميزان قوته فى البيئة اللبنانية التى يعمل بها ليست قاطعة، وفيه اتجاهات متعددة. لا جدل اليوم فى لبنان وخارجه أن حزب الله هو عنصر القوة الأساسى فى الدولة، لكن يطرح سؤال: هل قوته الاقتصادية تترجم بالفعل إلى إنجازات سياسية؟.

يظهر من فحص علاقات حزب الله مع اللاعبين فى الحلبة اللبنانية أن هناك مجموعتين فى التقسيم تنظران إلى حزب الله. المجموعة الأولى، تلك التى تنضم إليه من موقف ضعف، والاعتراف بقوته، والإدراك أنه فقط عبر هذا الانضمام يمكن تحقيق الأهداف. المجموعة الثانية، هى التى تشكل المعارضة لحزب الله، وترى فيه قبل كل شىء تهديدًا استراتيجيًا لها. يعد مع المجموعة الأولى جزء كبير من أبناء الطائفة الشيعية؛ أحزاب وشخصيات موالية لسوريا من طوائف أخرى ضعفت مع انسحاب راعيتهم سوريا من لبنان، والزعيم المسيحى ميشال عون ومجموعات فلسطينية. فى المجموعة الثانية هناك تيار ١٤ آذار، وإطار لمجموعة أحزاب سياسية فى لبنان، بقيادة كتلة المستقبل التابعة للزعيم السنى سعد الحريرى. هذه الأحزاب - المعارضة لسوريا ولجدول أعمال حزب الله - هى اليوم الأغلبية فى البرلمان والحكومة.

يوجد لحزب الله تأثير كبير على المجموعة الأولى، بشكل خاص على الطائفة الشيعية، النابعة من قدرته على تعويضها. ظهر هذا التأثير فى جمع هذه المجموعة إلى جانبه فى الصراع الذى يخوضه منذ تشرين الثانى ٢٠٠٦ لإسقاط حكومة السنيورة وإقالة السنيورة وإقامة حكومة وحدة وطنية يكون للمعارضة فيها حق الفيتو على

القرارات المهمة. مقابل ذلك، تأثير حزب الله على المجموعات الثانية ناتج بشكل خاص من صورة ردعه تجاه الحلبة الداخلية، ومن قدرته على اتخاذ خطوات عقابية[1]. فى نظر هذه المجموعة، فإن حزب الله فقد بطاقته «كمحامٍ عن لبنان» من إسرائيل وشرعيته للاحتفاظ بسلاحه. حسب رأيهم، حرب لبنان الثانيةَ عززت التوجه بأنه يشكل تهديدًا على استقرار لبنان وعلى مستقبله.

اهتم السوريون خلال سيطرتهم على لبنان، بأن تمنح الحكومات اللبنانية المختلفة الشرعية لحزب الله ودعم سلاحه «للدفاع عن لبنان» فى وجه إسرائيل. بدأ التغير فى هذا الوضع بالتدرج منذ نهاية عام ٢٠٠٤، بسبب عدة أحداث لم يكن لحزب الله السيطرة عليها: القرار ١٥٥٩ من قبل مجلس الأمن الذى دعا إلى تجريد الميليشيات من سلاحها، والأصداء الدولية التى صدرت فى أعقاب مقتل الحريرى (شباط ٢٠٠٥) وتبلور تيار ١٤ آذار، وانسحاب سوريا (نيسان ٢٠٠٥)، وانتخاب حكومة معادية لسوريا برئاسة فؤاد السنيورة فى حزيران ٢٠٠٥، وصدور القرار الدولى ١٧٠١ فى أعقاب حرب لبنان الثانية (آب ٢٠٠٦).

كل تلك الأمور شكلت محطات فى بلورة التوجه الداخلى المضاد لشرعية سلاح حزب الله، ولجدول أعماله الأيديولوچى السياسى.

تأقلم حزب الله سريعًا مع الوقائع مضطرًا إلى الدفاع عن مركزه ومصالحه من دون رعاية سوريا؛ حتى وإن استخدم أدوات، أحيانًا، عنيفة. إذ برزت المظاهرات الحاشدة فى الشوارع، والانتخابات البرلمانية، والمشاركة فى مداولات «الحوار الوطنى» التى تهدف إلى ترتيب المسائل المختلف عليها بين التيارات المتنوعة فى الدولة، والانضمام إلى الحكومة، والاستقالة منها والضغوط السياسية المختلفة. وبالفعل، يستطيع حزب الله أن يسجل لنفسه فى الصراع مقابل خصومه السياسيين إنجازات تعكس قوته السياسية ومدى تأثيره على جدول الأعمال اليومى العام فى لبنان:

---

(١) أقوال نصر الله فى هذا الخصوص: إذا كان هناك أحد ما يفكر بنزع سلاح المقاومة، فنحن سنقاتله قتال الكربلائيين الاستشهاديين؛ لأن أى عملية من هذا النوع هى عملية إسرائيلية، وكل يد تمتد إلى سلاح المقاومة هى يد إسرائيلية سنقطعها. الجزيرة ٢٥ آيار ٢٠٠٥، راجع فى ذلك:
MEMRU TVhttp://memritv.org/search.asp?ACT-59 &p1-684.

إحباط قرارات وتطورات تمثل خطرًا من ناحيته ـ عمل حزب الله فى السنوات الأخيرة بشكل حازم على إحباط إمكانية تسارع مسألة تجريده من سلاحه. وبالإضافة إلى ذلك، عمل على تركيز شرعيته، على الأقل تجاه الخارج. على سبيل المثال، فى بداية عام ٢٠٠٦ فرض على الحكومة، عبر التهديد بالاستقالة، أن تُدخل ضمن برنامجها الوزارى أن حزب الله ليس ميليشيًا (التى يجب أن يجردها القرار ١٥٥٩ من سلاحها)، بل حركة «مقاومة» شرعية. بعد ذلك نجح فى تبديد مسألة تجرده خلال مناقشات «الحوار الوطنى»، حتى بالنسبة للقرار ١٧٠١ فرض على الحكومة عدم الموافقة على عمل القوات الدولية فى لبنان تحت البند السابع. كذلك أيضًا نجح بأن يزيل عن جدول الأعمال اليومى اللبنانى والدولى مسألة تجريده من سلاحه ـ التى طرحت فى أعقاب الحرب ـ وذلك بواسطة الأزمة السياسية التى فرضها على لبنان.

الحفاظ على الاستقلال الأمنى لحزب الله ـ استقلالية حزب الله كمنظمة عسكرية غير خاضعة لسلطة الحكومة اللبنانية، أيضًا لم تتضرر بعد حرب لبنان الثانية. صحيح أنه [تكونت] ظروف جديدة فى جنوب لبنان بعد القرار ١٧٠١، لكن هذا لم يؤد إلى تغيير فى العلاقات مع الجيش اللبنانى أو أى جهاز أمنى لبنانى آخر، التى سعت إلى الامتناع عن الاحتكاك مع حزب الله (باستثناء حالات نادرة لا تشير إلى قاعدة) أو عن أى نوع يفرض عليها.

ويستمر حزب الله فى عملية التسلح ولعب دور منظمة عسكرية واتخاذ القرارات العملياتية من دون تنسيق مع الحكومة (مثل عملية الخطف فى الثانى عشر من تموز ٢٠٠٦، التى أدت إلى اندلاع الحرب).

الوصول إلى اعتراف الساحة الدولية بأنه لا يمكن التوصل إلى اتفاق سياسى على الساحة اللبنانية من دون مشاركة حزب الله ـ على سبيل المثال: إفهام الولايات المتحدة أن حكومة لبنان لا تستطيع المصادقة على القرار ١٧٠١ من دون موافقة حزب الله، أو اجتماع إضافى «للحوار الوطنى» الذى نظم من قبل فرنسا منتصف شهر تموز شاركت فيه جهات لبنانية بما فيها حزب الله.

ولكن الميزان العام من جهة حزب الله هو ـ كما ذكرنا ـ ليس أمرًا محتومًا، كما أشرنا فى المقدمة. حزب الله معنى فى تحويل لبنان إلى بيئة مريحة أكثر لصالحه، لكى يستطيع

تحقيق أهدافه. من أجل ذلك عليه التحول إلى عنصر القوة المسيطر فى لبنان، والفوز بالشرعية الداخلية الواسعة لمركزه كقوة مسلحة تدافع عن لبنان فى وجه إسرائيل، وإزالة التهديدات المختلفة عليه وعلى سلاحه. من الصعب القول إنه - فى الظروف القائمة - أن البيئة اللبنانية مريحة من أجل تحقيق أهدافه الأيديولوچية.

وبخلاف ذلك، فى حالات كثيرة، لم ينجح حزب الله فى إثبات قوته السياسية الداخلية وفرض إرادته على حكومة السنيورة. صحيح أنه نجح بالتسبب فى شلل عمل الحكومة، لكن الأمر لم يعطه أى إنجاز محدد؛ بما فى ذلك عدم نجاحه فى إحباط إنشاء المحكمة الدولية بخصوص مقتل الحريرى (هذا الأمر كان أحد أهداف إسقاط حكومة السنيورة). طالما أن الأزمة مستمرة، فإن الشرعية الجماهيرية لحزب الله تتراجع. وبالفعل، مسألة الشرعية هى نقطة ضعف من ناحيته على الحلبة اللبنانية الداخلية؛ حتى لو لم يكن يواجه تهديداً محدداً فى الداخل.

هناك عائقان أساسيان جراء تجسيد قوة حزب الله السياسية على الساحة اللبنانية. الأول يتمثل فى منظومة سياسية صلبة معادية له، تتمتع بدعم داخلى ودولى، إلا أنها لا تخرج إلى مواجهة مباشرة معه، لكنها بالتأكيد تشكل تحديًا هامًّا. العائق الثانى يتمثل بقواعد اللعبة الداخلية فى لبنان؛ التى يعرف حزب الله أنه لا يوجد بديل عنها، ويعمل وفقًا لها.

هذه القواعد ناتجة من الظروف الخاصة بلبنان كدولة ذات استقرار ضعيف، ونفس وجودها مرتبط بالتوازن الطائفى. القاعدة الأولى هى أن لا تحاول أى طائفة السيطرة على طائفة أخرى، أو فرض إرادتها عليها. القاعدة الثانية، هى عدم التدهور إلى مواجهة داخلية عنيفة، إلى حرب أهلية، وهو خط أحمر ممنوع تجاوزه.

هذه القواعد تلزم جميع اللاعبين القيام بتسويات سياسية حذرة، واستعداد حزب الله لتبنى هذه القواعد ليس ناجمًا من القلق على مصير الدولة اللبنانية(*)، بل خشية من الانجرار إلى مواجهة داخلية، تضعف قوته وتحرفه عن أهدافه الحقيقية.

(*) هذا يعكس ما يعلنه حزب الله صراحة من أنه يقاوم من أجل لبنان واستقلال دولته (المراجع).

فى نهاية الأمر، يمكن القول إن حزب الله فشل فى استغلال مقاييس قوته المختلفة لتركيز قوة سياسية على الحلبة اللبنانية. فقوته السياسية بعيدة عن أن تكون حاسمة ويوجد قبالتها قيود كبيرة، لكنها هامة بالنسبة له (قوته) بما يكفى لإحباط أى تطورات خطيرة تجاهه(*). وطالما أن حزب الله يستفيد من الدعم الشيعى، فإنه يضمن لنفسه التأثير على الحلبة السياسية فى لبنان.

التوازن العام

طور حزب الله طوال سنوات وجوده قوة شاملة مكنته من مواجهة التحديات المختلفة من الداخل والخارج، واستطاع أن يتحدى خصومه وأن يتحول فى نهاية الأمر إلى موقع قوة مهم على الحلبة الإقليمية، وترتكز هذه القوة على عدة أسس، وأهمها المساعدة الخارجية الإيرانية والسورية وتأييد الطائفة الشيعية فى لبنان. كما أن مقاييس القوة الشاملة لحزب الله منوعة هى أيضًا، فحزب الله يتمتع بقوة عسكرية، واقتصادية، وقوة إعلامية وسياسية. صورة توازن القوة التابعة لحزب الله لا تكون كاملة من دون الأخذ بالحسبان المميزات النوعية لحزب الله كمنظمة، ديناميكية مرنة، تتكيف مع المتغيرات، وتستطيع التعلم، ومؤدبة، ومتماسكة داخليًا، ومتمسكة بالأهداف وبالأيديولوچية. ويوجد بين مقاييس القوة المختلفة علاقات متبادلة وثيقة، تجتمع فى نهاية الأمر لتصل إلى قوته الشاملة.

لكن حزب الله يمتلك بعض نقاط الضعف فى هذه القوة، من بينها ما يتعلق بنفس الأسس التى تستند عليها قوته. ويبدو أن المس بأحدها لا يؤدى إلى القضاء عليه، لكنها بالتأكيد تضعفه، وتسبب له تحولاً فى المهام، حيث سيكون عليه الحسم بين كونه حزبًا سياسيًا داخليًا لبنانيًا، يمتلك منظومة اجتماعية لرفاه الطائفة (الشيعية)، وبين كونه حركة أيديولوچية تعمل على التغيير فى المنطقة، ولديها جناح عسكرى.

(*) وهذا هو جوهر فلسفة «الممانعة» التى يتبناها حزب الله. والأطراف الأخرى التى تجد نفسها فى موقف أضعف من تحقيق انتصار حاسم على الطرف الإسرائيلى (المراجع).

نقطة ضعف أخرى مخيفة فى قوة حزب الله ؛ إذ طالما أنه يتعاظم ، ويتسع ويتحول إلى منظمة متعددة المجالات والمهام، ويشغل منظومات إعلامية وثقافية ، فإنه يبقى على الكثير من الآثار على الأرض ، الأمر الذى يضعه عرضة للضرب . بالإضافة إلى ذلك ،[فإن] التوسع والتعاظم يمكن أن يؤديا إلى فقدان الليونة ، والتصلب فى البيروقراطية ، وجعله أكثر سياسيًا ، والتعلق باعتبارات منوعة .

* * *

جدول ميزان قوة حزب الله

نقاط القوة	نقاط الضعف
دعم خارجي ضخم من سوريا وإيران	الارتباط بالدعم الخارجي
زعامة نصر الله	فقدان بديل ظاهر للعين لزعامة نصر الله
عمل شيعي مؤيد	تآكل متزايد في شرعيته من جهات لبنانية غير شيعية
الظروف الفريدة اللبنانية كدولة ضعيفة	دعم دولي وإقليمي للحكومة اللبنانية
قوة عسكرية	في نظر الولايات المتحدة حزب الله هو جزء من «محور الشر»
قوة سياسية على الحلبة اللبنانية تنعكس على مركزه على الحلبة الدولية	الاتجاه للمأسسة والتسييس
قوة اقتصادية اجتماعية قوة إعلامية	علاقة مباشرة بين الارتفاع في حجم دوره وبين مدى إلحاق الضرر به
تماسك أيديولوجي وتنظيمي داخلي	
التوازن الداخلي في لبنان	
قدرة التكيف مع الظروف المتغيرة	

الفصل الثالث

تــداعيــات الدوائــر الخــارجــية على الوضع الاستراتيجي لحزب الله

تؤثر العلاقات المتبادلة التى يقيمها حزب الله مع الدوائر المحيطة القريبة والبعيدة، على موقعيته الإستراتيجية وعلى قوته. والحديث هنا عن الدوائر الشيعية (داخل لبنان) الدائرة اللبنانية، والدائرة الإقليمية، والدائرة الدولية. سيحلل هذا الفصل البيئة الاستراتيجية التى يعمل فيها حزب الله، والتحديات الماثلة أمامه.

الدائرة الشيعية ـ مسألة استقرار التأييد الطائفي

«أن تكون شيعيًا يعنى أن لا تتساءل حيال ماهية النصر[...] والتسليم بخراب بلدك أمام عينيك[1]». والتأييد الذى يحظى به حزب الله في الطائفة الشيعية هو، كما ذكرنا، واحد من مصادر القوة الأهم فى نظره. وهذا التأييد هو مصدر شرعيته كمنظمة لبنانية ومنصة لتحقيق أهدافه السياسية والأيديولوجية. بيد أنه وعلى الرغم من الصلة الظاهرية

(١) مقالة كتبتها البروفسور منى حرب، وهى مقالة لاذعة ضد حزب الله، والكاتبة محاضرة فى جامعة بيروت، النهار ٨/٨/٢٠٠٦. [وهى من أنصار ١٤ آذار من لبنان ــ المراجع].

للطائفة مع الحزب، تجرى فى لبنان عمليتان مركزيتان فيهما احتمال تقويض مكانة هيمنة الحزب، على الطائفة، وعلى قدرته على تجنيدها لاحتياجاته، لمدة طويلة.

براعم استعادة متدرجة لسلطة الدولة وسيادتها

يبرز هذا المنحى بصورة أساسية فى المناطق الشيعية فى جنوب لبنان، التى تمتعت على مدى سنوات بمكانة تشبه الحكم الذاتى برعاية حزب الله. يكمن فى ذلك إمكانية إصلاح خطأ تاريخى بسببه كانت الطائفة الشيعية على مدى سنوات مديدة شريكة هامشية ومهضومة الحقوق فى الدولة اللبنانية. العملية، التى تسارعت بعد حرب لبنان الثانية، قد تكون طويلة ومركبة. وهى تتجلى الآن فى انتشار الجيش اللبنانى فى الجنوب بعد غياب طويل ــ وهى خطوة تعنى تحمل المسؤولية الأمنية عن الجنوب، وسد الفراغ السلطوى الذى سمح بنمو ميليشيات كحزب الله.

تعبير آخر عن هذا الترميم، هو محاولة الحكومة اللبنانية العمل على تأهيل المناطق الشيعية التى تضررت فى الحرب. [وهى] محاولة تصطدم من مدة لمدة بصعوبات بيروقراطية كثيرة. الحكومة، التى حصلت على مساعدات مالية دولية كبيرة لهذا الهدف، تعهدت بدفع مبلغ ٥٣ ألف دولار لكل عائلة شيعية تضرر منزلها (حزب الله خصص ١٢ ألف دولار سبق ودفعها)، وفى المقابل تعمل على ترميم البنية التحتية التى تضررت فى المناطق الشيعية.

فى الواقع، الشلل الذى فرضه حزب الله على عمل الحكومة والبرلمان يعرقل قدرة الحكومة على تنفيذ تعهداتها، وحزب الله لا زال الجهة المهيمنة على أعمال الترميم ــ رغم أنها بعيدة عن الانتهاء. مع هذا، فإن نفس استعداد الحكومة لتحمل المسؤولية المباشرة عن ترميم المناطق المتضررة هو بمثابة إشارة مقلقة لحزب الله، وتقويض لاحتكاره مساعدة الطائفة التى تضمن [أى المساعدة] ولاءها له. على أية حال، ليس لدى الشيعة اليوم خيار سوى الاعتماد على المساعدات التى يقدمها لهم حزب الله من أجل الترميم.

إن عملية إعادة (سلطة الدولة) لن تكون كاملة، ولا يمكنها أن تضمن اندماج الشيعة فى لبنان. وهذا فى الحقيقة فحص مستجد لاتفاق الطائف ـ وثيقة دستور الدولة اللبنانية فى عهد ما بعد الحرب الأهلية ـ يشمل إفراغ أحد بنوده الذى يتناول إلغاء الطائفية من مضامين عملية.

فى الظروف الحالية هناك فجوة بين الوزن الديموغرافى والوزن السياسى للطائفة وبين مستوى تمثيلها فى مؤسسات الدولة ـ الوظيفة الأرفع المحفوظة للشيعة هى رئاسة المجلس النيابى، وفى نفس المجلس للطائفة ٢٧ مقعدًا فقط، من بين ١٢٨ حسب المنسب الطائفى القائم فى الدولة (حوالى ٢١٪ فقط).

هذه الفجوة تحدث معضلة صعبة لبقية الطوائف فى لبنان ـ فمن جانب، يقود الوضع القائم إلى تعميق التوترات الطائفية، وغياب الاستقرار فى الدولة، ومن جانب آخر، [فإن] التغيير فى صورة تمثيل الطائفة الشيعية فى مؤسسات الدولة إلى حد إلغاء التمثيل الطائفى سيعزز حزب الله والصبغة الإسلامية الراديكالية للبنان. إن إلغاء التمثيل الطائفى يتساوق مع طموح حزب الله إلى الانتقال من الديمقراطية الطائفية إلى الديمقراطية بحسب مبدأ إنسان واحد ـ صوت واحد، يمكنه فى إطارها استغلال التفوق الديموغرافى للشيعة لصالحه.

لا غرو إذن أن حزب الله هو الذى يطرح على جدول الأعمال الحاجة إلى إعادة درس مكانة الشيعة فى لبنان. ولأجل ذلك، يستخدم شعور الإجحاف بحق الطائفة كوسيلة ضغط على الحكومة، وهدفه هو دفع أجندته إلى الأمام ـ فى المرحلة الأولى طلب حكومة وحدة يكون فيها للكتلة الشيعية بقيادته حق نقض قرارات الحكومة، وبذلك تعطيل أى خطوة فيها ما يمس بمصالحه.

البحث فى الطائفة الشيعية عن بديل لحزب الله

الطائفة الشيعية فى لبنان بعيدة عن أن تكون كتلة متجانسة وموحدة حول حزب الله وأجندته الراديكالية؛ مثلما يمكن أن يتبدى الأمر من سياسة الشارع التى يديرها حزب الله، والتى تنجح فى إخراج جمهور المؤيدين فى تظاهرات ضد الحكومة. صحيح أن

استطلاعات الرأى التى أجريت بعد حرب لبنان الثانية أظهرت دعم أكثر من ثلثى الطائفة للحزب ومواقفه، إلا أن هذه الاستطلاعات تدلل على أن النواة الصلبة الداعمة للحزب لا تزيد عن أكثر من ٢٥٪ إلى ٣٠٪. هذا يعنى أن غالبية أبناء الطائفة الشيعية يمكن أن يتخلوا عن تأييدهم للحزب إذا ما جد بديل أنسب عنه ــ ربما عن طريق زيادة حجم التأييد لأمل، وبشكل خاص إذا استمرت حالة الطريق السياسى المسدود التى يقود حزب الله الطائفة إليها، إلى جانب بطئه فى أعمال الترميم[1].

وبالفعل، القوة السياسية الثانية فى الأهمية بعد حزب الله هى حركة أمل بقيادة نبيه بري. هذه الحركة ــ التى كانت الجهة المهيمنة فى الطائفة الشيعية لغاية مطلع التسعينيات من القرن الماضى وخصم مرير لحزب الله ــ فقدت أسبقيتها للحزب وضعف تأثيرها. مع هذا، تحافظ على عدة نقاط قوة تقليدية فى جنوب لبنان، وعلى ميكانيزم حزبية منظمة، وبإمساك قوى بمؤسسات السلطة والسيطرة على ميزانيات الحكومة. بسبب ضعفها اختارت أمل الارتباط فى السنوات الأخيرة بحزب الله فى حلف سياسى، لكنهما ما زالا حركتين مختلفتين، وليس دائمًا هناك اتفاق فى الرأى بين زعيميهما رغم صلة كليهما بسوريا.

وهكذا، فإن أمل هى حركة ذات توجه علمانى طائفى تتماثل مع الدولة اللبنانية. بيد أنه، وبخلاف الصورة النقية والموجهة أيديولوجيا لحزب الله، ينظر إلى أمل ورئيسها كجزء من النظام الفاسد وغير الناجع.

فى المقابل، بدأت تبرز فى السنوات الأخيرة، سيما بعد الانسحاب السورى من لبنان، أصوات مختلفة فى الطائفة الشيعية، فى الأساس من الطبقة الوسطى ــ مثقفون، وسياسيون، ورجال دين، ينتقدون علنًا وبشدة حزب الله. شمولية حزب الله الكاسحة، المسماة «فاشية إسلامية»، عتمت أصواتًا داخل الطائفة الشيعية تنتقد تصرفات حزب الله (خصوصًا خلال حرب لبنان الثانية) والتى تتعارض حسب قولها ومصلحة لبنان، وكونه أداة بيد إيران وسوريا.

غير مرة أعربت هذه الجهات عن خشيتها من عدم كون الطائفة الشيعية شريكة فى العملية التاريخية لإعادة بناء الدولة اللبنانية ـ استمرارًا لــ «ثورة الأرز» فى مطلع العام

---

(١) زيسر، فى كتاب الرن وبروم، صفحة ١٥٤.

٢٠٠٥، التى ساهمت فى خروج سوريا من لبنان ــ التى تجتاحها. موجة عكرة من التطرف. مع هذا، الحديث عن أصوات معدودة، بعضها منظم بشكل ركيك، وتمثل محافل فى الجمهور الشيعى قلقة من تعاظم حزب الله الراديكالى وخائفة من أمل التى عقدت صلة معه. هذه المحافل لا ترى فى أىٍّ من هذين الحزبين حاضنة سياسية مناسبة، ولا زالت تبحث عن طريقها فى إطار الدولة اللبنانية(١).

من أجل إعطاء صورة كاملة عن تركيبة الطائفة الشيعية يجدر ذكر الشيخ محمد حسين فضل الله، والعائلات المحترمة، والأمين العام لحزب الله صبحى الطفيلي. الشيخ فضل الله هو مرجع دينى كبير بالنسبة للكثيرين فى الطائفة الشيعية فى لبنان (بما فى ذلك حزب الله) وخارجه، وهو مركز تأثير مستقبل ذو موقف انتقادى لإيران راعية حزب الله(٢). العائلات المحترمة أدارت بصورة تقليدية شؤون الطائفة لغاية ثمانينيات القرن الماضى وهمشت مع صعود الحزبين الشيعيين الكبيرين: أمل وحزب الله. بعضها ربط مصيره بحزب الله وبأمل، وبعضها يحتفظ بقاعدة قوية محلية ومحدودة(٣).

صبحى الطفيلى ينتقد انتقادًا لاذعًا غياب الهوية اللبنانية للحزب، وتحوله إلى أداة بيد إيران وسوريا. مع هذا، فإن أيًا من هذه الجهات بحد ذاته لا يشكل تهديدًا لمكانة حزب الله فى الطائفة الشيعية.

تحتفظ الطائفة الشيعية، بسبب وزنها الديموغرافى والسياسى، بمفتاح مستقبل صبغة لبنان. ولا زالت الطائفة تجد صعوبة فى الجسم الجماعى لماهية هدفها النهائي: هل تعزز مكانتها السياسية والاجتماعية فى إطار الديمقراطية الطائفية اللبنانية (بروحية أهداف أمل)، أو تلعب دورًا فى تحقيق الرؤية الطوباوية لحزب الله فى إقامة دولة إسلامية على الطراز الإيرانى، وفى الصراع على صياغة صورة المنطقة.

---

(١) انظر:

David Schenker, Shiites adgainst Hezbollah, The Washington Institute for Neae East 2006/11/Policy. 13

(٢) انظر:

Hizbollah: Rebel without a Cause? International Crisis Group, Middle, East Briefing, .,14/pp 12 ,2003/7/30

(٣) هرئيل ــ حروب حليفة، القوة التقليدية وتحدياتها: العائلات التقليدية فى الزعامة الشيعية فى لبنان، ١٩٦٠ ــ ٢٠٠٤، وهى دراسة ماجستير نوقشت فى جامعة تل أبيب ٢٠٠٤.

اليوم، لدى حزب الله وإلى حد كبير احتكار للوضع الأمنى للطائفة الشيعية ولتقديم المساعدات الاجتماعية لها؛ بشكل يهمش أى بديل سياسى آخر. هذه صفقة شاملة تدخل عبر الباب الخلفى إيران ومصالحها إلى لبنان. هذا الوضع يحول الطائفة الشيعية فى لبنان إلى بيدق فى الصراع الإقليمى بين إيران والولايات المتحدة وعامل فى تطرف العلاقات بين السنة والشيعة وتوتر بين الطائفة (الشيعية فى لبنان) وبين الدولة، التى لحزب الله مصلحة فى الحفاظ عليها رغم تصريحاته.

الدائرة اللبنانية ـ علاقات مركبة بين الدولة وحزب الله

«عندما تصبحون دولة، عندها تعالوا واطلبوا منا أن لا نكون دولة داخل الدولة»[1].

هناك توتر بنيوى بين الدولة اللبنانية وحزب الله مصدره تعارض المصالح بين الطرفين؛ وجود طرف وتحقيق أهدافه مرتبط بتحجيم وإضعاف الطرف الثاني. حزب الله يطمح لتحويل لبنان إلى دولة «مقاومة» إسلامية مقربة من سوريا وإيران، بينما تعمل الحكومة اللبنانية، بقيادة تكتل الغالبية (تيار ١٤ آذار) وبمساعدة دولية، على تأسيس لبنان كدولة يوجد فيها ستاتيكو (حالة راهنة) بين الطوائف المختلفة ومقربة من الغرب والمعسكر العربى المعتدل.

فى السنوات الأخيرة، احتد هذا التوتر بسبب عدة مجريات (التفصيل فى الفصل الثاني) أصبح جراءها المحيط الإستراتيجى اللبنانى أقل راحة لحزب الله. الدولة اللبنانية ـ التى كانت لغاية الانسحاب السورى ـ مجرد ختم بيد دمشق، منحت فى هذا الإطار الشرعية لحزب الله فى إدارة الصراع ضد إسرائيل باسمها ـ أرادت بعد الانسحاب تأسيس موقعها كدولة مستقلة وسيادية، ضمن مطلب إعادة فحص مكانة حزب الله كمنظمة مسلحة.

حرب لبنان الثانية وعدم الاستقرار السياسى الذى ساد بعدها يرمزان إلى تدهور فى العلاقات المركبة بين الدولة والحزب. لقد فجرت الحرب الاتفاق غير المكتوب بين

(١) نصر الله تليفزيون المنار ٨ نيسان ٢٠٠٧.

الطرفين والذى بموجبه تسلم الدولة اللبنانية بوجود الحزب ما دامت عملياته لا تتسبب بالضرر لها. حزب الله، الذى أدرك أن شرعيته بعد الحرب آخذة فى التآكل، وجه قوته إلى الداخل فى جهد ــ فاشل حتى الآن ــ لاستبدال السلطة. وبالمناسبة، عمَّق حزب الله بذلك الفجوة الطائفية فى الدولة بين السنة والشيعة[*].

هناك من يرى فى الصراع السياسى الذى يديره حزب الله ضد حكومة السنيورة على طابع لبنان ومستقبله على أنه المرحلة الثانية من حرب لبنان. على أية حال، الحديث عن صراع مصيرى بالنسبة لحزب الله على وجوده[1].

فى هذا الواقع، يعكس تعاطى حزب الله مع مؤسسات الدولة اللبنانية تناقضًا، يعبر عن التوتر الذى يميز إدارة الحزب فى الوسطية بين بعده الأيديولوچى، وبين بعده اللبنانى. فمن جانب يعترف حزب الله ظاهريًا بوجود الدولة اللبنانية ويسلم بها، بل وحتى يمنحها شرعية فى نفس اندماجه منذ سنة ١٩٩٢ فى مؤسساتها الدستورية (وهو أمر غير عادى بالنسبة للحزب الذى تحدث فى الثمانينيات عن إقامة الجمهورية الإسلامية).

أكثر من ذلك: حزب الله يدعى تمثيل مصلحة لبنان، ويستخدم على نطاق واسع خطابًا وطنيًا لبنانيًا لتبرير وجوده كمنظمة عسكرية تدافع عن الدولةومصالحها على مستوى التصريحات، نصر الله يخضع نفسه للدولة (لكن ليس لأى حكومة) ويكرر الإعلان أنه فى اللحظة التى تكون فيها دولة قوية مع جيش قوى قادر على الدفاع عنها من إسرائيل سينزع حزب الله سلاحه[2].

ومن جانب آخر، فإن مقاربة حزب الله للدولة اللبنانية هى ذرائعية. فبخلاف غالبية الأحزاب السياسية ــ الطائفية فى لبنان (بما فيها أمل الشيعية)، التى ترى فى مؤسسات

(*) هذا ما تأمله إسرائيل وتحض عليه، ولكن لا توجد حتى الآن مؤشرات قوية على اتساع الفجوة بين السنة والشيعة فى لبنان بالصورة التى يتحدث عنها المؤلف (المراجع).

(١) إيال زيسر، فصل فى كتاب الرن وبروم، صفحة ١٧٤،

Amal Saad-Ghorayeb, In Their Own Words: Hizbollah's Strategy in the Current Confontation, Carngie Edowment for International Peace, Policy Outlook 12/2007.

(٢) «الحل الوحيد للمقاومة هو أن تتوحد دولة قوية وجيش قوى يشعر الشعب اللبنانى من خلالها أن الجيش قادر على مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان ــ أقوال نصر الله فى تليفزيون المنار ٨ نيسان ٢٠٠٧.

الديمقراطية الطائفية اللبنانية الإطار الوحيد لدفع أهدافها قدمًا، بالنسبة لحزب الله المشاركة فى مؤسسات الدولة ليس هدفًا بحد ذاته. السياسة اللبنانية وتحقيق قوة فى إطارها هما هدفان ثانويان. فى الأساس، إنها منصة لمأسسة شرعية تجاه الداخل وتجاه الخارج، وتعطيل إجراءات غير مرغوبة من قبل الحكومة، وحماية «سلاح المقاومة» ودفع أجندته الأيديولوچية قدمًا.

وهكذا، فإن خطابه اللبنانى يهدف لتأسيس مكانته كمنظمة لبنانية شرعية، ولا يعبر عن تطابق عميق مع الدولة ومع مبادئها الديمقراطية الطائفية التى تبلورت فى لبنان، والتى يسعى إلى تغييرها من الداخل [1].

حزب الله مستعد للتسليم بوجود الدولة ما دامت لا تقف فى طريقه ولا تمس باستقلالية أمنة الذاتى، والسياسى والاجتماعى، كلما ثارت فى حزب الله الخشية من أن الحدود بينه وبين الدولة عرضة للتصدع. انبرى أمين عام حزب الله نصر الله إلى التحديد للدولة أين تمر الحدود فى العلاقات مع الحزب. هكذا بعد الحرب وقرار نشر الجيش اللبنانى فى الجنوب، حيث حدد نصر الله أن على الجيش أن يدافع عن لبنان من إسرائيل، ولا ينفذ أى مهمة أخرى تتصل بالساحة اللبنانية الداخلية (مثلاً تجريد حزب الله من سلاحه)[2].

لا ينفى نصر الله أن حزب الله يقدم خدمات للجمهور بدل الدولة، لكنه يقول دفاعًا أن هذا الوضع ناشئ لأن الدولة لا تقوم بوظيفتها فى المجالين: الأمنى والاجتماعى (نحن لا نشكل بديلاً للدولة، لكن عندما تغيب الدولة علينا أن نكون حاضرين)[3]. إذن، حزب الله غير معنى بتعزيز سيادة وقوة الدولة اللبنانية؛ حيث إن ضعفها هو الضمانة

---

(١) انظر أمل سعد غريب:,Amal Saad-Ghorayeb, Hizbu'llah-Politics and Religion, Pluto Press 2002, pp 112.

(٢) أكد نصر الله فى هذا الصدد أن مهمة الجيش هى الدفاع عن الدولة (بل هو قلص المهمة للدفاع عن الاختراق البرى). بكلمات أخرى لا يرى حزب الله بتواجد الجيش اللبنانى فى الجنوب كتعبير عن سيادة الدولة، بل كجزء من تنفيذ القرر ١٧٠١، مقابلة مع نصر الله أجراها معه التليفزيون الجديد ٢٧ آب ٢٠٠٦.

(٣) نفس المصدر.

للحفاظ على قوته. وعليه، للحزب ـــ كما لسوريا وإيران ـــ مصلحة أساسية فى الحفاظ على هذا الضعف(*).

وعلى نحو متناقض أيضًا [فإن] دولة ضعيفة أكثر من اللازم، كالتى استقرارها عرضة للخطر، ليس وضعًا محبذًا بالنسبة لحزب الله. ذلك، لأن دولة كهذه لا يمكنها أن تحافظ ـــ ولو بصورة اعتبارية ـــ على التوازن الطائفى، الذى هو مفتاح الاستقرار. ليس لحزب الله مصلحة فى التدهور، وبالتأكيد ليس بحرب أهلية يمكن أن تؤدى إلى انهيار السلطة المركزية، وفوضى داخلية ونماء منظمات الجهاد العالمى، التى قد بدأت بضرب جذورها فى لبنان (مثلما تجسد فى المواجهة الشديدة التى اندلعت فى أيار ٢٠٠٧ بين الجيش اللبنانى ومنظمة فتح الإسلام المقربة من القاعدة، واستمرت أكثر من أربعة أشهر)، ويمكن أن تتحول إلى بديل سياسى بالنسبة لجزء من السنة فى لبنان، أو حث تدخل جهات أجنبية. فى حالة كهذه يمكن أن يفقد تمامًا (حزب الله) الشرعية فى الداخل، وبشكل خاص إذا ما نظر إليه كمسؤول عن التدهور، وهو سينجر إلى صراع داخلى يدهور مكانته إلى مكانة ميليشيا لبنانية تقاتل لبقائها وبقاء طائفتها. فى ظروف كهذه سيجد صعوبة فى مواصلة المواجهة مع إسرائيل.

بناءً عليه، أيضًا فى سياسات السير على الحافة التى يديرها نصر الله مع حكومة السنيورة، التى تهدف إلى إحداث تغيير فى قواعد اللعبة السياسية، يحرص على تخفيض مستوى اللهيب قبل أن «تفور الطبخة»، وفى المقابل يحرص على الحفاظ على قنوات حوار مفتوحة مع خصومه السياسيين(١).

ولكن، هل إن لبنان فعلاً يهدد حزب الله؟ من الصعب القول إن الدولة اللبنانية تشكل تهديدًا مباشرًا، ماديًا، لوجود حزب الله كمنظمة مسلحة، وهو لا زال يحتفظ بقوة كافية لردع ومنع أى خطوة عملية لنزع سلاحه. بالعكس، الحكومة اللبنانية مدركة بالتأكيد لهشاشة الاستقرار فى الدولة وخطر التدهور كنتيجة لمواجهة محتملة معه فى المجال العسكرى، وبالتأكيد عدم نزع سلاحه بالقوة.

(*) هذه وجهة نظر المؤلف، وتوجد وجهات نظر أخرى تؤكد أن إسرائيل تريد جميع الأطراف اللبنانية ضعيفة بما فيها الدولة. وهنا مكمن المعضلة (المراجع).

(١) مثلاً، أمر نصر الله بالمحافظة على النظام عندما وقعت تصادمات عنيفة بين مؤيديه وبين مؤيدى الحكومة فى ٢٥ كانون الثانى عام ٢٠٠٧، خلال الخطوات الاحتجاجية التى نظمها حزب الله وخرجت عن السيطرة، ووصف نصر الله المحافظة على النظام العام بالواجب الدينى. يديعوت ٢٥ كانون الثانى ٢٠٠٧.

فضلاً عن ذلك، من المحسوم لدى كل جهات القوة فى لبنان أنه فعليًّا ليس هناك أى جهة يمكنها الثبات عسكريًّا أمام حزب الله، بما فى ذلك الجيش اللبنانى، الذى سياسته الابتعاد عن الخلافات ذات الطابع الطائفى.

فى الواقع، حزب الله ليس قلقًا من التهديد المباشر، بل أساسًا من التهديد غير المباشر الذى يعكسه السجال الجماهيرى المشحون على شرعية حزب الله. كما أن الحزب قلق من عملية ترميم وسيادة الدولة اللبنانية، التى تتجلى فى جهود الحكومة لتعزيز الجيش وبقية الأجهزة الأمنية من خلال مساعدات دولية.

سلطة لبنانية مركزية قوية، فى خدمتها جيش وأجهزة أمنية قوية جدًّا معناها تقييد معتد به بهامش مناورة حزب الله فى كل الدولة. سلطة كهذه، يمكن أن تجعل وجود الجيش على امتداد الحدود الجنوبية فعالاً (وبذلك تقويض مزاعم حزب الله أن الجيش لا يمكنه أن يدافع عن الدولة)، وتقليص تهريب السلاح الذى مصدره سوريا، ومراقبة خطوات حزب الله داخل الدولة. مع هذا، [فإن] السلطة المركزية فى لبنان ـ رغم اهتمامها بذلك ـ لا زالت بعيدة عن تحقيق هذه الأهداف. صحيح أنها تنجح من مدة لمدة فى كبح حزب الله عن مزيد التعزيز لمكانته السياسية فى لبنان، إلا أن حزب الله لا يألو جهدًا لإضعاف الحكومة الحالية كجزء من جهوده ليضمن لنفسه حكومة لبنانية مريحة ومتعاطفة مع الحزب وأهدافه. على أية حال، لم يقل أىٌّ من الطرفين الكلمة الأخيرة فى العلاقة التبادلية بين الحزب والدولة.

الدائرة الإقليمية ـ الصراع على صياغة الشرق الأوسط

«يمكن للبنان أن يبدو كخدش صغير بالمقارنة مع العالم العربي، لكن هذا جرح حساس بوجه خاص يمكن أن يحرك كل مجرى الأمور فى العالم العربى»[(١)].

لبنان، إلى جانب العراق والساحة الفلسطينية، هو إحدى ساحات الصراع على صياغة صورة الشرق الأوسط بين المعسكر السني، المسمى أيضًا «محور الدول المعتدلة»

(١) طلال سلمان، «العامل العربى المفقود فى لبنان»، جريدة الأهرام، ٦ كانون الثانى ٢٠٠٧.

(السعودية ، مصر، الأردن، دول الخليج، تيار الرابع عشر من آذار فى لبنان برئاسة كتلة المستقبل السنية)، المدعوم من قبل الولايات المتحدة، ودول الاتحاد الأوروبى وإسرائيل، وبين «محور المقاومة»، الذى يشمل إيران، وسوريا وحزب الله (وهناك من يضمنه أيضًا حماس ومنظمات رفض فلسطينية أخرى).

يمكن الإشارة إلى ثلاثة أبعاد مركزية لفحص موقعية حزب الله الاستراتيجية فى الساحة الإقليمية: مقدار تماسك «محور المقاومة»، ومقدار قدرة المعسكر العربى السنى على كبح «محور المقاومة»، وتأثيرات بؤر ملتهبة أخرى فى الشرق الأوسط.

تماسك «محور المقاومة»

إن دعم سوريا وإيران يشكل من ناحية حزب الله، كما ذكرنا فى الفصل الأول، عمقه الإستراتيجى. وعُنصر مهم فى قوة حزب الله ينبع ـ على حد سواء ـ من العلاقات الثنائية مع سوريا ومع إيران كلٍ على حدة، ومن وجود المثلث الاستراتيجى المؤلف من هؤلاء اللاعبين الثلاثة. المنطق المنظم لهذا المثلث هو معارضة هيمنة الولايات المتحدة وأجندتها بأبعادها المختلفة ولممثليها فى الشرق الأوسط. تماسك هذا المثلث يبدو صلبًا، بل وتوثَّق مؤخرًا. ولكن الفحص عن قرب يكشف أن أضلاعه ليست متساوية النسبة لحزب الله.

فإيران كقوة عظمى إقليمية، هى من دون شك عماد فى هذا المثلث، وتأثيرها على الساحة الإقليمية يتعزز. فى ضلع إيران ــ حزب الله ، [نجد] منظومة العلاقات مستقرة وحميمة. وفى الوضع الحالى من الصعب الافتراض أن تقرر إيران قطع صلاتها بحزب الله أو المس بقوته، باستثناء حالة تغيير جوهرية فى الساحة الإيرانية الداخلية إلى حد انهيار الجمهورية الإسلامية.

وعلاوة على ذلك، يبدو أنه ليس هناك استعداد فى المجتمع الدولى فى هذه المرحلة لممارسة ضغوط شديدة ــ بين خطوة عسكرية وبين فرض عقوبات مهمة ــ بهدف الدفع نحو تغيير فى سياسة إيران الداعمة للإرهاب، بما فى ذلك حزب الله. وسائل الضغط

هذه (مثل قرارى مجلس الأمن ١٧٣٧ و١٧٤٧) محفوظة كخيار فيما يتصل بسياسات إيران النووية.

مع هذا، لإيران نقاط ضعف غير قليلة فى المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية، ومن المحتمل أن تؤدى ـ فعلاً ـ عقوبات اقتصادية مهمة إلى أن يكون بيد إيران موارد أقل من أجل دعم حزب الله[١].

فضلاً عن ذلك، المصالح القومية لإيران لها تأثير على مستوى اللهيب فى الساحة اللبنانية ولها أولوية على مصالح حزب الله. فى الماضى، كبحت إيران حزب الله لاعتبارات كهذه، أو كنتيجة لضغوط دولية، لكن من دون أن يجر الأمر إلى تغيير مبدئى فى العلاقة مع حزب الله[٢]. أيضًا اليوم، سعى إيران لاستكمال برنامجها النووى يساهم، ـ هذا ما يبدو ـ فى تهدئة الساحة اللبنانية.

فى مقابل هذا، فى العلاقات فى ضلع سوريا ــ حزب الله؛ ليس البعد الأيديولوچى، الديني، الشيعى، والالتزام [هو البعد المؤثر] كما فى العلاقات بين حزب الله وإيران. من نواح كثيرة هذه العلاقات هى بمثابة زواج مساكنة. هذا على الرغم من أن العلاقات بين حزب الله وسوريا ترسخت بصورة مهمة فى عهد بشار الأسد. عن هذه العلاقات قيل إن سوريا هى أكثر ولاءً لحزب الله مما هو موال لسوريا[٣].

بيد أن سوريا تختلف فى الكثير من الأبعاد عن إيران وعن حزب الله لناحية توجهها الأيديولوچى والسياسى والاجتماعى. هى تقيم علاقات دبلوماسية مع الولايات المتحدة، وهى جزء من العالم العربى، فيها نظام علمانى وغالبية سنية، وهى ليست

---

(١) يوسى كوفرفاسر «نقطة الضعف لإيران وطرق وقف البرنامج النووى ١٠ تموز ٢٠٠٧، موقع مركب القدس للشؤون السياسية راجع:

tp:www.jcpa.org.il/JCPA/Templates/show[age.asp?DBID-1&LNFID-T+ID-178&FID-378PID-0&IID-6240; Shmuel Even, The Iranian Nucleaar Crisis: The Implications of EWconomic Sanctions, INSS, Tel Aviv Notes 7/7/2006.

(٢) خلال القصف المكثف الذى قام به حزب الله تجاه قطاع هار دوف خلال عملية السور الواقى نيسان ٢٠٠٢، تدخلت إيران بهدف كبح حزب الله، وصرح وزير الخارجية الإيرانى أنه من الممنوع أن تعطى إسرائيل الذرائع من أجل مهاجمة لبنان وسوريا.

(٣) الحكيم صفحة ٣٦.

شريكة فى تصريحات إيران فى مسألة تدمير إسرائيل، وهى مستعدة للاعتراف بوجودها والدخول معها ـ على الأقل بشكل مصرح به ـ فى مفاوضات سياسية.

هذا هو الفارق الجوهرى: لسوريا ـ بخلاف إيران وحزب الله ـ إمكانية الاختيار بين خيار المقاومة وبين خيار السلام من دون أن تضطر للمرور فى تحولات جوهرية فى طابع نظامها. لذلك، ينظر إلى سوريا فى عينى خصوم «محور المقاومة» كمن فى مقدورها تفكيك المثلث الإستراتيجى ودك إسفين فى «الهلال الشيعى» فى الشرق الأوسط(*).

ليس فقط إمكانية انتخاب سوريا لـ (خيار) بين الخيارات تهدد تماسك معسكر المقاومة، بل وأيضًا (تهدده) قدرتها [المحدودة] على احتمال الضغوط الخارجية. تصرفات سوريا أظهرت أن الضغط الخارجى عليها يمكن أن يؤدى إلى تغيير سياستها والتعاون[1]. صحيح أن الحلف الإستراتيجى مع إيران يفترض أن يمنح سوريا طول نفس، لكن ليس فى ذلك ضمانة لكل وضع. ضغط كهذا يمكن أن تكون له تجليات مختلفة: عقوبات اقتصادية مهمة (التى يمكن أن تكون كارثية للاقتصاد السوري، وتبعًا لذلك أيضًا على استقرار النظام)، أو التهديد بعملية عسكرية.

وشبيهًا بإيران ـ أيضًا ـ [فإن أى] تغيير فى النظام فى سوريا يمكن أن يؤثر على علاقات سوريا مع حزب الله، خصوصًا إذا كان التغيير متصلاً بسقوط النظام العلوى وصعود قوى سنية، فما بالك إذا كانت قوى سنية متطرفة مثل «الإخوان المسلمين» الناشطين فى سوريا.

فى هذه المرحلة، لا يبدو أن هناك خطرًا مهمًا على استقرار النظام فى سوريا ولو كان هذا النظام يواجه غير قليل من التحديات التى يمكن أن تؤثر على استقراره. إن التغيير فى النظام يمكن أن يتسبب بالإضرار بالارتباط بالعالم الشيعى الذى يمثله حزب الله وإيران، لكن ليس بالضرورة بالارتباط بالساحة اللبنانية؛ حيث إن سوريا ستكون على صلة بلبنان فى ظل أى نظام كان فيها.

(*) لاحظ أن دول محور الاعتدال ـ كما تسمى ـ هى التى يحذر حكامها دومًا من خطر الهلال الشيعى، وليس خطر نجمة داود (المراجع).

(1) هناك عدد من النماذج. فى تشرين أول ١٩٩٨، وبعد تهديد عسكرى من جانب تركيا، اقتنعت سوريا بتسليم زعيم المعارضة الكردية عبد الله أوجلان، وفى ٢٠٠٣ مع بداية الحرب فى العراق أقنعت تهديدات الولايات المتحدة الأمريكية بشار الأسد بوقف تأييده لصدام حسين، وخلال أعوام ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥ أدى الضغط الدولى إلى انسحاب سوريا من لبنان.

التغيير فى الموقع الإستراتيجى لسوريا أو لإيران يمكن أن يحدث تحولات أيضًا فى موقعية «محور المقاومة» عمومًا، وحزب الله على وجه الخصوص ، على الأقل فى البعدين المركزيين:

*** سيكون بيد إيران فى السنوات المقبلة سلاح نووى**

أيضًا مع الفرضية السائدة بأن إيران نووية ستعمل كلاعب واقعى (طالما لم يثبت العكس). وجود سلاح نووى بيدها سيقلقل أكثر البيئة الاستراتيجية للشرق الأوسط ويمنح قوة دافعة لسوريا ولحزب الله اللذين يمكن أن يقدرا أن صورة الردع وهامش مناورتهما فى قبالة إسرائيل قد تحسنا. جرأة حزب الله على إسرائيل وعلى الساحة اللبنانية الداخلية ستزداد ــ بما فى ذلك الاستعداد للمبادرة إلى خطوات تغير الوضع القائم ــ عالمًا [حزب الله] أن خلفه تقف قوة نووية ذات قدرة ردع محصَّنة فى قبالة إسرائيل، الساحة العربية والساحة الدولية. وعليه، هامش مناورة إسرائيل فى مواجهة حزب الله، سيما إذا اندلعت مواجهة إضافية فى المنطقة، يمكن أن يتقلص[1].

*** تحولات فى المواجهة بين إسرائيل وسوريا ــ حرب أو سلام**

اندلاع مواجهة عسكرية واسعة بين إسرائيل وسوريا، يمكن أن يلعب حزب الله فيها دورًا فى القطاع اللبناني، ستخلق من ناحية حزب الله مخاطر واحتمالات (من الواضح وجود دلالات كثيرة لوقوع مواجهة كهذه فى ظل «مظلة نووية » إيرانية). نتائج المواجهة يمكن أن تؤدى إلى إضعاف جوهرى للنظام فى دمشق، حيث إن سوريا دولة سريعة التأثر فى حرب تقليدية، وإلى ازدياد تعلقها بإيران، وفى حالة متطرفة، إلى إسقاط نظام الرئيس بشار الأسد.

فى المقابل، ستحدث بعد الحرب ديناميكا من الضغط الدولى لاستئناف المفاوضات السياسية مع إسرائيل (حتى لو قدم حزب الله هذا على أنه دليل على إمكانية ابتزاز تنازلات من إسرائيل بضغط عسكرى). خيار كهذا، ليس محبذًا لحزب الله بسبب تداعياته البعيدة المدى على دعم سوريا له.

---

(١) أفرايم كام، «إيران النووية أبعاد وطرق عمل»، مركز أبحاث الأمن القومى مذكرة ٨٧، كانون الثانى ٢٠٠٧ صفحة ٥٠ ــ ٥٩.

انتخاب سوريا لخيار مفاوضات سياسية لا يعنى فك ارتباط تلقائى لصلاتها بـ «محور المقاومة»، أو تنازل عن المصالح الحيوية فى لبنان. التحول بالنسبة لسوريا لن يكون سهلاً، إذ إن علاقاتها بحزب الله حيوية لدمشق من أجل الحفاظ على مصالحها فى لبنان، وبصورة غير مباشرة أيضًا بقاء النظام.

مع هذا، وعلى امتداد الوقت، ستجد سوريا صعوبة فى الاستفادة من العاملين ـ الإبقاء على علاقاتها الوثيقة مع إيران وتسليح حزب الله ـ وفى نفس الوقت مواصلة الطرق على أبواب الغرب. كلما تمأسس اتفاق السلام بين إسرائيل وسوريا وفتحت أمام دمشق خيارات متنوعة للاستثمارات والمساعدات الغربية، كلما اضطرت سوريا لتقليص علاقاتها الخاصة مع حزب الله والبحث عن بدائل للحفاظ على مصالحها فى لبنان بشكل يمكن أن يساهم بمرور الوقت فى إضعاف حزب الله.

على أية حال، رغم نقاط الانكسار المحتملة فى سور «محور المقاومة»، سوريا لا تؤشر على نية التخلى عن حلفها مع إيران لصالح علاقات مع الولايات المتحدة وإسرائيل والعمل على إضعاف حزب الله. فى الواقع القائم، ليس أمام سوريا بديل استراتيچى واقعى عن حلفها مع إيران ومع حزب الله. مع هذا، هى أيضًا لا تواجه ضغطًا مهمًا ـ عسكريًا، سياسيًا، اقتصاديًا أو خلاف ذلك ـ لتغيير سياستها تجاه حزب الله، أو العكس، ليس أمامها حافز إيجابى («جزرات») لتغيير كهذا. من المحتمل أن «جزرات» جذابة بوجه خاص ـ مثل تقدم المجتمع الدولى نحو سوريا فى مسألة التحقيق فى قتل الحريرى، أو استجابة إسرائيل لدعواتها للسلام ـ ستؤثر على سياستها تجاه حزب الله.

*** مدى قدرة المعسكر العربى السنى على كبح «محور المقاومة»**

فى نظر المعسكر العربى السنى، المجريات فى لبنان هى شهادة خطيرة على التهديد الإيرانى للشرق الأوسط. هذا المعسكر يعرض حزب الله على أنه عميل إيرانى يعمل على إسقاط الإدارة الشرعية فى لبنان، [ويسعى لنشر] المذهب الشيعى وتقويض موجة

الراديكالية فى الشارع العربى السنى. ولا يتعلق الأمر فقط بصراع هيمنة على المنطقة، بل أيضًا صراع على استقرار الأنظمة السنية، وبشكل خاص فى ظل الشيعة المتزايدة لحزب الله وزعيمه فى «الشارع العربى»، التى وصلت إلى ذروتها بعد الحرب[١].

رغم المصلحة الواضحة للمعسكر العربى السنى فى كبح تأثير إيران فى الشرق الأوسط بوجه عام، وفى لبنان بوجه خاص، فإنه (أى المعسكر العربى) فى منحى ضعف ودفاع كقوة سياسية. تصرفاته مترددة وغير حازمة، ويلحظ الكثير من الإحباط ـــ على الأقل وسط اللبنانيين ـــ جراء عجز العالم العربى عن التأثير على الوضع فى لبنان وكبح التأثير الإيرانى ـــ الشيعى[٢].

مع هذا، هناك عدة مناحٍ فى مسلك هذا المعسكر، فيها ما يساهم فى إضعاف مكانة حزب الله فى لبنان.

*** تأسيس الخلفية الاستراتيچية لتيار ١٤ آذار (مارس)**

الساحة الدولية توفر الدعم لتيار ١٤ آذار بهدف موازنة الخلفية الإستراتيچية التى توفرها سوريا وإيران لحزب الله. وهذا من خلال دعم سياسى على المستوى الإقليمى لحكومة السنيورة ومساعدات اقتصادية واسعة تُقَدَّم بشكل أساسى من السعودية ودول الخليج، بما فى ذلك استثمارات كثيرة فى ترميم الأضرار جراء حرب لبنان الثانية، وكذلك مساعدات عسكرية لأجهزة الأمن اللبنانية.

*** المعركة الدبلوماسية للمعسكر العربى ـــ السنى**

مخاوف المعسكر السنى، خصوصًا السعودية، دفعته نحو معركة دبلوماسية حازمة

---

(١) فى الاستطلاعات التى أجريت فى مصر والأردن والسعودية والإمارات تبين أن أكثر من ٥٠٪ من الذين سئلوا يعتقدون بأن نصر الله هو المنتصر الأكبر فى الحرب، باستثناء الذين سئلوا فى السعودية الذين اعتقدوا أن إسرائيل هى التى انتصرت فى الحرب. بالإضافة إلى ذلك هناك ٥٠٪ من الذين سئلوا أشاروا إلى أن موقفهم من حزب الله بعد الحرب هو أكثر إيجابية. انظر معهد بروكجننجز، مركز سابان لسياسات الشرق الأوسط فى معهد بروكينغز.

(٢) سلمان، راجع مصدر سبق ذكره.

فى وجه جهات القوة فى لبنان، بما فى ذلك ممثلو حزب الله، وفى وجه إيران بهدف تهدئة الأزمة المستمرة فى لبنان[1]. كون الأزمة كفَّت منذ مدة عن أن تكون مشكلة داخلية يمكن للبنانيين أن يحلوها بأنفسهم، فقد جرت فى هذه الظروف محاولات لحلها فى إطار تسوية إقليمية. فى هذه المسألة، هناك بعدان من الجدير الالتفات إليهما:

*** احتمالية صفقة بين السعودية وإيرن فيما خص لبنان**

إحدى بؤر التوتر فى الشرق الأوسط اليوم هو الصراع بين إيران والسعودية على الهيمنة على المنطقة، فى نفس الوقت تجرى محاولات لتهدئة عدة جبهات «ساخنة»: الفلسطينية، والعراقية، واللبنانية. هذا الوضع حرك من الآن السعودية للبحث عن حل دبلوماسى مع إيران يمكن من تهدئة التوتر فى لبنان مع الحفاظ على المصالح الأساسية لكل طرف. السعودية لديها رافعة ضغط مهمة على اقتصاد إيران ـ زيادة حجم الإنتاج والتصدير[2]. صحيح أن الاتصالات التى أجريت بين السعودية وإيران فى مطلع العام ٢٠٠٧ لم تؤد إلى حل الأزمة السياسية فى لبنان، إلا أنه يبدو أنها ساهمت فى تخفيف الضغط من جانب حزب الله على حكومة السنيورة. على كل حال، أثبتت الاتصالات إمكانية بلورة صفقة بين المعسكر السنى بقيادة السعودية[*]. وبين معسكر المقاومة بقيادة إيران، التى يمكن أن تساهم فى تهدئة الساحة اللبنانية وكبح جماح حزب الله.

*** موقع مركزى دبلوماسى**

إحدى مزايا المعسكر السنى هو علاقاته مع كل أطراف القوة ذوى الصلة فى لبنان. فمن جانب، لديه قنوات اتصال مفتوحة مع حزب الله (رغم تبادل الاتهامات فى موضوع المسؤولية عن حرب لبنان) ومع إيران وسوريا، ومن جانب آخر مع قادة تيار ١٤ آذار. المعسكر السنى لديه علاقات مع الولايات المتحدة والمجتمع الدولي، وعند الحاجة

---

(١) انظر:
Michael Slackman, "US Ally nd Foe Are Trying to Avert War in Lebanon", Now York Rym Ghazal, "Saudi King's Talks with Hizbullah May Indicate ;2007/1/times, 30 2007/1/New Bid to End Crisis in Berrut", Daily Star, 5

(٢) بخصوص الاتصالات بين إيران والسعودية لتسوية الوضع فى لبنان راجع:
.http//memri.org/bin/articles.cgi?page-archives&ID-IA32307

(*) يستخدم المؤلف وصف «السنى» من منظور مذهبى، بينما هو وصف لدول محور الاعتدال العربى، ولا يكاد يظهر مضمون مذهبى فى سياساتها موضع التحليل (المراجع).

لديه قنوات اتصال أيضًا مع إسرائيل. بالنسبة للكثير من اللبنانيين، الذين يعدون من مؤيدى تيار ١٤ آذار، فإن تدخل جهات قوة إقليمية عربية هو شرعى ومقبول أكثر من العلاقات مع الولايات المتحدة التى ينظر إليها على أنها ساعدت إسرائيل فى حرب لبنان، وشعبية التأييد لها هى فى منحى انحدارى.

*** بؤر ملتهبة أخرى فى الشرق الأوسط ــ المغزى بالنسبة لحزب الله**

هناك عدة بؤر ملتهبة فى الشرق الأوسط خارج لبنان ــ فى العراق وفى الساحة الفلسطينية ــ تضع أمام حزب الله فرصًا ومخاطر. فيما خص الفرص ــ ما يجرى فى العراق وفى الساحة الفلسطينية ينظر إليه الحزب كجزء من المعركة الإقليمية الواسعة لإضعاف إسرائيل وتأثير الولايات المتحدة فى المنطقة، وتحييد تأثير الأنظمة العربية السنية. بالنسبة لحزب الله، فإن نتائج هذه المعركة لديها أبعاد استراتيجية، بل وحتى وجودية. الحسم فى العراق لصالح الولايات المتحدة (كم يبدو هذا الأمر غير معقول)، أو استقرار الساحة الفلسطينية وتحريك عملية تسوية سياسية مع إسرائيل سيساهم فى استقرار كل المنطقة، وعلى كبح المنحى الراديكالي، وعلى زيادة الضغط على سوريا وعلى إيران، وفى الأساس تركيز الجهد الدولى فى لبنان ضد حزب الله. وعليه، فإن حزب الله لديه مصلحة فى إلهاب المواجهة بين الفلسطينيين وإسرائيل ومساعدة القوى غير المستعدة للتوصل إلى تسوية سياسية مع إسرائيل وعلى رأسها حماس.

فى موازاة ذلك، لحزب الله مصلحة فى أن تفشل الولايات المتحدة فى العراق بصورة تؤدى إلى تخفيف الضغط عن «محور المقاومة»، ولو أن تورط الحزب فى العراق مقلص كثيرًا مقارنة بتورطه فى الساحة الفلسطينية(*)، كما أن البؤر الملتهبة الإقليمية أحدثت تطورات غير مرغوبة بالنسبة لحزب الله فى بعدين متصلين ببعضهما:

*** مخاطر التدهور الداخلى:**

يرى حزب الله فيما يجرى فى العراق، ذى الفجوات الطائفية العميقة بوجه خاص، مثالاً سلبيًا ولا يخفى قلقه من التدهور إلى حرب أهلية فى العراق بين السنة والشيعة والانزلاق إلى المواجهة الطائفية إلى لبنان. أيضًا، التطورات فى الساحة الفلسطينية،

(*) ما يقوله المؤلف عن ضعف تدخل حزب الله فى العراق صحيح، والسبب هو تشرذم موقف الشيعة فى العراق تجاه مقاومة الاحتلال الأمريكى (المراجع).

والانقسام بين سلطة حماس فى غزة وسلطة فتح فى الضفة الغربية هما مثال على انشقاق داخلى يمكن أن يقود إلى نشوء حكومتين أيضًا فى لبنان.

* **تصاعد أنشطة منظمات الجهاد العالمى**

ازدياد تأثير منظمات الجهاد العالمى فى العراق، ومسؤوليتها عن التحريض ضد الشيعة هناك وتمأسسها فى لبنان هى تطورات خطيرة بالنسبة لحزب الله، الذى يمكن أن يجد نفسه فى مواجهة الراديكالية السنية ـ التى ترى بالفعل فى الولايات المتحدة ومؤيديها فى المنطقة هدفًا شرعيًا للجهاد، لكنها تنظر إلى الشيعة كذلك بنفس المستوي. يبدو أنها مسألة وقت إلى أن ينقل «خريجو العراق» ـ الذين بدؤوا التغلغل إلى الساحة اللبنانية ـ المواجهة الطائفية على هذه الساحة أيضًا.

الدائرة الدولية ـ وولادة التحولات؟

ما حصل فى تموز ليس حربًا إسرائيلية ضد لبنان [...]

هذه حرب عالمية ضد المقاومة[1]

تهديد حزب الله للاستقرار فى لبنان، وتورطه فى الإرهاب فى الساحة الإقليمية، والمواجهة مع إسرائيل وكونه أداة بيد إيران وسوريا أثار الاهتمام الدولى به على أنه مشكلة بحد ذاتها، وجزء من المشكلة الإقليمية («محور الشر»). لقد جسدت حرب لبنان الثانية للمجتمع الدولى التعقيدات المرتبطة بوضع فيه مجموعة سياسية مسلحة تجر دولة للحرب بخلاف مصالحها. ويبدو أن هناك توافقًا واسعًا فى الساحة الدولية على أن حزب الله يلعب دورًا سلبيًا فى لبنان وفى المنطقة، وأن عليه التجرد من سلاحه. فى نفس الوقت، لا خلاف على أن لحزب الله مكانة مركزية فى السياسة اللبنانية وشرعية العمل كحزب لبنانى قانونى، وفقط أن يتخلى عن سلاحه[2]. مع هذا، هناك خلاف فى الساحة الدولية فيما خص طريقة التعامل مع حزب الله.

مقاربة أولى، تقودها الولايات المتحدة، ترى فى حزب الله منظمة إرهاب دولى تهدد مصالحها بصورة مباشرة وكذلك جدول الأعمال الأمريكى فى المنطقة. هذا فى

(١) أقوال نصر الله وردت فى مقابلة مع التليفزيون الجديد ٢٧ آب ٢٠٠٦.

(٢) وهكذا، بحسب أقوال وزيرة الخارجية الأمريكية رايس، ليس من المنطقى أن يكون لحزب الله قدم فى السياسة، وقدم أخرى فى الإرهاب، وكالة الأسوشيتدبرس، ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦.

ظل سجله من الهجمات ضد أهداف أمريكية فى سنوات الثمانينيات، وتورُّطه الكبير فى مساعدة الإرهاب فى العراق، كونه جزءًا من «محور الشر» والتهديد الذى يمثله على ترسيخ نظام ديمقراطى موال للغرب فى لبنان ـ فى نظر إدارة بوش(١).

وعليه، حزب الله فى نظر إدارة بوش هو أحد الأهداف الشرعية للمعركة التى تقودها الولايات المتحدة ضد الإرهاب، ويجب ممارسة ضغوط مباشرة عليه (وأيضًا على الدول التى ترعاه)، بما فى ذلك توفير دعم كامل لخطوات إسرائيل العسكرية ضد الحزب تقريبًا على امتداد كل الحرب(٢).

مع هذا، هناك جهات كثيرة فى الولايات المتحدة تعتقد أن حل مشكلة حزب الله يكمن فى تسوية شاملة فى المنطقة، ومن ضمن ذلك مع إيران ومع سوريا(٣).

المقاربة الثانية لطريقة التعامل مع حزب الله تقودها فرنسا. فى موازاة دعمها الحازم لحكومة السنيورة، تؤيد فرنسا دمج حزب الله فى السياسة اللبنانية كخطوة ستؤدى إلى نزع سلاحه فى إطار عملية سياسية داخلية لبنانية. فرنسا تؤيد الحل السياسى فى لبنان، ضمن الاستعانة بسوريا، وتعارض عزل حزب الله وإدراجه على لائحة الإرهاب الخاصة بدول الاتحاد [الأوروبى] (رغم ضغوط الولايات المتحدة فى الموضوع).

مقاربة فرنسا تنبع من الخشية من تقويض الاستقرار فى لبنان وفى كل المنطقة. وتستند إلى المقولة التى تسمع فى السنوات الأخيرة بأن حزب الله هو جزء لا يتجزأ من المنظومة السياسية فى لبنان، وأن ممارسة ضغوط عسكرية عليه ستدفعه فقط إلى انتهاج

---

(١) انظر:
Graham E. Fuller, "The Hizballah-Iran Connection' The Washington Quarterly, 30, (2006) [pp 18 148 ; "Iran Uses Hizbullah as 'Proxy' to Organize Iraw Insurgent", Jerusalem post, 2/7/2006. Mona Harb & R. Lenders, "Know the Enemy: Hizbullah, Terroris, and the Politics of Perception", Third Wortld Quarterly, first edition pp 175-176.

(٢) فى كانون الأول عام ٢٠٠١ شددت الولايات المتحدة الأمريكية من تحديدها لحزب الله كمنظمة إرهابية دولية. معنى هذا التحديد هو السماح فى فرض عقوبات على طرف ثالث يمتنع عن تجميد أرصدة حزب الله وتسليم عناصره الذين يتواجدون على أراضيه. منى حرب، صفحة ١٧٥.

(٣) محاولة بلورة سياسة منظمة حصلت فى إطار تقرير بيكر ـ هاميلتون الذى لم تقبل به الإدارة كسياسة رسمية. تقرير بيكر ـ هاملتون، نيويورك ٢٠٠٦.

نهج عدوانى. فى مقابل ذلك، دخوله إلى السياسة ستحول سلاحه مع مرور الوقت إلى غير ذى صلة.

ويبدو أنه مع تبدل الإدارة فى فرنسا وانتخاب نيكولا ساركوزى رئيسًا فى أيار ٢٠٠٧، لا يلوح تغيير جوهرى فى السياسات الخارجية لفرنسا، التى تواصل الاعتراف بشرعية حزب الله كحزب سياسى. على الأكثر تنتهج [فرنسا] مقاربة أكثر حزمًا لحل الأزمة فى لبنان، مثلما تجلى الأمر فى مؤتمر «الحوار الوطنى» الذى نظمته فرنسا فى أواسط تموز ٢٠٠٧ بمشاركة ممثلى حزب الله، ولو لم يتأت عنه اختراق فى حل الأزمة فى لبنان[1].

رغم عدم قدرة الساحة الدولية على بلورة موقف موحد وواضح حيال الطريقة التى ينبغى العمل بها لتجريد حزب الله من سلاحه، يمكن التدليل على عدة مناحٍ وخطوات تتخذ فى الساحة الدولية فيما خص حزب الله والساحة اللبنانية، ويمكن أن تؤثر على المكانة الاستراتيجية للحزب:

*** مساعدات ودعم دولى لحكومة لبنان والجيش اللبنانى**

تولى الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبى أهمية كبيرة لتعزيز حكومة السنيورة وأجهزة أمن الدولة وترميم بناها التحتية من خلال مساعدات مادية ومالية سخية ــ وهذا بهدف مساعدتها على مواجهة حزب الله والضغوط التى مصدرها سوريا وإيران.

فى العام ٢٠٠٦ قدمت الولايات المتحدة مساعدات بلغت حوالى ٤٠ مليون دولار، تضمنت عتادًا عسكريًا وذخائر وقطع غيار وتدريبات. جزء من العتاد وصل فى مطلع العام ٢٠٠٧. فى مؤتمر الدول المانحة للبنان الذى أقيم فى باريس فى كانون الثانى ٢٠٠٧ تم تجنيد ٧٧٠ مليون دولار لسنة ٢٠٠٧ (من بينها ٢٨٠ مليون دولار مخصصة لمساعدات عسكرية). دول أخرى فى الاتحاد الأوروبى ـ بينها ألمانيا، بريطانيا وبلجيكا ـ تعهدت هى أيضًا بتقديم مساعدات بقيمة ١٣٠ مليون دولار، وكذلك تقديم عتاد

---

(١) للمرة الأولى يقوم ممثلو حزب الله بلقاء سياسى فى فرنسا، هآرتس ١٣ تموز ٢٠٠٧. وبخصوص السياسة الخارجية لفرنسا والتوقع داخل الولايات المتحدة الأمريكية من أن يعيد ساركوزى النظر فى السياسة الفرنسية تجاه حزب الله انظر:

Matthew Levitt and Michael Jacobson, Prized Fighter: How Hwow Bicolas Sarkozy Could Help Destroy Hezbollah, New Republic Online 29/5/2007.

عسكرى للجيش اللبنانى. والهدف هو تحسين قدرته اللوجستية من أجل مساعدته على إنجاز سيادة الدولة على كل أراضيها[١].

نزع شرعية حزب الله

جرى إدراج حزب الله على لائحة الإرهاب فى الولايات المتحدة وكندا، لكن فى بقية العالم الغربى، جرى اتخاذ إجراءات جزئية فى هذا الاتجاه: فى بريطانيا وأستراليا أدرج الجناح العسكرى لحزب الله فقط فى لوائح المنظمات الإرهابية، الذى ربط اسمه بعمليات إرهابية فى الخارج. ومنذ أواخر العام ٢٠٠٤ فرضت قيود على بث قناة المنار الفضائية فى فرنسا وفى بقية دول الاتحاد الأوروبي[٢]؛ وصوتت أغلبية البرلمان الأوروبى، فى تشرين ثانى ٢٠٠٥، لصالح اتخاذ خطوات تهدف لوضع حد لأنشطة حزب الله الإرهابية[٣]. بيد أن التعبير الأبرز والأهم بالنسبة لحزب الله، هو إعطاء الضوء الأخضر من جانب المجتمع الدولى لإسرائيل لشن معركة ٣٤ يومًا ضده، وليس فقط فى ظل حقيقة غياب ضغط معتد به على إسرائيل لوقف إطلاق النار حتى انتهاء الحرب. وهذا ضمن توقع ـ خصوصًا لدى الإدارة الأمريكية والعالم العربى السنى ـ بأن خطوة عسكرية ستحل مشكلة حزب الله لمرة واحدة وإلى الأبد.

لكن من هنا وحتى النزع الكامل لشرعية حزب الله على الساحة الدولية، فإن الطريق طويلة. فالكثير من دول الاتحاد الأوروبى، سيما التى أرسلت قوات لليونيفيل، تفضل عدم إحراق الجسور مع حزب الله، ليس فقط بسبب وزنه السياسى فى لبنان، بل أيضًا بسبب اعتبارات تتصل بأمن القوات العاملة هناك.

---

(١) جند مؤتمر المانحين للبنان أكثر من ٦٠٧ مليار دولار. هآرتس ٢٦ كانون الثانى ٢٠٠٧، وانظر أيضًا، موقع:
.lebanons -army-t.php/1/http://yalibnan.com/site/archives/2007
1us-delivers-fir.php/http:\\yalibnan.com/site/archives/2007

(٢) انظر الإصدار الصحفى للاتحاد الأوروبى بروكسل ١٧ آذار ٢٠٠٥ على موقع:
-http://euriopa. eu/rapid/pressReleasesAction.do?refence
.98format-HTML&aged-0&langugage-EN&fuiLanguage-en/5/MEM0

(٣) دعت مجموعة أعضاء برلمانيين أوروبيين مجلس وزراء الاتحاد الأوروبى لضم حزب الله إلى القائمة السوداء الأوروبية للمنظمات الإرهابية. مركز تراث الاستخبارات ٢١ آذار ٢٠٠٥. موقع:
.eur-par.htm/05-http://terrorism-info.org.il/malam-multimedia/html/final/sp/3

عقوبات ضد حزب الله

فرض عقوبات ضد حزب الله هو فعل ناتج عن منحى نزع شرعية حزب الله على الساحة الدولية، خصوصًا من جانب الولايات المتحدة التى تمارس ضغوطًا اقتصادية مباشرة عليه. وآخرها قرار وزارة الخزينة الأمريكية فى ٢٠ شباط ٢٠٠٧ القاضى بتجميد ودائع «جهاد البناء» (وهى الهيئة المسؤولة فى حزب الله عن أعمال الترميم)(١). مقابل ذلك، ليس هناك فى دول الاتحاد الأوروبى قيود ذات أهمية على أنشطة حزب الله فى تجنيد أموال، طالما لم يعلن عنه كمنظمة إرهابية. عقوبات غير مباشرة، لكن غير ذات أهمية، مفروضة أيضًا على راعيتى حزب الله - إيران وسوريا - لكنهما حتى الآن غير كافية لكى تغيرا سياستهما الداعمة لحزب الله(٢).

القرر ١٧٠١ كآلية محدثة للتغيير

القرارات الأبرز الصادرة عن مجلس الأمن الدولى فى موضوع لبنان فى السنوات الأخيرة، أهمها: القراران ١٥٥٩ و١٧٠١، وقرار إقامة محكمة دولية لمحاكمة المتورطين فى قتل الحريرى، هذه [القرارات] أنتجت ظروفًا لتغيرات مهمة فى لبنان، وفتحت الباب أمام تعميق التدخل الدولى. القرار١٥٥٩ الصادر فى أيلول ٢٠٠٤، الذى دعا إلى الانسحاب السورى وحل الميليشيات، رسم المنحى المعيارى، وبموجبه وجود حزب الله كمنظمة مسلحة على الأرض اللبنانية إلى جانب الجيش، لم يعد مقبولاً من قبل الرأى العام الدولى.

بعد إصدار القرار ١٧٠١، انتشرت فى لبنان قوة مهمة متعددة الجنسيات، بهدف

---

(١) انظر:

.http://www.ustreas.gov/press/releases/hp271.htm

(٢) نموذج قانون محاسبة سوريا وترميم السيادة اللبنانية. هذا القانون أقر فى الولايات المتحدة الأمريكية كقانون فدرالى فى كانون الأول ٢٠٠٣، وتضمن عقوبات على سوريا فى ظل الحرب على الإرهاب ودور سوريا كدولة راعية للإرهاب، وذات قدرات غير تقليدية.

مساعدة الحكومة اللبنانية على تحقيق سيادتها ومسؤوليتها على كل أراضيها، وعن طريق غير مباشر: كبح حزب الله.

لا شك أن هذه القوة واجهت مصاعب كثيرة فى تطبيق مهامها، بما فى ذلك (عمليات) إرهاب ضدها، وغير قادرة فى الظروف القائمة على تطبيق بنود القرار ١٧٠١ فعليًا، وهذا - من بين جملة أمور - بسبب تفويضها، وبسبب التعاون الجزئى من جانب السلطات اللبنانية، وبسبب غياب التعاون من جانب حزب الله وسوريا[١].

مع هذا - أيضًا فى الوضع الحالى - يتصرف حزب الله بحذر مضاعف ضمن ملاءمة خصائص انتشاره ونشاطه العملياتى فى جنوب لبنان، مع الوضع الجديد الناشئ هناك (كما هو مفصل فى الفصل الثانى). وتتفق كل الأطراف المتورطة على أن قوة اليونيفيل هى قوة مختلفة وأكثر فعالية من صيغتها السابقة الباهتة. وأكثر من ذلك، لا تتعلق المسألة بقرار نهائى من قبل المجتمع الدولي، فعمل القوة الدولية قيد الاختبار الدائم (مثلاً فيما خص استمرار تهريب الوسائل القتالية من سوريا لحزب الله) حتى لو امتنع مجلس الأمن فى هذه المرحلة عن إدخال تغييرات فى تفويض اليونيفيل. وهناك احتمال أنه فى ظروف ما، على سبيل المثال تدهور الاستقرار فى لبنان، سيتخذ المجتمع الدولى خطوات أكثر حزمًا فيما خص صلاحيات القوة ومهامها. أو على العكس، يحتمل أن يحدث تراجع فى مكانها، وكل ذلك مرتبط بمستوى التزام المجتمع الدولى.

حقيقة أن دولاً كثيرة فى الاتحاد الأوروبى ممثلة فى قوة اليونيفيل الموسعة تسمح لها ببعد جديد فيما خص طابع تدخلها فى الساحة اللبنانية والتزامها تجاهها. وهذا ليس فقط بسبب مسألة أمن القوات، بل أيضًا بسبب الفهم الآخذ بالتبلور فى أوروبا بضرورة التدخل بشكل أوسع فيما يجرى فى الشرق الأوسط، لأن للتطورات فيه تداعيات مباشرة على الأمن القومى للكثير من الدول فى أوروبا. موطىء القدم العسكرى فى لبنان من

(١) تقرير أمين عام الأمم المتحدة بخصوص تنفيذ القرار ١٧٠١، يؤكد على هذه الصعوبات، بما فيها مسألة تهريب السلاح من سوريا إلى لبنان راجع:

PDF/N074042./02/404/http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/No7 .pdf?OpenElement.18

خلال اليونيفيل هو أساس جيد كبداية، حيث إن لبنان يعتبر كملعب أوروبى فى مقابل العراق الذى يعتبر أكثر ملعبًا أمريكيًا.

خطوات المجتمع الدولى قبالة حزب الله لم تمس حتى الآن بشكل مباشر بقوته، لكنها وسمته كبؤرة إشكالية، وفرضت من الآن قيودًا على هامش مناورته. نشأت من زوايا كثيرة، من جهة نظر حزب الله، سوابق خطيرة مصدرها خطوات الساحة الدولية.

السؤال هو، إلى أى حد سيكون المجتمع الدولى مصممًا على انتهاج خطوات أكثر حزمًا من أجل إضعاف حزب الله. ويعى الحزب الأبعاد العملية والاحتمالات الكامنة فى التغييرات فى تعامل المجتمع الدولى معه، وهو قلق جدًا من توسيع منحى نزع شرعيته ووسمه كمنظمة إرهاب دولية[١].

سبق وأبدى المجتمع الدولى، خصوصًا الولايات المتحدة، عدم صبره وتصميمه فى ظل الإرهاب الدولى - حتى لو أمكن التجادل على نتائج خطوات معينة - مثل المعركة العالمية ضد القاعدة، والضغوط على سوريا جراء التحقيق فى مقتل الحريرى، وإسقاط نظام صدام فى العراق.

مع ذلك، يستمد حزب الله تشجيعًا من ديناميكا مسلك المجتمع الدولى وضعفه: وهنٌ فى مكانة الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط تجلّى فى مصاعب تطبيق أجندتها الإقليمية (بما فى ذلك قبالة العراق، وإيران وسوريا) مع توقع تغيير الإدارة، وخلافات الرأى بين دول الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة، وتزايد تدخل روسيا والصين القريبتين من «محور المقاومة»، وتأثير الرأى العام فى العالم الغربى، والفوارق فى المعايير المسلكية بين «محور المقاومة» وبين العالم الغربى. وينظر إلى كل ذلك كعوامل معرقلة.

•••

---

(١) منى حرب صفحة ١٨٠، مرجع سبق ذكره.

الفصل الرابع

هل يمكن التأثير على الوضع الإستراتيجى لحزب الله؟ المحاولة الاستراتيجية

استخدام القوة كسياسة رائدة

منذ أن تحول حزب الله إلى مشكلة أمنية مهمة بالنسبة لإسرائيل فى أواخر الثمانينيات من القرن العشرين، مع تمأسسه فى لبنان، انتهجت إسرائيل مقاربات استراتيجية مختلفة بهدف إزالة التهديد الذى مثله على أمنها، أو تقليصه.

كانت المقاربة المهيمنة هى ممارسة القوة على الساحة اللبنانية، بيد أن هذه السياسة لم تكن منهجية، أو متساوقة، وتغيرت خصائصها مع مرور السنين.

على سبيل المثال، [نجد] المدة الزمنية التى تواجد فيها الجيش الإسرائيلى فى الحزام الأمنى ولغاية الانسحاب من لبنان فى ٢٤ أيار ٢٠٠٠، [تميزت] بعدة عمليات عسكرية مختلفة الأحجام ضد حزب الله ــ بما فيها الرد على تصعيد حزب الله لخطواته. هدفت

هذه العمليات إلى ضرب بنية حزب الله التحتية العسكرية وتأسيس ردع يكبح عملياته فى المستقبل، مع التشديد على منع القصف على المستوطنات الشمالية[1].

انتهجت إسرائيل سياسة الاحتواء والكبح تجاه عمليات حزب الله، فى الفترة الواقعة بين انسحاب الجيش الإسرائيلى وحرب لبنان الثانية (سنرى فى السياق). وتميزت، فى نفس الوقت، سياسة استخدام القوة بردود عسكرية محسوبة على خطوات حزب الله، أيضًا فى ظل استفزازات غير عادية ـ بدءًا من خطف جنود الجيش الإسرائيلى الثلاثة فى ٧ تشرين أول ٢٠٠٠، ومرورًا بمحاولة خطف فى الغجر فى ٢١ تشرين الثانى ٢٠٠٥.

عادت إسرائيل وانتهجت سياسة استخدام القوة على نطاق واسع فى حرب لبنان الثانية؛ التى كانت من دون شك الصدام الأكثر كثافة بين إسرائيل وحزب الله، ورسمت نهاية عهد ضبط النفس.

بدأت حرب لبنان الثانية، مثلما يظهر من الصياغات المختلفة لأهدافها، ضمن توقع بأن استخدام القوة سيقود إلى عدة تغييرات: تغيير استراتيجى فى مكانة حزب الله فى لبنان، وتغيير الوضع الأمنى على امتداد الحدود وإنتاج ميزان ردع (وعمليًا ترميم الردع المتضرر) وإضعاف حزب الله، أو على الأقل إنتاج ظروف سياسية لهذا التغيير.

انتهت الحرب فى محاولة لتسوية المواجهة بين إسرائيل وحزب الله، وفق خطوات القرار ١٧٠١. وهذا من دون إعطاء رد حاسم على الأبعاد التى تشكل مصادر القوة الحقيقية للحزب، مثل مساعدة إيران وسوريا.

وعلى مدى كل المواجهة بين إسرائيل وحزب الله ـ سيما فى الحرب الأخيرة ـ برز فى التفكير الاستراتيجى لإسرائيل نظريتان تكاملتا فى بعض الأحيان، فيما خص الطريقة التى يمكن من خلالها استخدام القوة والتأثير على مسلكية حزب الله بصورة أنجع.

حسب النظرية الأولى، ينبغى التركيز فى القوة العسكرية لحزب الله من خلال استهداف بناه التحتية بهدف كبحه، وضرب قدراته، وفى نهاية المطاف إضعافه. فكرة

(١) العمليات الأساسية كانت هى «عملية الحساب والعقاب ٢٥ ـ ٣١ ـ تموز ١٩٩٣. وعملية عناقيد الغضب ١١ ـ ٢٧ نيسان ١٩٩٦.

إضعاف حزب الله كانت تتصل فى نظر ضباط معينين فى الجيش بالاستهداف المادى لقدراته[١].

حسب النظرية الثانية، يمكن كبح حزب الله من خلال تفعيل «رافعات» [ضغط] على لاعبين فى محيطه - ما بين: [ضغط] من خلال دفع سوريا نتيجة عمليات إسرائيل ضدها، لممارسة ضغط على حزب الله، وبين [ضغط]: من خلال ممارسة إسرائيل الضغط على الجمهور وعلى حكومة لبنان عبر استهداف بنية تحتية مدنية حيوية، أو دفع لاجئين للهروب نحو بيروت.

التقدير كان أنه يمكن بهذه الطريقة تشويه شرعية حزب الله الداخلية وكبح تصرفاته، وفى نفس الوقت دفع الحكومة اللبنانية لتحمل المسؤولية السياسية عما يجرى على أراضيها، بل وربما تحريك عملية سياسة داخلية فى لبنان تقود إلى إضعاف حزب الله[٢].

نظرية «الرافعات» فشلت على المستوى الاستراتيجى فى الساحة اللبنانية فى عمليات سنوات التسعين، وأيضًا فيما بعد عندما اتسعت للساحة السورية، ولو أنها لم تستنفد حتى النهاية خلال حرب لبنان الثانية؛ لأن المستوى السياسى رفض طلب الجيش العمل بصورة واسعة ضد البنية التحتية اللبنانية، سيما بسبب خشية المس بالشرعية الدولية للعملية العسكرية ضد حزب الله[٣].

سياسة استخدام القوة على الساحة اللبناية أثمرت لإسرائيل نجاحات مؤقتة ومحدودة، ولم تؤد لتغيير فى مكانة حزب الله وفى عناصر قوته. كانت هناك فترات زمنية، مثل الفترة الواقعة بين انسحاب الجيش الإسرائيلى من لبنان لغاية حرب لبنان الثانية، تقلصت أو

---

(١) بحسب رئيس قسم التخطيط الاستراتيجى فى شعبة التخطيط، كما تم اقتباسه من قبل لجنة فينوغراد صفحة ٨٧.

(٢) مثلاً عملية «العلاج البديل»، التى نفذتها إسرائيل فى ٢٤ حزيران ١٩٩٩، حيث ضربت إسرائيل منشآت البنى التحتية اللبنانية، بهدف دفع الدولة اللبنانية إلى ممارسة الضغط على حزب الله، أو على سوريا كى تؤثر على حزب الله ــ أمير أورن «بين الرد العسكرى والهدف السياسى. هآرتس ٥ أيار ٢٠٠٠. وهذه أيضًا كانت السياسة التى تم تبنيها من قبل رئيس الأركان دان حالوتس فى حرب لبنان الثانية ــ هآرتس ٢ نيسان ٢٠٠٧.

(٣) فينوغراد صفحة ٧٦.

حدت فيها قوة الاحتكاك بين إسرائيل وحزب الله إلى قطاعات محددة. مع هذا، السبب فى ذلك كان ليس فقط قدرة ردع إسرائيل، التى كانت تتآكل، بل أيضًا بسبب اعتبارات داخل ــ لبنانية. أيضًا فى الفترة التى تلت حرب لبنان الثانية، هناك نظرية قائمة فى إسرائيل [تقول] بأن الوضع محمول، ولو أنه بعيد عن الوضع المحبذ ـ فحزب الله أُبعد عن الحدود الشمالية التى يسودها عمومًا الهدوء، والجيش اللبنانى منتشر فى الجنوب وإلى جانبه قوة دولية كبيرة. وأكثر من ذلك، محاولات حزب الله ترجمة إنجازاته فى المواجهة العسكرية مع إسرائيل إلى مكاسب سياسية على الساحة اللبنانية فى المواجهة [الداخلية] تُكبح من مدة لمدة من قبل خصومه السياسيين داخل البيت. غير أن هذه الرؤية خاطئة. فالتهديد الذى يمثله حزب الله على إسرائيل لم يرفع، وبالذات فترات الهدنة هى وقت مثالى بالنسبة لحزب الله للترميم واستخلاص العبر والتعاظم من نواح عسكرية وسياسية، وفى الأساس، الاستعداد للمواجهة المقبلة مع إسرائيل.

فى نهاية الأمر، سياسة استخدام القوة من قبل إسرائيل على الساحة اللبنانية فى مواجهة حزب الله كانت ــ بحسب منطق إدارة النزاع ـ هى السعى لتأسيس نسب ردعية. وأرست هذه المقاربة، من مدة إلى مدة، «تفاهمات» شفهية ومكتوبة فيما خص قواعد اللعبة فى المواجهة، بدءًا من «التفاهمات» التى أعقبت عملية «عناقيد الغضب» وصولاً إلى القرار ١٧٠١. وهدفت هذه السياسة، على الأكثر، إلى احتواء حزب الله وكبحه، لكن ليس إلى تجريده من سلاحه، أو لأى خطوة أخرى بالغة الشدة[1].

على أية حال، ورغم النجاحات المحدودة على مدى السنين فى المواجهة مع حزب الله، لم يحصل أى تغيير جوهرى فى التصور الإسرائيلي، الذى يرى أن فى استخدام القوة أداة تأثير مركزية على المكانة الاستراتيچية لحزب الله ــ ولو أنه لم تغب عن عيون مبلورى التفكير الاستراتيچى فى إسرائيل حقيقة أن لحزب الله مصادر قوة تتجاوز قدرته العسكرية، من المحبذ التركيز عليها أيضًا. وقد تجلى الأمر فى صياغة أهداف حرب لبنان الثانية ومحاولة تحقيقها[2].

---

(١) فى جلسة الأركان العامة فى ١٥ تموز ٢٠٠٦ قال رئيس الأركان حالوتس: هدفنا هو إضعاف حزب الله، لا تحطيمه، ولا تجريده من سلاحه ولا طحنه ـ فينوغراد صفحة ٩٣ـ ٩٤.

(٢) هكذا أيضًا برزت الأهداف التى تعبر عن الاعتراف بالحاجة إلى ضرب مصادر قوة حزب الله، مثل تقليص تدخل وتأثير إيران أو منعه من ترميم نفسه». زئيف شيف «تعالوا نكون واقعين». هآرتس ٢١ تشرين الأول ٢٠٠٦.

ظاهريًا، هناك الكثير من المنطق فى السعى لضرب القوة العسكرية لحزب الله. فهذه القوة هى العماد فى ميزان القوة الشاملة للحزب. وهى الأساس لتحقيق رؤيته الأيديولوچية ــ الجهادية، وهى مفتاح مكانته الخاصة فى لبنان وفى الساحة الإقليمية، وهى التى تمكنه من خوض المواجهة مع إسرائيل. بيد أن تجربة إسرائيل فى الماضى ـ فى المواجهات العسكرية مع حزب الله ـ تثير علامات استفهام فيما خص القدرة على إزالة تهديده والمس بقدرته العسكرية من خلال استخدام القوة كمنطق عمل أساسى. هذه المسألة ذات صلة بوجه خاص بإسرائيل، حيث الوسيلة المركزية تحت تصرفها هى القوة العسكرية وقدراتها التنفيذية المختلفة.

جزء كبير من علامات الاستفهام فيما خص منطق استخدام القوة ضد حزب الله أثير خلال حرب لبنان الثانية، وفى استخلاص العبر منها، وانعكست من بين جملة أمور فى غياب الوضوح فى تحديد أهداف الحرب. ويمكن تعداد بعض علامات الاستفهام:

* على فرض أن الهدف الاستراتيجى فى المواجهة مع حزب الله هو إزالة تهديده، فما هى المدخلات المطلوبة من جانب إسرائيل من أجل تحقيقه وإنزال ضربة بحزب الله لا يمكن ترميمها؟ وهل أن إسرائيل مستعدة لدفع الثمن المتصل بذلك؟ هذا الثمن يمكن أن يكون دخولاً بريًا إلى عمق الأراضى اللبنانية وبقاءً طويلاً هناك. إلى أى عمق ستكون إسرائيل مستعدة للدخول؟ ولكم من الوقت؟ هل إن إسرائيل جاهزة لإدارة حرب عصابات متواصلة لا تشبه بأى حال المواجهة مع الفلسطينيين فى بيئة سكان مدنيين[*]؟ هل يمكن الفصل بين حزب الله عن محيطه المدنى المتماثل فيه؟ هل السيطرة على الأرض ستمنح إسرائيل تفوقًا فى حرب عصابات؟ وهل معركة عسكرية كهذه ستؤدى إلى إخضاع حزب الله[1]؟

* ما هو هدف استخدام القوة العسكرية: ضربة قاسية لحزب الله؟ إضعافه؟ إخضاعه؟ شله؟ تجريده من سلاحه؟ هل استخدام القوة وحدها موجه لتحقيق هذا الهدف أو أنه يعد الأرضية لظروف سياسية أكثر راحة من أجل ذلك. ما الذى سيعتبر ظرفًا كافيًا

(*) أثبتت الحرب الإسرائيلية على غزة أن ساحة المقاومة فيها أشد بأسًا من الساحة اللبنانية (المراجع).

(١) موقف بهذا المعنى أطلقه أيضًا نائب رئيس الأركان موشيه كابلنسكى بما يتعلق بالجدال حول ما إذا كان هدف حرب لبنان الثانية هو هزيمة حزب الله. كابلنسكى قال إنه من غير الممكن إخضاع منظمة تتبنى حرب العصابات مثل حزب الله بضربة عسكرية واحدة، راجع شيف، مصدر سبق ذكره.

لناحية ضرب القدرات العسكرية لحزب الله الذى سيكون أساسًا للانتقال إلى خطوات سياسية[1]؟

* أى نوع من الخطوات العسكرية ستؤدى إلى إزالة تهديد حزب الله: هل على سبيل المثال إزالة قدرة حزب الله المدفعية (بدءًا من الكاتيوشا وصولاً إلى صواريخ الأرض ــ أرض البعيدة المدي) تعنى «إزالة التهديد؟»، ومن سيضمن أن لا يرمم حزب الله قدراته أو يجد بدائل للقدرة المتضررة؟ وكيف يمكن معالجة عناصر القوة الأخرى التى لا يمكن تدميرها، مثل خصائص حرب العصابات، وكون حزب الله متماثلاً جيدًا مع السكان، وإرادة القتال، ودعم السكان الشيعة، أو الحماسة الأيديولوچية لمناصرى الحزب؟

* من هو «العدو»: هل إسرائيل تحمل المسؤولية لحزب الله؟، وكنتيجة لذلك تركز خطواتها العسكرية ضده وضد من يساعده (سوريا)، أو أنها ترى أن الدولة اللبنانية مسؤولة عما يجرى على أراضيها ولذلك تمارس عليها ضغوطًا من خلال التهديد أو ضرب بنية تحتية مدنية ووطنية من أجل أن تفرض عليها تطبيق مسؤوليتها؟. هذه المعضلة المركبة طرحت فى حرب لبنان الثانية وأثارت خلافًا حادًا بين المستوى السياسى والمستوى العسكرى[2]. من جانب، إسرائيل معنية بأن يكون لبنان دولة مسؤولة عما يجرى فيها وتكون عنوانًا واضحًا، لكن لأجل ذلك هناك حاجة لدولة لبنانية قوية بما يكفى يمكنها تحمل مسؤولية أمنية فعلية على كافة أراضيها. ومن جانب آخر، فى منظومة التوازنات الهشة القائمة فى لبنان، محاولة صارمة جدًا من قبل الدولة لفرض إرادتها على حزب الله، الذى لا يرى أبدًا نفسه خاضعًا لمنطق دولة، يمكن أن تنتهى بتدهور داخلى وبضرر بالغ فى فرصة إقامة عنوان سياسى واضح فى لبنان. إضافة إلى ذلك، يمكن أن تثور مشكلة شرعية فى استخدام القوة من جانب إسرائيل ضد لبنان، خصوصًا إذا ما أصيب

(١) موقف رئيس الأركان حالوتس فى حرب لبنان الثانية هو أن الجيش سيخلق الأرضية لمن يريد أن يحولها إلى إنجاز سياسى ـ فينوغراد صفحة ١٠٠.

(٢) يتبين من تقرير فينوغراد أنه فى اجتمعات الأيام الأولى للحرب اعتقد رئيس الأركان ورئيس شعبة العمليات أنه إلى جانب ضرب حزب الله، هناك حاجة إلى ضرب البنى التحتية اللبنانية بهدف دفع السلطة اللبنانية إلى تحمل المسؤولية، بل وإنها ضغطا على المستوى السياسى للسماح لهما بفعل بذلك. فينوغراد صفحة ٦٨ ـ ٧٠.

مدنيون. الحكومة اللبنانية تحظى بتعاطف العالم الغربى والعالم العربى السنى، والأمر يمكن أن يقيد هامش المناورة لكل خطوة عسكرية إسرائيلية ضد لبنان[1].

* كيف تستعد إسرائيل لاحتمال توسع المواجهة إلى سوريا، بل وربما إلى إيران[2]؟

* هل ستتمكن إسرائيل من التوصل إلى ظروف عملياتية واستخبارية يكون فيها ما يكفى من أجل إخراج عملية عسكرية ضد حزب الله إلى حيز التنفيذ؟ إضافة إلى ظروف سياسية محبذة بموازاة ذلك، على الأقل كالتى كانت فى بداية حرب لبنان الثانية؟

* هل إسرائيل جاهزة لتلقى رد الفعل على خطوة عسكرية ضد حزب الله، خصوصًا استهداف الجبهة الداخلية؟

البحث عن الحل بـ «مشكلة» حزب الله فى دمشق

فُحص اتجاه آخر فى إسرئيل لتحقيق هدف إزالة تهديد حزب الله من خلال استغلال التأثير السورى عليه. وحلت على هذه المقاربة عدة تغيرات منذ سنوات التسعين فى فترة الأسد الأب، الذى حافظ على علاقات مضبوطة مع حزب الله، ورأى فيه ـ أساسًا ـ أداة لممارسة ضغط على إسرائيل لتحقيق اتفاق لاستعادة هضبة الجولان. أيضًا فى ذروة محادثات السلام بين الطرفين، لم يكن هناك أدنى شك لدى إسرائيل أن سوريا يمكنها ــ إذا أرادت ــ كبح حزب الله، بل وتجريده من سلاحه، مثلما دفعت نحو نزع أسلحة بقية الميليشيات اللبنانية بعد اتفاق الطائف.

قوة الحزب كانت فى تلك الآونة أقل بكثير من قوته اليوم، وكذلك إمساك سوريا بالساحة اللبنانية كان أشد.

---

(١) النموذج الأبرز لذلك هو قضية قصف قانا خلال عملية عناقيد الغضب فى ١٩ نيسان ١٩٩٦. إن القصف المدفعى الذى وجه باتجاه عناصر حزب الله أدى إلى مقتل أكثر من مائة مدنى، الأمر الذى أدى إلى ضغط دولى على إسرائيل فرض عليها إنهاء العملية قبل أن تحقق أهدافها. أيضًا فى حرب لبنان الثانية لم يصادق رئيس الحكومة على ضرب البنى التحتية اللبنانية كسياسة (رغم أنه عمليًا ضربت بنى تحتية) بسبب ضغط الولايات المتحدة الأمريكية ـ عوفر شلح ويوآف ليمور صفحة ٥٣ ـ ٦٢، مصدر سبق ذكره.

(٢) خلال حرب لبنان الثانية أمر رئيس الأركان بعدم جر سوريا إلى مواجهة. فينوغراد صفحة ٦٨ـ٧٠.

خلال جولات المفاوضات السياسية بين إسرائيل وسوريا التى جرت فى سنوات التسعين، كانت فرضية الجانب الإسرائيلى أنه إذا ما تم توقيع اتفاق سلام بين الدولتين، تعيد إسرائيل فى إطاره هضبة الجولان، وتكبح سوريا حزب الله، وفى نهاية المطاف تجرده من سلاحه، وهذا بشرط أن تسلم إسرائيل بتأثير سوريا على لبنان.

وما وراء ذلك، التقدير كان بأن اتفاق سلام مع سوريا سيقود على الفور إلى اتفاق سلام بين إسرائيل ولبنان، بسبب تعلق القناة اللبنانية بالقناة السورية.

كانت ستنتج ظاهريًّا ـ فى وضع كهذا ـ أرضية لانسحاب الجيش الإسرائيلى من الحزام الأمنى، ودخول الجيش اللبنانى ليحل مكانه، وفى نهاية المطاف تجريد حزب الله من سلاحه.

عمليًا، لم يطرح مستقبل حزب الله بصورة رسمية على طاولة المباحثات، ولم يكن من الواضح لإسرائيل حقيقة كيف سيتم عمليًا تنفيذ نزع سلاحه[١].

فى عهد الأسد الابن ولغاية انسحاب سوريا من لبنان فى نيسان ٢٠٠٥، استمرت فرضية إسرائيل بأن لدمشق تأثيرًا مهمًّا على حزب الله، وأن سوريا كصاحبة البيت فى لبنان يمكنها كبحه، بل وهناك إمكانية (كامنة) لنزع سلاحه. بيد أن معقولية ذلك أخذت فى التدنى بسبب التقارب المهم بين سوريا وحزب الله وإيران، وتعزز حزب الله وما بدا أنه التأثير المتزايد لنصر الله على بشار الأسد[٢].

فى هذه الفترة، وصلت محاولة التوصل إلى تسوية سياسية مع سوريا لحل مشكلة حزب الله إلى طريق مسدود (بعد فشل المحادثات فى جنيف فى آذار ٢٠٠٠ بين الرئيس الأمريكى بيل كلينتون والأسد الأب)، وسعت إسرائيل إلى أن تفرض على سوريا كبح حزب الله من خلال رسائل عنيفة ضد قواتها فى لبنان، بل وأيضًا سوريا نفسها (مقاربة «الرافعات» المذكورة أعلاه)[٣].

---

(١) إيتمار رابينوفيتش، كتاب نهاية السلام، إصدار يديعوت أحرونوت صفحة ٢٨٩.

(٢) الحكيم صفحة ٤٣.

(٣) فى ١٤ تموز ٢٠٠١ قصف الجيش الإسرائيلى محطة رادار سورية ردًّا على عملية قصف لحزب الله فى هاردوف، وفى ١ تموز ٢٠٠١ دمر الجيش الإسرائيلى محطة رادار أخرى سورية فى لبنان ردًّا على قصف لحزب الله فى هار دوف فى ٢٩ حزيران ٢٠٠١. وفى ١٧ آب ٢٠٠٣ حلقت طائرات إسرائيلية فوق قصر الرئيس الأسد فى =

انضمت الولايات المتحدة للضغوط على سوريا بعد ١١ أيلول. فقد نظر إليها [سوريا] كمقربة من «محور الشر» بسبب دعمها للإرهاب، ونتيجة لذلك مارست الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبى ضغوطًا سياسية واقتصادية على دمشق. بيد أن هذه الضغوط لم تؤد إلى تغيير مبدئى فى سياسة سوريا، التى واصلت، دعم حزب الله وتحرير السلاح له، أيضًا بعد انسحابها من الأراضى اللبنانية.

تبلور فى إسرائيل بعد انسحاب سوريا من لبنان التقدير بأنها فقدت «.افعة» لممارسة ضغط على حزب الله، حيث إن التأثير المباشر لسوريا على حزب الله قل، فى مقابل تزايد التأثير الإيرانى[١].

مع هذا، عمليًا، بقى فى يد سوريا عدة قنوات تأثير: السيطرة على عبور المساعدات لحزب الله من أراضيها إلى لبنان، وحلفاء لبنانيون مخلصون (من بينهم الرئيس السابق إميل لحود ورئيس البرلمان نبيه برى) وتأثير اقتصادى وأمنى على ما يجرى فى لبنان.

مسألة تأثير سوريا على لبنان اتقدت فى أعقاب استئناف «هجمة السلام» التى بدأها الرئيس السورى بشار الأسد بعد حرب لبنان، وأثارت فى إسرائيل سجالاً عامًّا مع وضد الاستجابة للمقترح السورى. أحد الأسئلة المركزية التى أثيرت كان هل مفاوضات سياسية مع سوريا ستؤدى إلى وقف الدعم السورى لحزب الله، بل وربما إلى خطوات سورية مبادَر إليها لإضعاف الحزب.

سعت سوريا إلى إقناع الساحة الدولة بأن رفع العزلة التى فرضتها عليها الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبى واستئناف عملية السلام مع إسرائيل سيساهمان فى استقرار المنطقة فى ظل علاقاتها مع «المقاومة» فى العراق، وفى لبنان، وفى الساحة الفلسطينية[٢].

= اللاذقية فى أعقاب عملية إطلاق نيران مضادة للطائرات من جانب حزب الله فوق مستوطنة شلومى قتل على أثرها مواطن إسرائيلى.

(١) زئيف شيف مصدر سبق ذكره.

(٢) انظر:

Richard Beeston & Hugh Maclecod, "We Have Conditions Too, say Iran and Syria", The Times. 15/11/2006.

لم تغير سوريا، فى نفس الوقت، من موقفها المبدئى، الذى سبق وتبلور فى جولات التفاوض فى سنوات التسعين، قبل تحقيق اختراق وبلورة اتفاق مبدئى[1]. وهذا فى ظل الموقف الرسمى لإسرائيل، التى اشترطت استعدادها لاستئناف المفاوضات بوقف الدعم السورى للإرهاب[*].

وما أقدمت عليه سوريا، أى: رسائل السلام من قبل الرئيس السورى ومواصلتها تمرير السلاح لحزب الله ضمن توثيق علاقاتها مع إيران، أثار فى إسرائيل الشكوك حيال مدى قدرة سوريا على المساهمة فى إزالة تهديد حزب الله عن إسرائيل، فى مقابل إعادة هضبة الجولان.

استراتيجيات بديلة ضد حزب الله

عدم نجاح إسرائيل فى كبح حزب الله من خلال استخدام القوة فى التسعينيات، كان أحد العوامل فى قرار رئيس الحكومة حينها إيهود باراك بانسحاب أحادى الجانب من الحزام الأمنى فى جنوب لبنان. وكانت فرضيته بأن انسحابًا كهذا سيقود إلى تآكل شرعية حزب الله فى الساحة اللبنانية لمواصلة صراعه العنيف ضد إسرائيل؛ حيث إنه [الانسحاب] سيزيل الذريعة الأساسية لوجوده كمنظمة مسلحة جراء وجود إسرائيل فى لبنان[٣].

استمر النزاع مع حزب الله رغم الانسحاب، إلا أن خصائصه اختلفت. إذ استأنف حزب الله عملياته الإرهابية[**] بعد أقل من خمسة أشهر على الانسحاب ــ خطف جنود الجيش الإسرائيلى الثلاثة فى ٧ تشرين أول ٢٠٠٠. وإذا كان صحيحًا أن شرعيته تآكلت فى الساحة اللبنانية الداخلية وتعاظمت الانتقادات الموجهة إليه رويدًا رويدًا، وتزايدت دعوات نزع سلاحه، إلا أنه رفض ذلك وواصل سياسة الهجمات ضد قوات الجيش الإسرائيلى على امتداد الحدود.

---

(١) رابينوفيتش صفحة ١٣٥.

(*) المقصود المقاومة الفلسطينية واللبنانية (المراجع).

(٢) فينوغراد صفحة ٣٩.

(**) هذه عمليات مقاومة، كما هو واضح (المراجع).

واءم حزب الله نفسه فى المقابل مع الواقع الجديد، وتمسك بحجج مختلفة ـ تحرير مزارع شبعا، تحرير أسرى لبنانيين، ومنع الطلعات الإسرائيلية فى السماء اللبنانية، من أجل تبرير خطواته. كما زاد حزب الله من دعمه للإرهاب الفلسطينى(*)، وواصل التعاظم عسكريًّا، بما فى ذلك قدرات استراتيجية[١].

اختارت حكومات إسرائيل للفترة الواقعة بين الانسحاب وحرب لبنان الثانية، انتهاج سياسة احتواء المواجهة فى القطاع الشمالي، وتجنبت قدر الإمكان التدهور الشامل، على أمل أن يقلص مع مرور الوقت هامش مناورة حزب الله وانحدار شرعيته[٢].

محركات سياسة الاحتواء مفصلة بتوسع فى التقرير المرحلى للجنة فينوغراد، وبينها الحاجة إلى التركيز على المواجهة العنيفة مع الفلسطينيين، وإعطاء فرصة لمجريات إيجابية، فى نظر إسرائيل، وقعت فى لبنان بعد الانسحاب السوري. غير أن هذه السياسة ساهمت، بحسب التقرير، فى تعاظم حزب الله، بل «وأنتجت بعدًا معينًا لردع إسرائيل من ناحية عملية»[٣].

أرسى المنطق الذى وقف من وراء قرار الانسحاب من لبنان، فيما بعد، أيضًا سياسة إزالة الذرائع «الشرعية» التى تشبث بها حزب الله من أجل مواصلة المواجهة مع إسرائيل. منطق هذه السياسة كان بأن حزب الله يتمتع بشرعية داخلية لبنانية لوجوده كمنظمة مسلحة مادامت هناك مسائل أمنية ـ سياسية مفتوحة بين إسرائيل ولبنان، من بينها: مسألة مزارع شبعا، وإعادة الأسرى اللبنانيين وخرق سيادة لبنان من قبل إسرائيل. وعندما تحل هذه المسائل، سيقف حزب الله أمام مشكلة صعبة تجاه شرعيته الداخلية

(*) المقصود المقاومة الفلسطينية (المراجع).

(١) بخصوص قواعد اللعبة التى تبلورت بعد الانسحاب راجع دانييل سوبلمان أقواعد اللعبة الجديدة بين إسرائيل وحزب الله بعد الانسحاب من لبنان. مركز جافى للأبحاث الاستراتيجية، مذكرة رقم ٦٥، ٢٠٠٣.

(٢) بهذا الخصوص ينسب لرئيس الأركان الأسبق موشيه يعلون المقولة التالية: إذا عملنا بشكل صحيح من الناحيتين: السياسية والعسكرية، فإن صواريخ حزب الله ستصدأ. شلح ويوآف ليمور صفحة ١٢٩. راجع أيضًا مقابلة مع يعلون أوضح فيها مضمون هذه السياسة، هآرتس ملحق هآرتس، ١٥ أيلول ٢٠٠٦. فيها

(٣) فينوغراد صفحة ٤٤ـ٤٦ وما يليها.

وسيزداد الضغط عليه لنزع سلاحه. راكمت هذه الفكرة تسارعًا بعد انسحاب سوريا من لبنان، وتركزت على مطلب لبنان بأن تنسحب إسرائيل من مزارع شبعا[١].

قبل أن تبلور إسرائيل سياسة واضحة تجاه هذا الموضوع، مارست الساحة الدولية ضغوطًا عليها فى هذه المسألة ـ فى الفترة التى سبقت وتلت حرب لبنان الثانية. فى القرار ١٧٠١ تم التشديد على ضرورة رسم الحدود الدولية للبنان، خصوصًا فيما يتعلق بالمناطق موضع الخلاف، بما فيها مزارع شبعا. وهذه هى إحدى البنود المعدودة فى القرار الدولى التى عملت الأمم المتحدة بقوة على تطبيقها. بلور خبير خرائط من قبلها رأيًا اعتبر فيه أن منطقة مزارع شبعا هى أرض لبنانية[٢]. وطُلب من إسرائيل، سواء من دول الاتحاد الأوروبى أو من ممثلين تابعين للأمم المتحدة، المساهمة بدورها فى تعزيز مكانة حكومة السنيورة فى نظر الجمهور اللبناني، من خلال وقف الطلعات الجوية فوق لبنان والتنازل عن مزارع شبعا. إذ حسب هذه الرؤية، فإن إقدام إسرائيل على القيام بذلك سيسحب الشرعية من يد حزب الله لمواصلة المواجهة مع إسرائيل وللإبقاء على سلاحه[٣].

ناطقون باسم حزب الله أوضحوا فى هذه المسألة أن الحزب لا يعتقد أنه يوجد حل سياسى لمسألة مزارع شبعا، وأنه لا يعمل على إيجاد حل سياسى لنزاعه مع إسرائيل. بحسب رؤيته، إسرائيل هى كيان عدوانى فى أصل وجودها، والنزاع معها سَيُحَل فقط من خلال تدميرها[٤].

---

(١) إن فكرة سحب الذرائع كانت مشتقة عمليًا من سياسة الأمن الجارى للجيش الإسرائيلى التى قلص فيها من تواجده على خط الحدود مع لبنان، حتى لا يكون لحزب الله أهداف، وبنفس الوقت من أجل الامتناع عن عمليات مبادر إليها. فينوغراد صفحة ٤٧.

(٢) هآرتس ١١ تموز ٢٠٠٧.

(٣) الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة يفحصون صفقة: تنسحب إسرائيل من مزارع شبعا وحزب الله يجرد من سلاحه ـ هآرتس ١١ أيار ٢٠٠٥: مزارع شبعا كمفتاح سياسي ـ هآرتس ٢٥ تموز ٢٠٠٦، أولمرت يلمح: نوافق على بحث الانسحاب من مزارع شبعا ـ هآرتس ٣٠ تموز ٢٠٠٦.

(٤) مثلا أقوال إبراهيم أمين السيد رئيس المجلس السياسى لحزب الله وعضو مجلس الشورى: لدينا ما يكفى للتعايش مع أى دولة فى العالم، لكن لا مكان للتعايش مع الكيان الصهيونى، لأنه بحسب رأينا، فإن حقنا ووجودنا يتعارض مع وجود هذا الكيان. إذاعة النور. ١٤ تشرين الأول ٢٠٠٢. راجع أيضًا أقوال نصر الله فى مقابلة له مع تليفزيون العالم الإيرانى ٧ أيار ٢٠٠٧، حيث يشكك باحتمالية إعادة مزارع شبعا إلى لبنان بالطرق الدبلوماسية.

فى الفترة التى انتهجت فيها فى القطاع الشمالى سياسة الاحتواء، تم فحص بدائل استراتيچية مختلفة لإزالة تهديد حزب الله، تتجاوز استخدام القوة. بديل واحد أسمى «شق المنظومة الشمالية»، وهو كان يستند إلى الفهم بأن سوريا، وحزب الله، ولبنان (تحت السيطرة السورية) هم جزء من منظومة واحدة (المنظومة الشمالية) التى تعمل وفق منطق مشترك (ضد أمريكا وضد إسرائيل) وأن قوة هذه المنظومة تنبع من الروابط والعلاقات التبادلية الوثيقة بين اللاعبين المؤلفين لها.

بحسب هذه الاستراتيچية، يجب ضرب هذه المنظومة أو شقها ضمن التركيز على ممارسة ضغوط على سوريا، التى نظر إليها على أنها الحلقة الأضعف فى المنظومة، أو عرض إغراءات عليها[1].

بعد أن انسحبت سوريا من لبنان فى نيسان ٢٠٠٥، حصل تغيير فى النظرية الرابطة بينها وبين حزب الله، وفكرة شق المنظومة الشمالية تلاشت.

حرب لبنان الثانية كانت المحاولة الأخيرة التى قامت بها إسرائيل حتى الآن من أجل إحلال تغيير فى الوضع الاستراتيچى لحزب الله، والدفع ـ أو على الأقل إنتاج الظروف ـ لإزالة التهديد الذى يمثله على أمن إسرائيل. نشبت الحرب فى ظروف شبه مثالية من الإجماع الداخلي، والإقليمى، والدولى، الذى أخذ يتقوض كلما تعقدت الحرب.

من جانب، أظهرت نتائج الحرب بجلاء الصعوبة فى إيجاد حل عسكرى لتهديد حزب الله، لكن من جانب آخر وضعت الأسس لمعالجة ذات مغزى (وليس بالضرورة عسكرية) وللمدى البعيد لمسألة سلاح حزب الله، وهذا من خلال زيادة التدخل الدولى فى لبنان (نشر قوة اليونيفيل المعززة فى جنوب لبنان، مساعدات لأجهزة الأمن اللبنانية) وجهود إحلال سيادة الحكومة اللبنانية على كافة أراضيها، والذى تجلى فى نشر الجيش اللبنانى فى منطقة الجنوب.

لا شك أنه من هنا ـ وإلى حين تجريد حزب الله من سلاحه وإزالة التهديد ـ الطريق طويلة؛ إذ صحيح أن الحرب أضرت بشدة ببنيته التحتية العسكرية والمدنية، لكنها لم تنجح فى الإضرار بمصادر قوته بصورة مهمة.

---

(١) على طريقة رئيس الأركان الأسبق يعلن أيضًا إن نفس وجود مفاوضات بين إسرائيل وسوريا من شأنه أن يشق وربما أيضًا يؤدى إلى تفكيك الجبهة الشمالية. راجع هآرتس، ملحق هآرتس، ١٥ أيلول ٢٠٠٦.

خلاصة

هل يمكن قطع رؤوس الهيدرا

فرضيات أساسية

المواقف التى تبلورت فى إسرائيل وفى الساحة الدولية لمواجهة حزب الله ـ بدءًا من تشجيع دمجه فى السياسة اللبنانية وصولاً إلى استخدام القوة ـ لم تؤد حتى الآن إلى إضعاف حزب الله(*). ووفقًا لذلك، من الضرورى إيجاد تصور مختلف قادر على تحقيق الهدف الاستراتيجى المتعلق بحزب الله، ويمكن صياغته على الشكل التالي:

تقليص التهديد الذى يشكله حزب الله على أمن إسرائيل وعلى استقرار المنطقة، عبر إضعاف قدرته وتحويله إلى لاعب صغير وغير ذى صلة بالمعادلات الإقليمية. ووفقًا لهذا الهدف، ينبغى أن تركز المعركة الفعالة لإضعاف حزب الله على تحييد مصادر قوته مع التركيز على الفرضيات الأساسية التالية:

(*) وهذا هو ما حدث نتيجة الحرب الإسرائيلية على غزة؛ إذ لم تضعف المقاومة وعلى رأسها حماس كما كانت تأمل إسرائيل. فقط كررت خطأها فى حرب لبنان سنة ٢٠٠٦ (المراجع).

من غير الممكن اقتلاع حزب الله بالقوة من لبنان:

حزب الله ذو جذور عميقة فى الحاضر اللبنانى وفى الطائفة الشيعية فى لبنان. وهو منظمة ذات أبعاد متعددة: حركة أيديولوچية دينية، وحزب سياسى، ومنظمة عسكرية، ومنظمة اجتماعية. وتتنوع مصادر قوة حزب الله الذى يقيم علاقات متبادلة قوية مع محيطه الاستراتيچى القريب والبعيد. ومعنى ذلك، أن معركة عسكرية وحدها ضد حزب الله، غير قادرة على تحقيق الهدف الإستراتيچى منها، ويمكنها فقط، فى أقصى الأحوال، أن توفر بنية تحتية لمسارات سياسية تضعفه على المدى الطويل.

الوقت يعمل لصالح حزب الله

الاتجاه الديموغرافى فى لبنان هو التنامى التدريجى فى حجم الشيعة مقابل تراجع حجم الجماعات غير المسلمة. من ناحية حزب الله ورعاته، يعتبر هذا الاتجاه اتجاهًا إيجابيًّا ويساعده على تنفيذ أهدافه فى لبنان، بشرط شرط المحافظة على الارتباط [المتين] بين الشيعة والحزب. ومن الممكن خلال أقل من عشرين عامًا أن يتحول لبنان من دولة متعددة الطوائف إلى دولة ذات أغلبية شيعية، تكون الهيمنة فيها لحزب الله. يضاف إلى ذلك نقطة نوعية أخري، هى إمكانية أن تتحول إيران، خلال سنوات معدودة، إلى دولة عظمى نووية، الأمر الذى يضيف إلى قدرات حزب الله قوة إضافية.

حزب الله هو جزء من «محور المقاومة» بقيادة إيران وسوريا:

هذا المحور موجود فى صراع سياسى، أيديولوچى، ثقافى، وأيضًا دينى مع العالم الغربى والعالم العربى المعتدل الطامح للمحافظة على الوضع الراهن(*). حزب الله هو بدون شك «مقاول التنفيذ» الأساسى فى المنطقة لعقيدة «المقاومة» وهذا الأمر يتمثل فى التهديد الذى يشكله على النظام السياسى القائم فى لبنان، وعلى إسرائيل، وعبر

---

(١) هذا ما يتصوره المؤلف، وهو تصور غير صحيح إذا تم تعميمه على كل العالم العربى وكل العالم الغربى. وصفة الاعتدال تشير إلى معان متباينة، ومراوغة، وتكاد تنحصر من وجهة النظر الإسرائيلية والأمريكية فى حلفائها فى المنطقة (المراجع).

المساعدة التى يقدمها للإرهاب الفلسطينى(*) والتورط - حتى لو كان مغلفًا - فى العراق. ومعنى ذلك، أن الطريق لتحقيق تغيير جوهرى فى أهدافه وسياسته تمر أولاً - وقبل أى شىء آخر - فى طهران ودمشق.

المواجهة بين إسرائيل وحزب الله هو نزاع متواصل:

من غير الممكن حل النزاع عبر مسار سياسى بين الطرفين (لتمييزه عن نزاعات إسرائيل مع بقية جيرانها، بما فيها لبنان)، إلا كجزء من اتفاق إقليمى شامل. يستثمر حزب الله فى هذا النزاع موارد كثيرة، ويلعب دور الـ «وكيل»، وهذه الوكالة هى التى تحدد هويته بشكل عام، وفى مقابل الساحة اللبنانية الداخلية بشكل خاص. ويقدم حزب الله مفهومًا يرتكز على عدم التسليم بوجود إسرائيل والطموح لتدميرها، فالمواجهة معها شاملة، «جهادية» بدون حلول وسط وبدون أية إمكانية واقعية لاتفاق سياسي. وبدورها توفر إيران أيضًا فى الظروف القائمة مساحة مرونة فى مقابل إسرائيل، وفيما يتعلق بمستقبل «سلاح المقاومة».

لا يوجد أمل بأن يغير حزب الله طريقه طوعًا:

لن يكون حزب الله شريكًا فى مسارات نزع سلاحه أو إضعاف قوته. وطالما أنه محافظ على العناصر الأساسية لهذه القوة، فلن يألوا جهدًا لإحباط هذه المسارات. بل لو أعرب عن استعداد للتفاوض على عناصر قوته، فذلك يعود للتكتيك المشابه لتكتيك مرشدية الإيرانيين، من أجل كسب الوقت. إذ لا يمكن إجراء مفاوضات فعالة على مستقبل حزب الله إلا فى حال ضعفه بشكل جوهري.

معركة مليئة بالأخطار:

ينبغى لكل محاولة لمعالجة حزب الله فى البيئة اللبنانية التى يعمل فيها، أن تنطلق

(*) المقصود المقاومة الفلسطينية (المراجع).

من فرضية أن حزب الله «فخخ» لبنان. معنى ذلك أن معركة إضعاف الحزب يمكن لها، إن لم يحجر التعامل معها بحذر، أن تؤدى إلى تدهور داخلى فى المجتمع اللبناني، والتسبب بتوترات طوائفية إزاء التمزق بين السنة والشيعة، وربما أيضًا إلى معركة إقليمية تشمل سوريا ولبنان.

شروط إضعاف حزب الله:

إزاء هذه الفرضيات الأساسية، وعلى قاعدة تحليل عناصر قوة حزب الله، من الممكن أن نشير إلى عدة شروط أساسية يمكن أن يؤدى تنفيذها إلى إضعافه: المس بالعلاقة بين إيران وحزب الله، تغيير سياسة سوريا تجاهه، تعزيز الغلاف السياسى اللبناني، إضعاف الارتباط بين حزب الله وبين الطائفة الشيعية، المس بقيادته، وبمؤسساته، وبقدراته وبموارده عبر منظومة سرية.

كلما كان عدد الشروط المحققة أكثر، كلما كان إضعاف حزب الله أكثر نوعية. غير أنه يمكن أن يُطرح عدد من الأسئلة: هل توفر الظروف القائمة شروطًا واقعية؟ ما هى معقولية تحقيق هذه الشروط؟ ما هو وزن إسرائيل فى ذلك، وما هو وزن الساحة الدولية فى توفير هذه الشروط؟ ما هى العلاقة المتبادلة بين هذه الشروط؟

المس بالعلاقة بين إيران وسوريا:

المس بالقوة الشاملة لحزب الله يعتبر الشرط الأساسى والأكثر جوهرية. العلاقة مع إيران تمنح حزب الله - إضافة إلى العلاقة مع سوريا - جبهة خلفية استراتيجية وشبكة أمن مادية. ولن يؤدى فصل حزب الله عن إيران بالضرورة إلى انهياره، بعد أن طور خلال السنوات موارد مستقلة، لكنه سيشكل ضربة قاسية له ولقدرته العسكرية ولموارده المالية ولنهجه الأيديولوجى، إذ ليس لدى حزب الله أية خيارات ذات قيمة موازية لدعم إيران.

المس بالعلاقة مع إيران سيهيئ الأرضية لتنفيذ بقية الشروط. على سبيل المثال، إذا ضعف حزب الله سيكون أقل جاذبية بنظر سوريا، وسيكون لديه موارد أقل للمحافظة

على مكانته داخل الطائفة الشيعية، وعلى قدرته كقوة عسكرية تشكل تهديدًا لإسرائيل وعلى الاستقرار فى لبنان. معنى ذلك بشكل أساسى: أن قدرة حزب الله ستضعف، وسيغرق داخل لبنان على حساب أجندته الإقليمية.

الوضع الوحيد الذى يمكن أن تتم فيه عملية فصل كهذه والتأثير بشكل فعال على حزب الله، هو سقوط النظام الإسلامى فى إيران، بناء على فرضية أن النظام الذى سيقوم بدلاً منه لن يكون أكثر تطرفًا. ويمكن للعقوبات والضغوط المختلفة على إيران أن تؤثر ـ إذا تحققت ـ بشكل محدود ومؤقت على سياستها تجاه حزب الله.

من الممكن أيضًا اتخاذ خطوات مختلفة لتعزيز الرقابة على نقل المساعدات التى تقدمها إيران لحزب الله، حتى لو كان من المعقول أن حزب الله بمساعدة رعاته، إيران وسوريا، لن يألو جهدًا من أجل التغلب على هذه القيود. الفرضية هى أنه طالما النظام الحالى قائم، فسيواصل دعم حزب الله بشكل أو بآخر.

مشكلة تغيير النظام فى إيران تشغل الساحة الدولية، وبشكل خاص الولايات المتحدة، التى تخشى بشكل أساسى من آثار وجود جمهورية إسلامية نووية. وذلك فى الوقت الذى لا يعانى هذا النظام من تهديد نوعى داخلي، أو تهديد خارجى يمكن أن يؤثر على استقراره. مع ذلك، توجد حالة من عدم اليقين فيما يتعلق بآثار فرض عقوبات دولية أو اتخاذ مسار عسكرى على النظام فى إيران. نعم توجد حالة من عدم اليقين تتعلق بإنضاج مسارات التحريض فى الساحة الإيرانية الداخلية. فى كل الأحوال، معقولية تغيير استراتيجى كهذا هى معقولية منخفضة، ولإسرائيل تأثير مقلص جدًا فى هذا المسار.

تغيير سياسة سوريا تجاه حزب الله:

للعلاقة بين سوريا وحزب الله وزن أقل من علاقته بإيران، ولكن إلى الآن هى علاقة نوعية بالنسبة لحزب الله سواء من ناحية قدرته العسكرية أو كبوابة لدخول إيران إلى لبنان. والمس بهذه العلاقة يمكن أن يتم فى الظروف التالية:

١ ـ إسقاط النظام الحالى الذى سيؤدى إلى تغيير فى الاتجاه السياسى وكجزء من رزمة اتفاقات إقليمية.

٢ ـ تغيير سياسة النظام القائم فى أعقاب اتفاق سلام مع إسرائيل وكجزء من رزمة اتفاقات إقليمية.

٣ ـ تعزيز الرقابة والضغوط الدولية على سوريا.

٤ ـ انشقاق أو أزمة فى العلاقات بين سوريا وإيران.

الأمل بتغيير سياسة سوريا تجاه حزب الله أعلى بكثير من الأمل بتغيير سياسة إيران تجاهه. وعلى عكس الحالة الإيرانية، لدى إسرائيل تأثير معين على هذا المسار. ومن المفهوم أن تغيير النظام فى سوريا يمكن أن يشكل عاملاً مركزيًّا فى تغيير السياسة [السورية] تجاه حزب الله، رغم أن ذلك مرتبط بطبيعة الحال بطابع النظام الجديد، علمًا بأن تغييرًا كهذا غير مطروح على جدول الأعمال، ويبدو أن نظام بشار الأسد مستقر. مع ذلك، كما تم التفصيل [سابقًا]، الإمكانيات الاستراتيجية للخيار السورى أكثر تنوعًا مما هى لدى إيران. وتوجد طريقتان محتملتان للتأثير على سياسة سوريا تجاه حزب الله: إكراه، و«خريطة طريق» سورية.

إكراه: الهدف هو فرض رقابة دولية على معابر الحدود بين سوريا ولبنان، وفرض عقوبات أو أى مسار عقوبات ضد سوريا، ومن يملك القرار إزاء مسار كهذا هو المجتمع الدولي، الذى يمتنع حتى الآن عن اتخاذ خطوات كهذه، كما بدا على سبيل المثال، من القرار الصادر فى شهر آب ٢٠٠٧، بعدم تغيير تفويض قوات اليونيفيل والسماح لها بمراقبة فعالة على الحدود السورية اللبنانية. الإمكانيات التى سيقررها المجتمع الدولى باتخاذ مسارات أكثر صرامة تجاه سوريا، هى إمكانيات واقعية، وبشكل خاص إذا واصلت سوريا سياستها المناكفة تجاه لبنان.

مشكلة مثيرة هى الأسلوب الذى تستطيع فيه إسرائيل أن تفرض على سوريا تغيير سياستها. على ما يبدو، يمكن لإسرائيل أن تقوم باستخدام القوة بهدف دفع سوريا لإيقاف المساعدة لحزب الله. على سبيل المثال، المس بتهريب السلاح إلى لبنان، أو عبر إشارات قوة أخرى ضد هدف سورى. علمًا بأن مسارًا كهذا يمكن أن يؤدى ـ أيًّا كان حجمه وطابعه ـ إلى تصعيد عسكرى بين إسرائيل وسوريا، والذى يمكن أن يؤدى فيه حزب الله أيضًا دورًا، وبشكل خاص إزاء الحساسية الأمنية المتبادلة بين الأطراف.

تصعيد كهذا غير مرغوب فيه من قبل أى طرف. مع ذلك، يمكن لنتائجه أن تضعف النظام السورى مع كل ما ينطوى عليه ذلك من إمكانيات تجاه استقرار النظام ومدى قدرته على الصمود أمام ضغوط خارجية، أو إعداد الأرضية لاتفاق سياسى كما هو مفصل لاحقًا.

خريطة طريق سورية: طرحت على جدول الأعمال الدولي، منذ فترة، فكرة «خريطة طريق سورية»، تساعد على كبح الاتجاه الراديكالى فى المنطقة، عبر إخراج سوريا من «محور الشر»، طالما أن بإمكان سوريا أن تلعب دورًا مركزيًا فى المنظومة الإقليمية. فى أساس «خريطة الطريق» هذه، يوجد اتفاق سلام بين سوريا وإسرائيل فى مقابل هضبة الجولان، وهو ما سيؤدى إلى إنقاذ سوريا من العزلة الإقليمية والدولية وتعميق علاقاتها بالعالم الغربى، وبشكل خاص فى المجال الاقتصادي. وفقًا «لخريطة الطريق» هذه، سيكون على سوريا إيقاف دعمها لحزب الله وللمنظمات الإرهابية الفلسطينية، وللإرهاب فى العراق(*)،وسيكون على سوريا أيضًا تغيير طابع علاقاتها بإيران، أو على الأقل ـ كما تقترح سوريا ـ استغلال علاقاتها مع هذه الهجمات بهدف تلطيفها أو جعلها أكثر اعتدالاً، وكقناة اتصال وتأثير عليها.

لدى إسرائيل، للوهلة الأولي، دور حاسم فى كل ذلك، وطرحت حلول مختلفة للنزاع بين إسرائيل والعالم العربي، بما يشمل الحل مع سوريا كمفتاح لاستقرار المنطقة، على سبيل المثال تقرير بيكر ـ هاملتون[1]. لكن الصورة أقل وردية بكثير. فالمفاوضات السياسية بين إسرائيل وسوريا هى طريق لم تؤدِ فى الماضى إلى نتائج فى السياق اللبنانى. وأيضًا فى الوقت الحالى. إذا جرت مناوضات بين سوريا وإسرائيل، فإن النظام السورى غير مستعد للتعهد خارج إطار المقولات الضبابية فى موضوع مستقبل حزب الله، أو الاستعداد لتغيير علاقاته بإيران وبحزب الله[2].

(*) المقصود المقاومة الفلسطينية والعراقية (المراجع).

(١) بيكر هاملتون صفحة ٥٠ـ٥٨.

(٢) انظر:

Restarting Israeli-Syri`n Negotiations International Crisis Group Middle East Repotrt 18/12 /07 /2007.

تكفل ديناميكية المفاوضات برعاية دولية معززة، إمكان أن تؤدى إلى حلول إبداعية حول اتفاق نهائي، بما يشمل الرقابة على الحدود بين سوريا ولبنان، وأيضًا تجاه الارتباط بين إعادة هضبة الجولان لسوريا، وبين مساعدة سوريا لحزب الله. مع ذلك، لن يسارع النظام السورى إلى تغيير جلده وفصل علاقاته مع حزب الله ومع إيران، فى ظل غياب بدائل ملائمة؛ ذلك لأن علاقات سوريا بحزب الله تخدم مصلحة أساسية أخرى لسوريا، وهى المحافظة على نفوذها فى لبنان[1].

مقابل ذلك، انشقاق أو أزمة خطيرة فى العلاقات بين إيران وسوريا، يمكن أن يدفع سوريا إلى محاولة الضغط على إيران عبر «إغلاق الحنفية» باتجاه حزب الله. ويوجد بين الدولتين خلافات فى الآراء، وأحيانًا عميقة بما فيه الكفاية، كما هو الحال بما يتعلق بسياسة كلٍّ منهما إزاء العراق، غير أن هذه الأمور لم تصل إلى حد الأزمة الفعلية.

لن تسارع سوريا فى ظل غياب بدائل إلى حرق جسورها مع إيران، ولذلك فإن الأمل بحدوث أزمة يتم فى أعقابها المس بالمساعدة لحزب الله، هو أمل ضعيف.

تعزيز الطابع الدولتى اللبنانى من أجل تأسيس دولة سيادية ومسؤولة:

كلما كان لبنان أكثر قوة، كان بالإمكان فرض قيود متعددة وبالتدريج على حزب الله، لمراقبة نشاطاته وتقليص مساحة مناوراته، رغم أنه لا يمكن تحييد قوته بشكل مطلق.

تستطيع سلطة لبنانية قوية أن تحول وجود الجيش اللبنانى على طول الحدود الجنوبية إلى وجود فعال، وتقليص عمليات تهريب السلاح من سوريا، والرقابة على مسارات حزب الله فى داخل الدولة، وسيتسبب تعزيز الدولة اللبنانية فى تمكنها من تحمل المسؤولية نظريًّا وعمليًّا، على ما يجرى على أراضيها.

من أجل ذلك، من الضرورى توفر عدة مسارات:

- تدخل دولى وإقليمى. هدف تدخل كهذا هو تعزيز الدولة اللبنانية. من ضمنه، المجال الاقتصادى والمجال العسكري، كما أن إيران وسوريا تقومان بذلك إزاء حزب الله، من أجل إحداث توازن مع هذه المساعدة.

---

(١) باتريك سيل، تحليل: هل يمكن أن يكون هناك سلام بين إسرائيل وسوريا، الحياة، ٢٠ نيسان، ٢٠٠٧.

ـ تغيير الثقافة السياسية للبنان، وربما أيضًا نظام الديمقراطية الطائفية، التى تسعى للمحافظة على الوضع الراهن، ولحلول وسط باسم المبدأ المقدس للتوازن الطائفي. أضف إلى ذلك، من الضرورى إحداث تغيير فى الميل عن الامتناع عن تحمل المسؤولية تجاه ما يجرى على أراضى لبنان من قبل الحكومة اللبنانية، وتحويل هذه المسؤولية على جهات أجنبية.

ـ كبح التآمر الأجنبى(*). وبشكل أساسى من قبل سوريا. لا يوجد شك أن لبنان قطع مسافة معينة ونوعية منذ انسحاب سوريا، فيما يتعلق ببناء مكانته كدولة سيادية ومستقلة. غير أنه من الصعب أن نرى حاليًا إنضاجًا لهذا المسار إلى حد (قيام) تجربة حاسمة تسمح للبنان بالوقوف بشكل فعال فى مقابل حزب الله. فى الواقع، فإن الساحة الدولية والساحة الإقليمية مشاركتان وتعملان بشكل لا سابق له، من أجل تعزيز الدولة اللبنانية، ولكن ذلك ليس كافيًا. من جهة أولى، الأزمة السياسية المتواصلة تشل عمل الحكومة. ومن جهة أخرى، التغييرات الكامنة فى الثقافة السياسية للبنان عميقة جدًا، وتنفيذها يمكن أن يستمر لفترة زمنية طويلة.

فى كل الأحوال، لن يستطيع لبنان عبور هذا المسار وحده دون مواكبة ملاصقة من قبل جهات مفتاحية فى الساحة الإقليمية وفى الساحة الدولية. وسيكون كبح التآمر السورى مهمة غير سهلة؛ لأن لسوريا مصلحة فى ضمان أن يكون لبنان دولة ضعيفة، غير مستقرة وخاضعة لنفوذها.

يبدو ـ إذن ـ أن مسار تعزيز الدولة اللبنانية دونه صعوبات غير قليلة، ومعقولية أن ينجح لبنان بالوقوف على قدميه ليست عالية، وللمنظومة الدولية وزن كبير فى إنجاح هذا المسار، بينما يمكن لإسرائيل، فى أقصى الأحوال، أن لا تضع العقبات أمامها، وتشجيع ـ وربما المساعدة ـ فى بناء خطوات ثقة فى مقابل لبنان، تمهيدًا لاتفاق ثنائى فى المسقبل.

(*) لاحظ وصف الأجنبى الذى يطلقه على سوريا بالذات، دون أن يخصص غيرها بالاسم مثل الولايات المتحدة أو إسرائيل نفسها بالنسبة للتآمر على لبنان (المراجع).

إضعاف الارتباط بين حزب الله والطائفة الشيعية:

سيمس إضعاف دعم الطائفة الشيعية لحزب الله بالشرعية الجماهيرية للحزب، وسيؤدى إلى تقليل قدرته على المساومة فى مقابل الساحة السياسية اللبنانية، وبالتأكيد سيمس بقدرته السياسية. حتى لو لم يكن من الممكن إيقاف المسارات الديموغرافية، فإضعاف ارتباط الطائفة بحزب الله سيجعل لبنان الشيعى أقل خطرًا على إسرائيل.

وتوجد عدة ظروف يمكن أن تؤثر على إضعاف هذا الارتباط:

١ ـ إضعاف قدرة حزب الله الاقتصادية، ونتيجة لذلك المس بقدرته لتعزيز المنظومة الاجتماعية الواسعة التى أنشأها وسط الشيعة.

٢ ـ تعزيز نوعى لمشاركة الدولة اللبنانية وسط السكان كجزء من مسار تعزيز الدولة. يبدو، أنه على المدى الطويل لن يكون هناك مفر من تغيير سياسى دستورى يتم فى أعقابه تعزيز تمثيل الشيعة فى مؤسسات الدولة، وذلك من أجل تقليص الشعور بالعزلة تجاه مؤسسات الحكم اللبنانى.

٣ ـ ظهور بديل سياسى لحزب الله. من شبه المؤكد أن بديلاً كهذا لن ينمو من العدم إلا على أساس برنامج عمل قائم ـ حركة أمل برئاسة نبيه برى [مثلاً].

من الممكن أن نمس بالقدرة الاقتصادية لحزب الله بطرق متنوعة. إحداها هى فرض عقوبات نوعية على إيران يمكن أن تضع أمامها صعوبات فى مساعدة حزب الله (إذا كان من الصعب افتراض أن يؤدى إلى إيقاف تام للمساعدة). بالإضافة إلى ذلك، من الممكن أن نمس بالنشاطات الاقتصادية الدولية لحزب الله وإرباكها عبر منظومة سرية وأخرى علنية [منها]: تشريع يقيد النشاط الاقتصادى لحزب الله فى الساحة الدولية، واعتبار الأجهزة المتعاطفة مع حزب الله غير قانونية، وفرض قيود على حركة الشخصيات المرتبطة به.

فى سياق الشرط السابق، تحول الدولة اللبنانية إلى سلطة سياسية وأمنية واجتماعية بالنسبة للشيعة هو مسار معقد يمكن أن يستمر سنوات كثيرة وهو مرتبط، كما ذكر، ليس فقط بوجود موارد تسمح لها بتقديم بديل لحزب الله، وإنما أيضًا بتغيير الثقافة السياسية.

فى مشكلة البديل السياسي، من الصعب أن نرى نبيه برى يحذو حذو نصر الله، ومن الصعب أن نرى أمل تجدد أيامها كواجهة تحولت إلى حركة رائدة فى الطائفة الشيعية وتتغلب على الأسباب التى أدت إلى تراجع مكانتها. على الأغلب يمكن لأمل تحسين مكانتها فى الطائفة الشيعية وإضعاف هيمنة حزب الله بمساعدة المعسكر العربى المعتدل مع تنمية الحركة التى يترأسها طرف معتدل يمثل الدولة اللبنانية.

وإمكانية حدوث تحول فى الطائفة الشيعية فى لبنان يؤدى إلى إخلاء الجبهة الخلفية لحزب الله على المدى القريب هو أمر ضعيف. التصور المقبول اليوم فى الطائفة الشيعية فى لبنان هو أنه لا يوجد أى جهة بديلة لحزب الله تلبى حاجاتها السياسية والأمنية والاجتماعية. بطبيعة الحال، إنتاج بديل كهذا وسط الجمهور الشيعى سيضعف ارتباط الطائفة بالتنظيم.

غير أن إضعاف الارتباط بين حزب الله وبين الشيعة هو مسار طويل ومركب، ويرتبط نجاحه وفعاليته بعدة أمور منها تنفيذ شروط أخرى، وليس لدى إسرائيل تقريبًا أى تأثير على هذه المسارات.

المس بقيادة، ومؤسسات، وقدرات وموارد حزب الله عبر منظومة سرية

هذه المسألة عنصر مركزى فى زمن المواجهات اللاتماثلية، وخاصة فيما يتعلق بشرعية محدودة لعملية علنية(*). حزب الله كمنظمة لديه أبعاد متعددة وذات أدوار دولتية، لديه مؤسسات كبيرة، ومن ضمنها منظومات إعلامية وثقافية، يمكن أن يؤدى المس بها إلى إرباك نشاطه، وإضعاف قدراته والتغلب على حالة اللايقين فيما يتعلق بمسارات العدو.

المس بها لا ينبغى أن يكون بأسلوب عسكرى تقليدى على شاكلة مهاجمة أهداف، وإنما بأساليب أقل ضجيجًا مثل الكفاح الاقتصادي، والإعلامى وعمليات خاصة بوتيرة منخفضة.

---

(١) يذكر المؤلف فى أكثر من موضع عبارات توحى بأن إسرائيل تأخذ فى حسابها الاعتبارات «الشرعية» لما تقوم به من أعمال، والواقع يكذب ذلك، والأدلة كثيرة منها الجرائم والانتهاكات التى قامت بها فى حربها على غزة ابتداء من ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨، وحتى ١٨/ ١/ ٢٠٠٩ (المراجع).

إمكانية أخرى هى إحباط مركز لقادة حزب الله، وبشكل خاص أمين عام حزب الله حسن نصر الله. خلال حرب لبنان الثانية ذكرت تقارير عن خطط ومحاولات للمس بقادة حزب الله، لكنهم نجحوا فى النجاة من هذه المحاولات[١]. والفرضية هى أن اقتلاع نصر الله سيمس بشكل نوعى بالمنظمة بسبب مكانته الخاصة (كما تم تفصيله فى الفصل الأول)، وسيمنح إسرائيل إنجازًا من الدرجة الأولى على مستوى الوعى. ومن الممكن أن يؤدى إنجاز كهذا إلى مسار إضعاف حزب الله، حتى ولو كان بثمن «ظواهر مرافقة» مثل القيام بعمليات انتقامية من جانبه ضد إسرائيل.

لدى إسرائيل تجربة متنوعة فى استهداف قادة المنظمات. من ضمنها اغتيال إسرائيل للزعيم السابق لحزب الله. عباس الموسوى، غير أن تصفيته ليس فقط لم تضعفه، وإنما عززته ومكنت نصر الله من تولى قيادته، واستهداف قادة حماس والجهاد الإسلامى لم ينه التهديدات من جهة هذه المنظمات، ولكنها ساهمت فى تقليص حجم الإرهاب الفلسطينى[*].

أضف إلى ذلك، فإن الحديث عن هذه الإمكانية فى وسائل الإعلام الإسرائيلية أدى، من شبه المؤكد، إلى إبداء الحذر من قبل حزب الله. ومن المعقول أن يكون حزب الله قد أعد، مع إيران، خططًا فى الدرج مختلفة لحالة كهذه[٢]. فى كل الأحوال، لن تسمح إيران بدهورة الوضع بسبب استهداف قيادته، ولكنها لن توفر جهودًا لترميمه.

هل هذا رهان. على ضوء المكانة الخاصة لنصر الله وعدم وجود بديل بمستواه وسط قيادة حزب الله، يحتمل جدًّا أن تؤدى تصفيته إلى أزمة قيادة وإلى ضعف الحزب والمس بصلابته وبقدرته على المناورة.

مع ذلك، يمكن لوضع كهذا أن يكون مؤقتًا إلى حين تركيز قيادة جديدة، وطالما أن لحزب الله مصادر القدرة، فتوجد إمكانية كبيرة بأن يعود ويرمم نفسه.

---

(١)شلح وليمور صفحة ٢٠٩ـ٢١٠.

(*) يقصد المقاومة الفلسطينية، وغير صحيح ما يقوله عن إضعافها باغتيال قادتها إذ العكس هو الحاصل كما تدل عليه وقائع المواجهة المستمرة فى الأراضى المحتلة (المراجع).

(٣) من هنا القلق المفرط لحزب الله على الأمن الشخصى لنصر الله خلال الحرب وبعدها. لقد خفض نصر الله من ظهوره العلنى، بل وامتنع عن إجراء اتصالات سياسية مع جهات أجنبية. برغمان ٢٠٠٧. صفحة ٢٦ـ٢٩.

على عكس أكثر الشروط السابقة، هذا الشرط ضمن قدرات إسرائيل(*). المساهمة البارزة لإسرائيل فى إضعاف حزب الله، يمكن أن تتم عبر جهاز سرى ضد حزب الله ـ سواء وحده أو مع الولايات المتحدة، وجهات أخرى على الساحة الدولية.

الصورة التى ترسم انطلاقًا من تحليل هذه الشروط لإضعاف حزب الله تظهر أنه فى الظروف القائمة، فإن تنفيذ أغلبها إشكالى جدًّا، أو أنه مرتبط بمسارات يمكن أن تستمر لفترة طويلة (وكما ذُكر: الفرضية هو أن الوقت يعمل لمصلحة حزب الله و«محور المقاومة»).

ما الذى يمكن أن يساهم فى تنفيذ جزء من هذه الشروط، أو على الأقل إيجاد ظروف أكثر راحة لتنفيذها، وهو حصول إجماع دولى حول الحاجة إلى إضعاف حزب الله وإزالة التهديد الذى يشكله على الاستقرار الإقليمى ـ إجماع يترجم إلى أفعال.

من الحيوى وجود توافق وتنسيق على الأقل بين إسرائيل والولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبى والمعسكر العربى المعتدل ضمن إطار ائتلاف دولى. ومن شبه المؤكد أنه إذا تم تشكيل ائتلاف كهذا لن يكون هدفه حزب الله فقط، وإنما إدارة معركة ضد المفهوم الراديكالى الذى يهدد الشرق الأوسط بالانتشار، بقيادة «محور المقاومة» كجزء من بناء نظام إقليمى جديد. من ناحية المس بحزب الله، يمكن لائتلاف كهذا أن يساهم فى مجالات متعددة [منها]:

بلورة خطط فعالة لقرارات مجلس الأمن حول موضوع لبنان

على سبيل المثال تجاه القرار ١٧٠١: إعادة تعريف صلاحيات الجهاز القائم لقوة اليونيفيل المعززة التى تسمح لها بالعمل بنجاعة أكثر من أجل منع تهريب السلاح من سوريا إلى لبنان، والمحافظة على المنطقة الواقعة جنوبى الليطانى كمنطقة خالية من السلاح غير الحكومى.

(*) لاحظ النزعة الدموية التى يتمتع بها التفكير الإستراتيجى الإسرائيلى وإقرار المؤلف بأن القتل «ضمن قدرات إسرائيل» (المراجع).

ممارسة ضغوط على سوريا وعلى إيران

إحدى الوسائل هو فرض عقوبات على سوريا وإيران إذا استمر خرق الحظر على تهريب السلاح إلى الجهات غير الحكومية فى لبنان.

تنسيق المساعدة

ائتلاف كهذا يمكن أن ينسق المساعدة الاقتصادية، والعسكرية والمادية للدولة اللبنانية، وإرفاق ذلك بعملية ترميم الدولة. ومن المحتمل أن يتم اشتراط المساعدة بإصلاحات مختلفة.

نزع الشرعية الدولية عن حزب الله

سيسمح الائتلاف بإعلان دولى عن أن حزب الله هو منظمة إرهابية، وغير قانونية وهو ليس جزءًا من حل الوضع فى لبنان، وإنما جزء من المشكلة، مع كل ما يعنى ذلك من معان من ناحية فرض قيود على نشاطه خارج البلاد، بما فيها تجنيد الأموال، بالإضافة إلى اشتراط الاعتراف بحزب الله(*) بموافقته على نزع سلاحه والكف عن العمليات الإرهابية المتورط بها.

المساعدة فى بلورة «خريطة طريق» مع سوريا

«خريطة طريق» كهذه ستسمح للائتلاف بتأدية دور بناء فى نظام إقليمى مرافق للمسيرة السياسية مع سوريا. والأمل ببلورة ائتلاف كهذا فى الظروف القائمة ليس كبيرًا، بشكل أساسى؛ بسبب الفروق فى المواقف بين الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبى والكتلة العربية المعتدلة. علمًا أن أزمة إقليمية مركزها إيران، ومسار عنف استثنائى من

(١) يقصد المؤلف الاعتراف بحزب الله كطرف سياسى فى النظام اللبنانى، ومقبول من الولايات المتحدة وحلفائها (المراجع).

قبل حزب الله، وتغيير جوهرى فى الوضع القائم فى لبنان، يمكن أن يغير الصورة على بلورة ائتلاف كهذا.

وزن إسرائيل

فى ظل الظروف السياسية القائمة المتصلة بإسرائيل، ينبغى التأسيس فى معركة إضعاف حزب الله على أربعة مداميك.

المدماك الأول: تشجيع بلورة ائتلاف دولى فعال

إسرائيل ستجد صعوبة فى تنفيذ شروط إضعاف حزب الله، إن قامت بذلك منفردة، ولذلك توجد مصلحة إسرائيلية واضحة فى تشجيع وجود ائتلاف على أساس المفهوم المشترك بينها وبين الولايات المتحدة (على الأقل فى ظل حكومة بوش) فيما يتعلق بالصراع ضد الإرهاب العالمى، وإبراز الدور الحاسم لإيران فى تقويض النظام الإقليمى. وذلك من خلال الحرص على بروز منخفض؛ لأن جزءًا من الشركاء المحتملين لإسرائيل والائتلاف ضد حزب الله يمكن أن ينظر إلى ذلك على أنه عبء أكثر من كونه ذخرًا. على الرغم من المصلحة المشتركة الواضحة فى كبح «الهلال الشيعى» (تعبير حفره الملك الأردنى عبد الله)[*]، أصل وجود ائتلاف تكون فيه إسرائيل مرتبطة بجهات عربية ودولية ضد طرف ثالث فى العالم العربى، يمكن أن يثير حساسيات كثيرة ويضع صعوبات بشكل خاص على الأعضاء العرب فى الائتلاف.

المدماك الثانى: استعدادات مشروطة لتقديم تنازلات ومرونة سياسية تجاه سوريا ولبنان

سواء تم بلورة ائتلاف كهذا [أم لا]، فستكون إسرائيل أمام مطلب أو تمنى من المجتمع الدولى والمجتمع الإقليمى لتقديم تنازلات مهمة من أجل استقرار المنطقة عمومًا وإقامة نظام جديد فى لبنان خصوصًا. وهذه التنازلات والمبادرات قد تكونا ـ تجاه لبنان ـ متمثلة بإعادة مزارع شبعا، أو وضعها بشكل مؤقت تحت سلطة

(١) مثل هذا التعبير استخدمه الملك الذى يقول المؤلف أنه حفره، أما من الذى «حفره» حقيقة، فسؤال لا يحتاج لجواب (المراجع).

الأمم المتحدة، انطلاقًا من فرضية مساهمتها فى تعزيز الحكومة اللبنانية وإضعاف مكانة حزب الله، أو استئناف المفاوضات مع سوريا، من خلال فرضية أنه سيكون من المجدى تحريك المسار الذى يسمح لسوريا فى تأدية دور بنّاء فى النظام الإقليمى، إضافة إلى تنازلات فى الموضوع الفلسطينى.

المعسكر العربى المعتدل يمكن أن يشترط تحديد مدى مشاركته بمدى مشاركة الولايات المتحدة فى هذه المشاكل، وإسرائيل ستجد نفسها أمام ضغط مزدوج. فى الواقع، لدى إسرائيل توقع شرعى أنه فى مقابل إعادة هضبة الجولان، ستستغل سوريا نفوذها من أجل إضعاف حزب الله، غير أن العلاقة بين المشكلتين ما زالت بحاجة إلى دليل، والمسألة هى رهان إسرائيلى بأن تفرض عليها قيود فيما يتعلق باستخدام القوة على الساحة اللبنانية.

إعادة مزارع شبعا إلى لبنان يمكن التأكيد [على أنها] تساهم فى تعزيز الحكومة اللبنانية، والإضرار بشرعية حزب الله. غير أنه فى الظروف القائمة، الأزمة [فإن] السياسية المتواصلة، ستجد الحكومة اللبنانية صعوبة فى ترجمة هذا الإنجاز إلى إيجابيات فعلية فى المواجهة الداخلية فى مقابل حزب الله.

أضف إلى ذلك، يمكن أن يرى حزب الله فى هذا المسار ـ وبصدق ـ محاولة تهدف إلى إضعافه، ونتيجة لذلك يسرع من عملية إحداث تغيير سياسى فى لبنان ويعمق الصراع الداخلى. فى السطر الأخير ـ مبادرة إسرائيل تجاه سوريا، مثل استئناف مسار مفاوضات السلام، أو تجاه لبنان، فى حال لم يكن مشروطًا بضمانات دولية فى جهد نوعى لإضعاف حزب الله، سيكون بلا قيمة، وربما أيضًا سيمس بالمكانة الإستراتيچية لإسرائيل؛ لأن إسرائيل ستنسحب مرة أخرى من أراض بدون أى مقابل سياسى ملائم.

المدماك الثالث: السيطرة على الصراع مع حزب الله

ينبغى أن تكون إسرائيل مستعدة للوضع الذى تتواصل فيه الاتجاهات التى تسمح حاليا لحزب الله فى تعزيز قدراته على المستويين العسكرى والسياسى، فى الظروف الجديدة التى تشكلت بعد حرب لبنان الثانية. وخاصة تجاه إمكانية أن يكون حزب الله

يريد تجديد نشاطاته العملياتية ضد إسرائيل، أو القيام بعمليات تحريض ضدها. وهذا الاتجاه يمكن أن يتعزز كلما تزايد الضغط الداخلى الدولى على حزب الله أو على رعاته. المنطق الحاكم الذى ينبغى أن يكون: هو السيطرة على الصراع مع كسر الطابع الذى كان قائمًا فى حالات كثيرة قبل الحرب الأخيرة ـ حزب الله هو الذى حدد قواعد اللعبة وإسرائيل ترد.

ينبغى أن يتركز الجهد الأساسى لإسرائيل على إنتاج ردع مستقر موثوق فى مقابل حزب الله(*)، مع تخفيض مستوى عنف المواجهات عبر قواعد تحددها إسرائيل، وبإدارة مضبوطة للتصعيد إذا ما حصل. هذا الردع يمكن أن يرتكز على عدة أمور منها صورة إسرائيل كدولة تستخدم قوة غير تناسبية، ذات قدرة على العقاب والمبادرة إلى مسارات. الأهم أن تظهر إسرائيل إدارة مسؤولة (وبشكل خاص بسبب قوات عسكرية إضافية فى جنوب لبنان ـ الجيش اللبنانى واليونيفيل ـ ووجود لبنان على حافة الاشتعال)، بسبب تدهور غير مخطط له يمكن أن يربك الجهود فى إضعاف حزب الله.

وفى الوقت نفسه، ينبغى على إسرائيل أن تستعد لإمكانية حصول مواجهة أخرى مع حزب الله. مواجهة كهذه يمكن أن تنشب فى ظروف مختلفة: بدءًا من فشل إدارة الصراع بين إسرائيل وحزب الله، وانتهاء بمعركة إقليمية. فى كل الأحوال، إسرائيل لا تستطيع أن تسمح لنفسها أن تنتهى مواجهة كهذه ـ إذا ما نشبت ـ بأقل من إضعاف واضح وجلى لقدرة حزب الله، على أن لا يؤدى ذلك إلى انهيار إطار الدولة اللبنانية.

المدماك الرابع: إدارة معركة سرية دائمة

يمكن لإسرائيل أن تحقق عبر معركة سرية ناجحة ـ بما يتلاءم مع الاتجاهات التى ذكرت أعلاه ـ عدة أهداف دفعة واحدة: المس بمؤسسات حزب الله وبدوره، وإضعافه، وإنجاز على مستوى الوعى، وتأسيس لردع موثوق فى مقابل حزب الله. الرسالة التى وفقًا لها [ستدار المعركة هى أن]، للمقاومة نقاط ضعف ستكون موجهة ليس فقط تجاه حزب الله وإنما أيضًا تجاه رعاته ومؤيديه فى إيران والعالم العربى، الذين يتشجعون من إنجازات حزب الله فى حرب لبنان الثانية.

(*) الحرب على غزة جاءت تنفيذًا لمثل هذا الاقتراح، وهو إعادة انتاج الردع الإسرائيلى تجاه المقاومة، رغم أنها فشلت (المراجع).

في السطر الأخير، ينبغي أن ننظر إلى المعركة ضد حزب الله على أنها إستراتيچية كبرى تستمد شرعيتها من المادة السابعة من ميثاق الأمم المتحدة، التي تسمح باستخدام القوة لمنع العنف(*). هذا مسار معقد ومتواصل بدون اختصارات، وينبغي أن يكون له أبعاد سياسية ـ دبلوماسية وعملية. على إسرائيل والمجتمع الدولي أن يختار بين التسليم بوجود حزب الله الذي يتعاظم كجزء من الزخم الموجود فيه «محور المقاومة» ، وبين المبادرة إلى خطوات فعالة لإضعافه ـ الأمر الذي سيساعد على كبح الموجة الراديكالية ـ على الرغم من الصعوبات الكثيرة في الطريق إلى تحقيق أغلبية الشروط لإضعاف حزب الله، هذا الأمر ممكن، وخير البر عاجله.

* * *

(*) مرة أخرى يبدي المؤلف حرصًا على تغطية مقترحاته بالشرعية الدولية، وكأن إسرائيل معنية بها. وهذا بخلاف الواقع (المراجع).

الملحق

التطورات المحتملة داخل حزب الله
خمسة سيناريوهات

سيعرض هذا الملحق خمسة سيناريوهات تشكل فرضيات عملية لا توقعات ــ للتطورات المحتملة فى الوضع الاستراتيجى لحزب الله. وستُعرض هذه السيناريوهات وفقًا لنظرة حزب الله وقراءته للتطورات فى محيطه، التى يمكن أن يكون لها تأثير على تحقيق سيناريو أو آخر، مع الإشارة إلى الظروف الضرورية لتنفيذ أى سيناريو وانعكاساته على إسرائيل. نقطة الانطلاق هى الديناميكية التى يعمل فيها حزب الله فى مرحلة ما بعد الحرب لبنان الثانية. وانسداد الأفق السياسى، وخطر التدهور الداخلى مستمر مع صراع على بلورة هوية لبنان ومكانة حزب الله فيه.

* السيناريو الأول: تعزز قوة حزب الله

تعريف: تتعزز قدرة حزب الله فى التأثير على محيطه الإستراتيجى والتقدم فى أهدافه السياسية والأيديولوچية.

فى هذه الحالة، لا يحتفظ حزب الله بسلاحه وبإزالة التهديدات المحتملة التى تواجه من جانب خصومه السياسيين وحسب، بل أيضًا يركز دوره المسيطر فى لبنان وينجح فى ترجمة قوته إلى إنجازات سياسية. فى هذا الإطار ينجح حزب الله فى المحافظة على الاستقرار السياسى فى لبنان وبرعايته. مما يعنى أن هامش تعزز قوته سيتسع: بدءًا بالخروج من الأزمة السياسية التى يعيشها لبنان، فى إطار تسوية تمنح حزب الله الأفضلية، وعلى شاكلة إقامة حكومة يكون فيها للمعارضة التى يقودها حق الفيتو، وانتهاءً بالوضع الأسوأ الذى يسطير فيه حزب الله عمليًا من الناحية السياسية على لبنان، بالطريقة نفسها التى حكمت فيها سوريا لبنان إلى حين انسحابها؛ أى دمج بين شعاع قوة رادعة بين حكومة دمى برعاية حزب الله (وسوريا)، مع المحافظة على التوازن الطائفى.

خلافًا للسيطرة العسكرية كما هى مبينة فى سيناريو آخر، يتعلق الأمر هنا بسيطرة تدريجية على النظام السياسى اللبنانى من خلال المزج بين الضغوط والتهديدات والإرهاب والمناورات السياسية «المشروعة» التى تمكنه من تشكيل تحالف لمضاعفة قوته فى البرلمان والتأثير على الرئيس، وعلى تركيبة الحكومة وإدارتها[1].

ويستطيع حزب الله لاحقًا أن يستغل القاعدة البرلمانية الواسعة من أجل إحداث تغييرات قانونية جوهرية، ترسم مجددًا العلاقات بين الطوائف، ومكانة الطائفة الشيعية ومكانة حزب الله، مثلاً نقل منصب الرئيس أو رئيس الحكومة إلى الطائفة الشيعية، أو شرعية دور حزب الله فى القانون اللبنانى كمقاومة مشروعة.

يتعلق الأمر هنا بمسار لا عن حادثة لمرة واحدة؛ لذلك يمكن أن تستمر العملية لسنوات. وبحسب تفكير حزب الله، فإن الوقت فى لبنان هو لصالحه وليس فقط بسبب المتغيرات الديموغرافية. من ناحية حزب الله يعتبر هذا السيناريو واقعيًا: أما بالنسبة للخارج، فإن الديمقراطية الطائفية تبقى محفوظة برعايته. يستفيد حزب الله من دور مسيطر ومن شرعية داخلية كمقاومة فى وجه إسرائيل دون أن يتحمل المسؤولية المباشرة

(١) إحدى هذه المناورات المشروعة، هو تمرير قانون انتخابات جديد استعدادًا للانتخابات البرلمانية التى ستعبر عن الوزن الديموغرافى للشيعة، وسيمنح التفوق لحلفاء حزب الله، مثل الزعيم المسيحى ميشال عون. هذا القانون سيسمح للمعارضة بزيادة قوتها فى الانتخابات البرلمانية القادمة.

عن إدارة الدولة. سوريا من ناحيتها ستكون بالتأكيد مرتاحة من هذه التسوية التى تضمن لها مصالحاها فى لبنان، وستدفن نهائيًا التعاون اللبنانى مع المحكمة الدولية فى قضية قتل الحريرى، وهى ستقلل تداخلها فى زعزعة الاستقرار الداخلى فى لبنان.

الظروف المحتملة لتنفيذ هذا السيناريو

* المحافظة على مصادر قوة حزب الله ـ زعامة نصر الله، والدعم الخارجى، والاستقرار فى دعم الطائفة الشيعية، ومواصلة التغييرات الديموغرافية فى لبنان، وارتفاع عدد السكان الشيعة فى مقابل الطوائف الأخرى، وازدياد حجم الموارد الاقتصادية.

* تعزز الدور الإستراتيجى لإيران وسوريا وتوثيق التحالف بينهما (أبعاد هذا الأمر هو تراجع فى احتمالية انتقال سوريا إلى معسكر السلام)، والسلاح النووى الإيرانى يمكن أن يسرع بشكل كبير هذا التوجه.

* الوهن فى استعدادات المجتمع الدولى بإيلاء الانتباه للمحافظة على الديمقراطية الموالية للغرب فى لبنان، وكبح سوريا وإيران، بما فى ذلك تفعيل قوة اليونيفيل المعززة.

* المحافظة على الوضع الراهن من ناحية تدخل إسرائيل. لا تتدخل إسرائيل عسكريًا بما يحدث فى لبنان.

الأبعاد

يشكل هذا السيناريو تهديدًا لأمن دولة إسرائيل ومصالحها، والمغزى الأساسى له هو توجيه ضربة أخرى للنظام الذى تحاول الولايات المتحدة الأمريكية فرضه فى المنطقة وإنجازًا للراديكالية الإسلامية. كلما تعزز دور حزب الله الداخلى فى لبنان، كلما كان من الصعب القضاء على التهديد الذى يشكله، أيضًا فى المجتمع الدولى هناك الكثيرون الذين يفضلون المحافظة على قنوات مفتوحة مع حزب الله لكونه قوة أساسية، وهكذا يستطيع بمساعدة إيران وسوريا فى صياغة وجهة لبنان كدولة معادية للغرب، ومركز

فعال فى نشر فكرة المقاومة داخل الساحة الفلسطينية (مع تعزيز العلاقة مع دولة حماس المقامة فى قطاع غزة)، وداخل الساحة العراقية، وربما أيضًا فى ساحات أخرى بشكل أوسع مما هو موجود اليوم. إن نجاح حزب الله فى لبنان يمكن أن يتحول إلى نموذج ترغب جهات راديكالية أخرى فى المنطقة بتبنيه.

سيتم إفراغ القرار ١٧٠١ مما تبقى من مضمونه، وفى ظل واقع كهذا، فإن القيود الفعالة الوحيدة التى تمنع حزب الله من استئناف المواجهة على طول الخط الأزرق أو فى أى ساحة أخرى، هى ميزان الردع مع إسرائيل ورغبة حزب الله فى الامتناع عن المخاطرة بإنجازاته داخل لبنان. هذه قوة كامنة أخرى لتدهور آخر بين إسرائيل وحزب الله. مثل هكذا مواجهة من شأنها أن تعيد السوريين إلى لبنان، سواءً أكان ذلك نتيجة توسع سوريا، أو نتيجة مساعدة سوريا لحزب الله، خصوصًا إذا كان واقعًا فى أزمة.

يجب التأكيد على أنه [إن جَدَّت] ظروف أخرى فإن حزب الله كقوة مسيطرة فى لبنان لن يسارع فى فتح البوابات أمام القوات السورية. من ناحيته، فإن الوضع الذى تساعد فيه سوريا من الخارج أفضل؛ لأنه يسمح لحزب الله بهامش مناورة أكبر داخل لبنان.

يوجد فى هذا السيناريو وجه إشكالى من ناحية حزب الله، يثير التساؤل حول قدرته فى المحافظة على الاستقرار داخل لبنان برعايته. إن المحيط اللبنانى مرتكز على منظومة توازنات بين القوى السياسية والطائفية. وهذا الوضع يحمل فى طياته أيضًا بذور الفوضى؛لأنه عمليًا يخرق التوازن الداخلى بين الطوائف. فى الواقع يستطيع حزب الله أن يشكل تحالفًا من قوى طائفية مختلفة من أجل التغطية على طابعه الطائفى، والظهور بمظهر الإجماع الوطنى الأوسع، لكن من الصعب مشاهدة سيناريو فيه بقية القوى السياسية والطائفية تتعايش لفترة طويلة مع وضع يكون فيه حزب الله الجهة الطائفية القوية على حساب بقية اللاعبين اللبنانيين، وخصوصًا إذا تحول لبنان إلى بؤرة مواجهة إقليمية. هذا الوضع هو صيغة مجربة لعدم الاستقرار والتدهور الداخلى.

* السيناريو الثانى: ضعف قوة حزب الله

تعريف: ضعف قدرة حزب الله على التأثير بمحيطه الإستراتيجى وجهوزيته، لانعدام الخيار يفرض عليه القبول بإملاءات فى قضايا جوهرية، من قبل جهات خارجة عنه.

يجب التمييز بين الضعف الحقيقى، ومصدره فقدان القدرات أو المس بقدرة حزب الله، وبين الانسحابات التكتيكية التى يتم التعبير عنها بعملية ملائمة الذات مع الظروف الإستراتيجية المتغيرة. هذه الانسحابات لا تعبر عن تغييرات فى المكونات الأساسية لقوته، بل على العكس، يعبر ذلك عن قوة قيادة حزب الله، التى تستطيع أن تشخص المتغيرات فى الوقت المناسب، وتُلائم نفسها مع هذا التغيير[1].

إضافة إلى ذلك، إن ضعفًا فى أحد مكونات القوة يمكنه أن يؤدى إلى الضرر ببقية المكونات الأخرى للقوة، وهكذا مثلاً، فإن الضعف العسكرى وضرب صورة الردع لدى حزب الله، يمكن أن يؤثرا بشكل سلبى على قوته السياسية. فى كل الأحوال، كما هو الحال فى تعزيز القوة، أيضًا إن مدى الضعف فى قوة حزب الله يمكن أن يكون واسعًا ويمكن أن يحدث على مدى فترة زمنية طويلة، بدءًا من الاستعداد للقبول بتسويات لها علاقة بتقييد نشاطه العسكرى، وانتهاءً بالاستعداد إلى أن يتخلى عن سلاحه أو الانضمام إلى الجيش اللبنانى، وهى خطوة من ناحيته تعتبر تنازلاً جوهريًّا[2].

إن التخلى عن السلاح سيكون ـ على ما يبدو ـ بمثابة الخط الأحمر لدى حزب الله، الذى سيتحول فى أعقابه إلى منظمة مغايرة كليةً. لذلك، فإن كل خطوة طوعية خلاصتها تسوية فى موضوع استخدام السلاح، أو تنازل كامل عنه، تعبر عن وضع يكون فيه حزب الله على حافة الانهيار السياسى أو العلمياتى.

هناك مستويان لتقدير ضعف حزب الله:

١ ـ العلاقات الثنائية بين حزب الله والدولة اللبنانية. بأى مستوى تستطيع الدولة أن

---

(١) نفذ حزب الله فى السنوات الأخيرة سلسلة من المراجعات السياسية والعملياتية فى أعقاب أسباب مختلفة، لولا هذا لكان تسببت بضعف حزب الله. مثلاً تغيير قواعد اللعبة فى المواجهة مع إسرائيل فى أعقاب انسحاب الجيش الإسرائيلى من لبنان فى أيار ٢٠٠٠. والمراجعة السياسية التى أجراها فى أعقاب الحريرى فى ١٤ شباط من العام ٢٠٠٥م، وانسحاب السوريين من لبنان ودخوله للحكومة، وموافقته على انتشار الجيش اللبنانى فى إطار القرار ١٧٠١ فى آب ٢٠٠٦.

(٢) إن احتمالية دمج حزب الله فى الجيش اللبنانى تطرح بين الفينة والأخرى كحل لمشكلة سلاح حزب الله. والنموذج لذلك هو ما حصل مع ضم عناصر المليشيات التى عملت فى لبنان خلال الحرب الأهلية، فى أعقاب اتفاق الطائف ونزع سلاح المليشيات. حزب الله رفض هذه الاحتمالية مطلقًا، وبادر إلى طرح المبررات التى تفرض المحافظة على المقاومة كجهاز منفصل. السفير ١٧ أطار ٢٠٠٦.

تفرض سلطتها عليها، وفى المقابل ما هو مستوى استعداده هو للتسوية مع الحكومة اللبنانية، وما القيود على نشاطه العسكرى، والانضمام إلى الجيش اللبنانى؟.

٢ ـ ميزان الردع بين إسرائيل وحزب الله. ما هو المستوى الذى يرتدع فيه عن القيام بخطوات عسكرية علنية على طول الخط الأزرق ضد إسرائيل، وبذات الوقت العمل ضد القرار ١٧٠١ وتنفيذ عمليات سرية ضد إسرائيل، مثلاً فى الساحة الفلسطينية؟.

الظروف المحتملة لتنفيذ هذا السيناريو

* ضربة لحزب الله إلى حد فصله عن مصادر قوته الخارجية ـ إيران (تغيير النظام) وسوريا (فى أعقاب اتفاق سلام ثابت مع إسرائيل)، والداخلية (تغير فى توجهات الطائفة الشيعية).

* تعزز السلطة المركزية فى لبنان وقدرتها على فرض سلطتها داخل الدولة، بما فى ذلك السيطرة الأمنية الفعالة على طول كل الحدود.

* إصرار دولى على تنفيذ مضامين القرار ١٧٠١.

* ضربة عسكرية قاسية ضد حزب الله من جانب إسرائيل، أو جهة أخرى من شأنها أن تقود إلى ضربة جوهرية لقوته العسكرية.

* ضرب القيادة. من شأن هذا الأمر أن يكون له انعكاسات قد تضعف حزب الله ـ أزمة قيادة، احتمالية الانقسام داخلها، وضربة لآلية اتخاذ القرارات.

* اعتبارات خاطئة لحزب الله ـ لا يتعلق ذلك بظروف مصيرية لإضعافه، بل نوع من العامل المساعد القادر على المساهمة فى الضعف، إن الثقة الزائدة لدى حزب الله بقوته، التى تم التعبير عنها بالمخاطرة قبالة إسرائيل (خطف جنود الجيش الإسرائيلى فى ١٢ تموز، الذى تدهور إلى حرب فاجأت حزب الله)[1]، وقبالة الساحة اللبنانية (المحاولة الفاشلة لإسقاط الحكومة). هذه الثقة قد تدفع حزب الله إلى قرارات كارثية

---

(١) اعترف نصر الله فى مقابلة مع صحيفة الرأى العام الكويتية أن منظمته تفاجأت من حجم الرد الإسرائيلى وتوقيته ـ الجيروزاليم بوست، ٣ شباط ٢٠٠٧.

أخرى، وإلى أخطاء إستراتيچية. من شبه المؤكد أن حزب الله سيقف فى المستقبل أمام معضلات ليست سهلة ستؤثر على وضعه الإستراتيچى. مثلاً إذا هوجمت إيران - هل سيرد حزب الله ضد إسرائيل، والمخاطرة بحرب أخرى؟.

الأبعاد

إن عملية إضعاف حزب الله، إذا حصلت بموازة تقوية الدولة اللبنانية برئاسة تحالف موال للغرب، هو الوضع الأمثل بالنسبة لإسرائيل والمجتمع الدولى. إن الأبعاد الأساسية بالنسبة لإسرائيل هى أن حزب الله بوضع ضعيف ينتقل من منظمة عسكرية «جهادية» إلى حزب سياسى لبنانى من دون أى قيمة لفرعه العسكرى. لكن فى هذا الوضع لا يحل لبنان كل مشاكله.

إن الدولة اللبنانية ستبقى مضطرة إلى مواجهة تهديدات مختلفة من الداخل لها انعكاسات أيضًا على إسرائيل - عمليات من قبل جهات فلسطينية متطرفة، منظمات الجهاد العالمى، وربما أيضًا فصائل متطرفة منشقة عن حزب الله، لا ترعاها عملية الكبح. إذا كانت فعلاً هذه هى موازين القوى فسيكون الوضع على الشكل التالى: كلما ضعف حزب الله، فإن الدولة تقوى، وحينها (خلافًا للسلطة الفلسطينية مثلاً) ستكون الدولة اللبنانية - بمساعدة دولية - لديها قدرة كبيرة على مواجهة هذه التحديات الأمنية، وتحمل مسؤوليتها عن ما يحصل على أراضيها، وربما أيضًا الوصول إلى اتفاق سلام مع إسرائيل. إن النموذج الذى يحتذى به هنا هو النموذج الأردنى - دولة صغيرة، لكنها ذات قدرة سيطرة أمنية فعالة[*].

ومع ذلك، فإن عملية إضعاف حزب الله لن تنتهى بالضرورة بتسوية أو باستسلام من جانبه. فى الصراع على البقاء، من شأن حزب الله أن يتخذ خطوات متطرفة من أجل إحداث تدهور داخلى أو تصعيد فى المواجهة مع إسرائيل.

---

(١) هذه الإشارة بحالة الأردن ذات دلالات عملية لجهة نموذج الدولة التى تسعى إسرائيل إلى التعايش معها (المراجع).

* السيناريو الثالث: تدهور الوضع الداخلى إلى حد الحرب الأهلية

التعريف: توجد صور مختلفة للمواجهات المسلحة الداخلية، تختلف عن بعضها من حيث مستوى العنف، ومن حيث حجم الضحايا وحجم التدخل من قبل الأجهزة الأمنية. الحرب الأهلية هى ذروة التدهور الداخلى فى أى دولة. وهى حرب بين مجموعتين مسلحتين أو أكثر، بمستويات عالية من العنف، هدفها تسوية صراعات سياسية غير قابلة للحل[1].

سبق أن وقعت لبنان فى حرب أهلية. وحاليًا هناك مستويات عالية من التوتر السياسى ومظاهر العنف بين الحين والآخر، على شاكلة الاغتيالات السياسية، والمظاهرات، والعمليات الإرهابية، لكنها أحداث مستوعبة بأغلبها والوضع بعيد عن أن يوصف بالحرب الأهلية، إذا ما جرت مقارنته بما يحدث فى العراق وفى السلطة الفلسطينية.

يوجد فى لبنان الكثير من الموانع التى تحول دون التدهور الداخلى. إذ سجلت الحرب الأهلية الأخيرة فى العقل الجماعى لأغلب الأطراف فى لبنان كمأساة: وهؤلاء مقتنعون بأن حرب أهلية أخرى مشابهة ستنزل على لبنان كارثة، وبالتأكيد لن تخدم مصلحة أى طرف. لذا يوجد إجماع حول الحاجة إلى الامتناع بأى ثمن عن الوصول إلى تدهور كهذا. أيضًا حزب الله شريك فى هذا الإجماع، ويعلن فى كل مناسبة أنه لا يريد حربًا أهلية، لكنه فى الوقت ذاته يتمتع بموقع القادر على إحداثها، فى حال أراد ذلك.

الظروف المحتملة التى من شأنها أن تجسد التدهور الداخلى

* ضعف السلطة المركزية إلى حد الشلل فى الأداء، أو انشقاق فى السلطة؛ بين سلطة شيعية قوية وسلطة سنية قوية.

---

(١) انظر:
Nicholas Samains, "What is Civil War? Conceptual and Empirical Complexoties of an Operational Definition", The Journal of Confict Resolution48, pp 814-820, 11/2004.

* انسداد الأفق فى الصراع الداخلى فى لبنان، وأزمة محكمة، وغياب الرغبة والقدرة على التوصل إلى تسوية أو حل.

* ازدياد التوتر الطائفى بشكل لا يمكن استيعابه أو كبحه، واتساعه إلى صفوف الجيش اللبنانى.

* تسلح كثيف للمجموعات السياسية المختلفة، وخصوصًا تلك التى تدعو إلى تحدى الدولة وصلاحياتها، وليس لديها ما تخسره من التدهور الداخلى، كما هو واقع اللاجئين الفلسطينيين وحركات الجهاد العالمى التى تنمو فى الدول الضعيفة، التى تشهد صراعات داخلية.

* تكثيف الجهود السورية فى العبث داخل لبنان، وتشجيعها تدهور الوضع إلى حد إسقاط الحكومة الشرعية، انطلاقًا من فرضية أن هذا الوضع من شأنه أن يخدم المصالح السورية.

* تعميق تدخل الأطراف الدولية المختلفة فى لبنان، بشكل يزيد من حدة التوتر الداخلى.

* اتساع المواجهة الإقليمية إلى لبنان، مثلاً مواجهة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية أو الصراع الطائفى فى العراق.

الأبعاد

يستطيع حزب الله أن يصمد فى مواجهة داخلية، لكن من شأن ذلك أن ينهك قواه على حساب الصراع مع إسرائيل، ومن الممكن أيضًا يفقد شرعيته الداخلية نتيجة لذلك، خصوصًا إذا اعتبر مسؤولاً عن هذه التدهور وجرى اتهامه بالتسبب بحرب أهلية وانكشاف لبنان على التدخل الأجنبى.

لذلك، من ناحية إسرائيل، يعتبر التدهور الداخلى فى لبنان تطورًا خطرًا من شأنه أن يعيد رسم التهديد المنبعث من الجبهة الشمالية. فى الواقع، إن المواجهة الداخلية التى تضعف من قوة حزب الله، ستكون عملية طويلة ومركبة، وحتى ذلك الوقت، من شأن

حزب الله أن يحاول استدراج إسرائيل إلى مواجهة من أجل ترميم شرعيته كمدافع عن لبنان، ومن أجل تحويل المواجهة باتجاه العدو الخارجي.

أكثر من ذلك، أنتجت الحرب الأهلية السابقة تقليصًا للتهديد الفلسطيني فى لبنان، لكنها حولت التهديد إلى تهديد شيعي، ولا توجد ضمانات بعد مواجهة داخلية تضعف حزب الله، أن لا ينمو داخل الفوضى السلطوية تهديد جديد، على شاكلة حركات الجهاد العالمى التى توسع من الآن نشاطاتها فى لبنان.

كلما ارتفع مستوى العنف السياسى، تفرغ الجيش اللبنانى أكثر فأكثر إلى مهمات مرتبطة بالأمن الداخلى. وفى السيناريو المتطرف سيوجه سلاحه باتجاه حزب الله. بالتأكيد [هذا] وضع سيسرع بشكل كبير عملية التدهور. فى واقع هكذا، يبقى ذكر لتطبيق القرار ١٧٠١، وقوة اليونيفيل ستجد صعوبة فى العمل ضمن المهمات التى أعدت لها، إلا إذا أخذ بالحسبان إمكانية إرسال قوات دولية إضافية، لمساعدة الحكومة اللبنانية.

قد تحاول سوريا من جهتها أن تعبد طريقها مرة أخرى إلى لبنان من أجل السيطرة عليه، كما حصل فى الماضى، من أجل فرض النظام ومساعدة حزب الله. ويمكن أن تحدث فى لبنان تغييرات ديمغرافية، بسبب إمكانية تزايد نسبة الهجرة، وتحديدًا من الطوائف المسيحية. بالإضافة إلى ذلك، فهناك احتمال بأن تنفجر المشكلة الفلسطينية فى لبنان، وانضمام حوالى ٤٠٠ ألف فلسطينى إلى جانب من يعمل ضد الحكومة، التى ستجد صعوبة فى مراقبتهم.

إن مدماك الاستقرار الذى تحاول الدولة اللبنانية أن تدحرجه إلى أعلى الجبل سيتجه مرة أخرى إلى هوة سحيقة، وسيحبط لفترة طويلة الجهود الحالية التى يبذلها لبنان للخروج من وضعيته كدولة فاشلة، ولا يمكن أن تكون أى جهة مسؤولة تحول لبنان إلى بؤرة لعدم الاستقرار فى المنطقة، وهنا ليس حزب الله فقط الذى سيضعف نتيجة الصراع الداخلى بل أيضًا خصومه. احتمال آخر، وهو نجاح سوريا فى العودة إلى وضعيتها كصاحبة البيت فى لبنان، وأن تركز مكانتها كجهة مسؤولة يمكن لإسرائيل أن تطلب منها مطالب تتعلق بحزب الله.

* السيناريو الرابع: كسر قواعد اللعبة السياسية من قبل حزب الله

التعريف: كسر قواعد اللعبة من جانب حزب الله هى نقطة التحول التى يقرر فيها حزب الله أن المعادلات والقواعد الخاصة بالدولة وبالنظام السياسى اللبنانى لم تعد تسرى عليه، ويقوم باستغلال قوته من أجل إحداث تغيير جذرى، مثل إقامة حكومة بديلة، وهذا الخيار طُرح على جدول الأعمال اليومى اللبنانى مع استمرار انسداد الأفق فى المجال السياسى.

هذه الخطة المتطرفة من ناحية حزب الله، مرتبطة بفقدانه للشرعية وبأزمة بينه وبين مؤسسات الدولة اللبنانية، ووجود أزمة داخلية عميقة مع عدم استقرار داخلى. يحدث ذلك فى ظروف مسدودة الأفق بشكل متواصل، وعدم نجاح حزب الله فى تغيير النظام السياسى لصالحه وبطرق مشروعة، مثل التأثير على الرئيس الجديد للبنان. وإقامة حكومة وحدة وطنية، وتقديم موعد الانتخابات النيابية واستبدال الحكومة.

يعلن حزب الله فى ظل هذا الوضع أنه لا يعترف بشرعية الحكومة القائمة، وأنه غير مستعد لإجراء أى تسوية معها، ويقرر إقامة حكومة بديلة فى موازاة الحكومة القائمة. وعمليًا يتعلق الأمر بانقسام فى السلطة بين الحكومة التى تعتمد على قوى المعارضة الموالية لسوريا وإيران/ وبين حكومة الائتلاف الحالى المحافظة على سياستها الموالية للغرب[1].

الظروف المحتملة لتنفيذ هذا السيناريو

* لا يكفى وجود الجمود السياسى فقط من أجل إحداث تغيير جذرى. الجمود كما يحدث عمليًا، يمكن أن يستمر لفترة طويلة. نقطة التغيير من ناحية حزب الله يمكن أن

(١) فى ٢٢ أيلول ١٩٨٨م، حل الرئيس الأسبق أمين الجميل بأمر رئاسى حكومته القائمة برئاسة سليم الحص، وعين قائد الجيش فى ذلك الوقت المارونى ميشال عون كرئيس للحكومة إلى حين إجراء الانتخابات الرئاسية، وكان هذا خرقًا للدستور الذى ينص على أن رئيس الحكومة هو مسلم سنى. رئيس الحكومة الحص الذى كان يحظى بدعم سوريا أعلن أن حل حكومته غير شرعى، ونشأت حكومتان: حكومة عون فى بيروت الشرقية وحكومة الحص فى بيروت الغربية، وظل الوضع قائمًا حتى تم التوقيع على اتفاق الطائف فى تشرين أول ١٩٨٩م.

تكون فى التقدير القائل بأن استمرار الوضع سيؤدى إلى خلق ظروف ملائمة لإضعافه، بل وتشكيل خطر يهدد وجوده. ومثال على ذلك هو التغيير فى تعاطى المجتمع الدولى مع محور المقاومة، وخصوصًا مع حزب الله، ويعبر عنه من خلال زيادة الضغوط من أجل تطبيق القرار رقم ١٧٠١، وتجريد حزب الله من سلاحه، وبتعاون من جانب الحكومة اللبنانية.

* تسمح سوريا وإيران بإجراء هكذا خطوة، وربما تدعمها.

* يقف خلف حزب الله ائتلاف طائفى ومتماسك، على أن لا يكون شكليًا، يعطى مشروعية لهكذا خطوة.

* تبقى إسرائيل خارج الصورة ولا تتدخل فى الشؤون اللبنانية.

* تكون مصادر القوة فى لبنان الموالية للحكومة، بما فيها الجيش اللبنانى، أضعف من أن تتخذ موقفًا مضادًّا لهذا الخطوة.

الأبعاد

لا يوجد شك فى أن تشكيل حكومتين سيخلق مشكلة قانونية ودولية. الكثير من الأسئلة ستطرح بشأن الأبعاد العملية لهذا الوضع: هل سيكون هناك رئيس واحد؟ ولإمرة من سيخضع الجيش اللبنانى؟ وما هو مصير الاتفاقات الدولية التى وقعت عليها الحكومة اللبنانية؟.

من شبه المؤكد أن هذا الوضع سيكون مرتبطًا بانقسام جغرافى: إسرائيل ستجد نفسها (مرة أخرى) على حدود منطقة يسيطر عليها كليًّا حزب الله، وستضم إلى هذه المنطقة (الجنوب) أجزاء من البقاع ومناطق أخرى، بحيث ينشأ تواصل جغرافى مع الحدود السورية، من دون أى قيود من جانب الجيش اللبنانى أو اليونيفيل؛ حيث دورهما ـ فى ظل الظروف الجديدة ـ لن يكون واضحًا.

ستجد قوات اليونيفيل نفسها أمام واقع جديد، عندما تكتشف أن حكومة السنيورة لا تستطيع الاستمرار فى منح الغطاء لنشاطها. فى كل الأحوال، لن يكون هناك مفاعيل عملية للقرار ١٧٠١. أكثر من ذلك احتمالية إقامة نظام جديد فى لبنان موال للغرب، ستتراجع لفترة طويلة، وإسرائيل ستخسر فرصة وجود عنوان مسؤول فى لبنان.

هذا الواقع من شأنه أن يكون مرتبطًا بتوتر داخلى كبير فى لبنان، يعبر عن خطوط الأزمة بين السنة والشيعة، ويحمل فى طياته قوة كامنة كبيرة للتدهور إلى حرب أهلية، ويعدها لاحتمالية تدخل أجنبى. سوريا بديهيًا سترى فى ذلك فرصة للعودة إلى إحلال النظام فى لبنان، بينما المجتمع الدولى سيضطر إلى اتخاذ القرار فيما إذا كان سيقبل بالتدخل السورى والتعايش مع استقرار سلطة حزب الله فى أجزاء من لبنان أم لا.

البديل الآخر هو تدخل دولى معه ما يحمله من إمكانية التورط فى لبنان، ونشوء صراع اقليمى واسع بين الكتلة الراديكالية بقيادة إيران، والكتلة الموالية للغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. صراع كهذا، من شأنه أن يزداد تعقيدًا إذا امتلكت إيران سلاحًا نوويًا عسكريًا.

ستكون المعضلة الصعبة على وجه الخصوص من ناحية إسرائيل، سواءً إذا قام حزب الله بإشعال احتكاك جديد مع إسرائيل على طول الحدود، أو إذا حافظ على الهدوء لاعتبارات داخلية. إذ على إسرائيل أن تحسم بين التعايش مع قيام كيان يقيمه حزب الله فى لبنان، وبين القيام بعملية عسكرية لتغيير الوضع. فى ظل واقع كهذا، سيكون لدى إسرائيل الشرعية الكبيرة للعمل ضد حزب الله، إذا قررت ذلك؛ لأنه سيعتبر كمن يعمل على إحداث تغييرات خطيرة تعزز الكتلة الراديكالية.

* السيناريو الخامس: انقلاب عسكرى من قبل حزب الله

التعريف: يسيطر حزب الله عسكريًا وبشكل عنيف على كل الدولة، أو على الأجزاء الشيعية منها (جنوب لبنان، البقاع، الضاحية)، بمساعدة شركاء من داخل لبنان وبدعم من إيران وسوريا، ويحتمل أن يتحقق ذلك مع إسقاط الحكومة الحالية، أو تشكيل حكومة بديلة.

خلافًا للسيناريو السابق، فإن مركزية هذا السيناريو تتأتى من وجود أزمة سياسية عميقة ومتواصلة فى لبنان، بحيث يكون الفعل العسكرى هو المسيطر، فيقوم حزب الله بعمل عسكرى، فى ظل واقع يكون فيه لبنان غارقًا فى تدهور داخلى عنيف وربما فى ذروة حرب أهلية، من أجل حماية المناطق الشيعية أو ردًا على محاولات من جانب الدولة اللبنانية، بشكل منفرد أو بمساعدة جهات أجنبية (اليونيفيل؟ إسرائيل؟ الولايات

المتحدة الأمريكية؟) لتجريد حزب الله من سلاحه بالقوة. والشرط الأساسى لتحقق هذا السيناريو هو وجود تهديد جوهرى على حزب الله، إضافة إلى ظروف لا تترك أمامه أى خيار آخر.

الأبعاد

إن سيطرة حزب الله على لبنان، أو على أجزاء منه، سيعمق الصراع الداخلى، وربما سيضع حدًّا لوجوده (لبنان) ضمن الصيغة الحالية القائمة وتفككه إلى كانتونات. وبهذا؛ ينضم لبنان إلى الكيانات السياسية الفاشلة المحطمة، نتيجة عمل جهات إسلامية متطرفة، إلى جانب السلطة الفلسطينية، وكما يبدو بشكل مشابه لما سيحدث فى العراق(*).

ستكون الانعكاسات على إسرائيل مشابهة لانعكاسات سيناريو الحرب الأهلية فى لبنان، ولسيناريو استقرار سلطة حزب الله فى المناطق المحاذية لإسرائيل، ووجود تواصل جغرافى مع سوريا. هذا الأمر مرتبط بنتيجة هذه السيطرة. بكل الأحوال، المشكلة التى ستواجهها إسرائيل كما تم عرضها فى السيناريو، السابق ستكون ذات صلة أيضًا فى هذه الحالة.

الميزان العام

يعتبر الوضع الراهن الحالى، بالنسبة للأطراف ذات الصلة، بمثابة وضع مؤقت ومنطلق للتغيير. وإذا كان الوضع الحالى أقل سوءًا من ناحية إسرائيل، فإنها معنية بأن لا يتحول هذا الوضع إلى وضع دائم. تلمح إسرائيل إلى أنها لا تنوى العودة إلى سياسية «الاحتواء» التى سادت قبل الحرب، لكنها فى الوقت نفسه معنية بمنح فرصة لمفاعيل القرار ١٧٠١، حتى إن كانت متعثرة إلى الآن. بالإضافة إلى ذلك، تهدد الأزمة السياسية العميقة فى لبنان ما تم إنجازه وإن كان محدودًا. ومن هنا، يعمل حزب الله منذ انتهاء الحرب على تغيير الوضع السياسى الداخلى فى لبنان، بطريقة تؤدى إلى إفراغ القرار

(*) لا تبعد هذه التوقعات عن خطط معلنة للقوى الأجنبية تهدف لتقسيم البلدان العربية وإضعافها إلى أدنى حد ممكن خدمة لأمن إسرائيل. وتأتى إشارة المؤلف إلى ما سيحدث فى العراق ضمن هذا السياق (المراجع).

رقم ١٧٠١ من أى مضمون حقيقى. وإذا خرج حزب الله من الأزمة السياسية فى لبنان منتصرًا، أى بمعنى[أنه] حقق مطالبه المتمثلة فى تشكيل حكومة وحدة، وتقديم موعد الانتخابات أو ما شابه، ولم يتحقق تغيير فى قوة الضغط الدولى والإقليمى على حزب الله، فإنه سيتيح الفرصة للسيناريو الأخطر من جهة النظر الإسرائيلية: تحول حزب الله إلى القوة الرئيسية فى لبنان.

الشروط التى تسمح بتنفيذ هذا السيناريو موجودة الآن وبمستويات مختلفة: مصادر قوة حزب الله بقيت قائمة على ما هى عليه، رغم التغييرات التى طرأت على لبنان بعد حرب لبنان الثانية، فإن ما أصابه فى الحرب قد جرى ترميمه أو هو فى طور الترميم، وائتلاف تيار ١٤ آذار يبدو أكثر هشاشة من المعارضة التى يقودها حزب الله، ومثلث إيران وسوريا وحزب الله ما زال قائمًا، وحيازة إيران على السلاح النووى سيضاعف القوة، ومن الآن يمكن رؤية الوهن فى التدخل الدولى والإقليمى فى الجهود المبذولة لإحداث تغيير حقيقى فى لبنان، بينما إسرائيل هى خارج اللعبة اللبنانية.

وفى المقابل، استمرار انسداد الأفق فى الأزمة السياسية فى الساحة اللبنانية، ومستوى التوتر الداخلى المرتفع، وعدم نجاح أطراف الوساطة الدوليين فى حل الأزمنة، واستمرار تدخل سوريا فى الأوضاع الداخلية للبنان، كل ذلك من شأنه أن يؤدى إلى سيناريوهات تدهور داخلى، وطالما أن الأمور مرتبطة بحزب الله، فسيسعى إلى عدم فقدان السيطرة على الأحداث، التى يمكن أن تمس بقدرته على تحقيق أهدافه فى لبنان. وبناءً عليه، سيمتنع عن الانجرار إلى هذه السيناريوهات.

فى ظل الظروف القائمة، فإن السيناريو الذى تريده إسرائيل، أى إضعاف حزب الله، هو الأكثر تدنيًا فى إمكانية تنفيذه(*). ومع ذلك، لا يتعلق الأمر بردع.

من خلال تشخيص مصادر القوة لحزب الله، والعلاقات التبادلية بينها، وفهم وزن كل مصدر من مصادر القوة ضمن الميزان العام، يمكن رسم نقاط الضعف لديه، وخلق الظروف لإضعاف حزب الله ـ فنقطة الضعف هى الجانب الثانى للعملة، بعد أن يكون الجانب الأول لها هو القوة.

(*) ينطبق هذا الاستنتاج المهم على حالة المقاومة التى تقودها حماس، وهذا ما كشفت عنه الحرب الإسرائيلية على غزة (المراجع).